وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية

رسالة تقدم بها

علي سعيد جاسم الخيكاني

الى مجلس كلية التربية في جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بأشراف

أ.م.د. صباح عطيوي عبود

١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م

الاهداء

الى/ لسانٍ يصدح بالدعاء .... أبــي
الى / قلــبٍ يحترق حنانــاً ... أمــي
الى/ تــوأمِ الـــروح ... زوجــتي
الى/ مَنْ شدَدتُ بهم أزري ...اِخوتي
الى / حمامةٍ بيضاءَ رفرفت في سمائي ... اِبنتي

علي سعيد الخيكاني

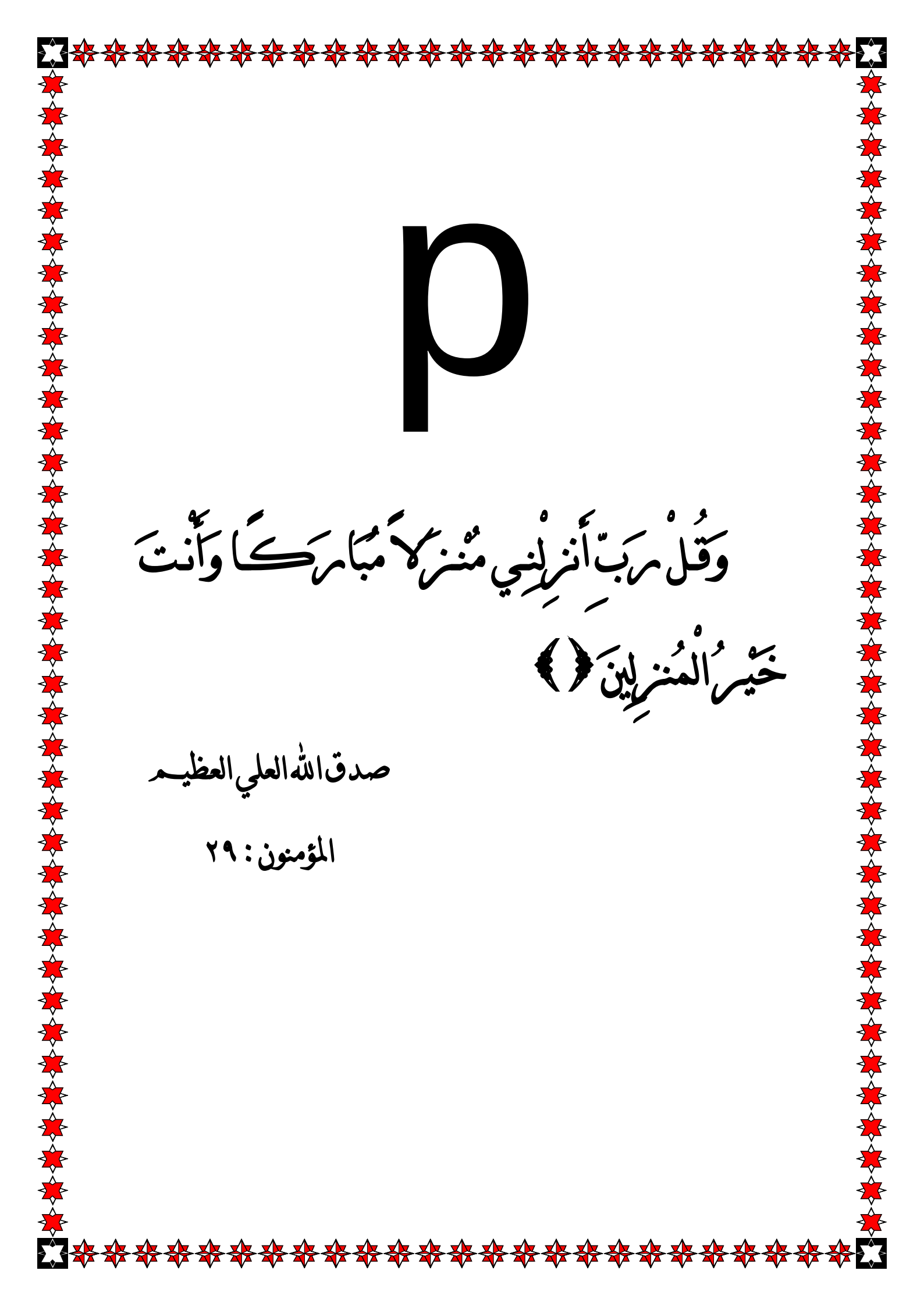

وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴿﴾

صدق الله العلي العظيم

المؤمنون : ٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

اشهد أن اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية) قد جرى تحت اشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية-جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

المشرف على الرسالة
الاسم : أ. م. د. صباح عطيوي عبود
الدرجة العلمية: استاذ مساعد
الامضاء:
التاريخ: / / ٢٠٠٤

بناءً على التوصيات المتوافرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربية
الاسم: د.علي ناصر غالب
الدرجة العلمية: أستاذ.
الامضاء:
التاريخ: / /٢٠٠٤

قرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة : نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية) التي أعدّها الطالب وناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

رئيس اللجنة:
الاسم:
الدرجة العلمية:
الامضاء:
التاريخ: / /٢٠٠٤

عضو اللجنة:
الاسم:
الدرجة العلمية:
الامضاء:
التاريخ: / /٢٠٠٤

عضو اللجنة:
الاسم:
الدرجة العلمية:
الامضاء:
التاريخ: / /٢٠٠٤

عضو اللجنة:
الاسم:
الدرجة العلمية:
الامضاء:
التاريخ: / /٢٠٠٤

اصادق على ما جاء في قرار لجنة المناقشة

عميد كلية التربية
الاسم: د. عبد الاله رزوقي كربل
الدرجة العلمية: استاذ
الامضاء:
التاريخ:

من دواعي العرفان بالجميل اتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين الى استاذي وملاذي الاستاذ المفضال الدكتور صباح عطيوي عبود على جهوده المضنية في تقويم الباحث وبحثه فنعم العالم العامل جزاه الله جزاء المحسنين.

ويطيب لي في هذا المقام ان اتقدم بالشكر الجزيل الى قسم اللغة العربية طلبة واساتيذ واخص بذلك الاستاذ الدكتور علي ناصر غالب على رعايته الأبوية منذ الدراسة التحضيرية وبوافر من الاحترام والتقدير اسجل شكري العميق الى الاستاذ المفضال الدكتور رحيم جبر الحسناوي على آرائه السديدة ومقترحاته الرشيدة والاستاذ الدكتور محمد وجاسم الدرويش الذي لم يبخل بنصح او مشورة ساعدت في اثراء موضوع الرسالة ولا أنسى استاذي الدكتور عبد الستار مهدي علي الذي حباني بنصحه وارشاده.

وحرصاً مني على اعطاء كلّ ذي حقُ حقه يطيب لي ان اسجل شكري وامتناني الى اخي وشقيقي الاستاذ الدكتور عامر سعيد الخيكاني الذي اعطى الكثير من وقته وجهده . وأخص بالشكر والامتنان أيضاً لأستاذي الفاضل علي محمد صالح مدير متوسطة الرافدين اقراراً بفضله.

التمهيد
الرضي وشرح الكافيّة

أولاً: الرضي

١. إسمه ولقبه :-

هو محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي[١]، السمنائي[٢]، السمناكي[٣]، النجفي[٤]، وعرف بأسماء منها (رضي الدين[٥])، و (الشيخ رضي الدين[٦])، و(الشيخ الرضي[٧])، و (مير رضي الدين[٨])، وقيل فيه (نجم الأئمة وفاضل الأمة[٩])، و(ملك العلماء وصدر الفضلاء[١٠])، (ومفتي الطوائف[١١]).

ووصفه الخوانساري بقوله : «الأسد الضرغام، العَهْدُ القمقام،الحَبْرُ التمام، البَحْر الطمْطَام، نجم الملّة والدين[١٢]». وعلى الرغم من ذلك كلّه لم نر عناية من كتب التراجم والسير، بهذا العالم النحرير، فقد اقتصرت ترجمته في هذه الكتب على ذكر اسمه، وسنة وفاته على التحقيق وأين كانت[١].

وصرّح السيوطي في ترجمته له، بأنّه لم يقف على إسمه، ولا على شيء من ترجمته[٢]. ولعلّ السبب في إنشغال المترجمين عنه لا لكونه «مغموراً لا يعرفه العلماء، قليل الشأن يجهله الفضلاء[٣]» بل قد يعود السبب إلى «أنّ التاريخ كان في شغل شاغل عنه، فأهمله[٤]».

٢. مولده :-

---

[١] ينظر: الأعلام للزركلي: ٣١٧/٦ نسبة إلى مدينة إستراباد ينظر: معجم البلدان: ١/ ٧٤.
[٢] ينظر معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة: ٩ / ١٨٣.
[٣] ينظر هدية العارفين: اسماعيل باشا البغدادي ١٣٤/٢، معجم المؤلفين: ١٨٣/٩، نسبة إلى مدينة سمنك، وهي بلدة صغيرة بين الري ودامغان، معجم البلدان، ياقوت الحموي ٣٠ / ٢٥١، ٢٥٤.
[٤] ينظر: هدية العارفين: ٢ / ١٣٤.
[٥] ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبرى زادة: ١ / ١٨٣.
[٦] ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب، والفنون: حاجي خليفة: ٢ / ١٣٧٠.
[٧] ينظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين: ١ / ٣٩٥.
[٨] ينظر: هدية العارفين: ١٣٤/٢.
[٩] ينظر خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ١٢/١ – ١٣.
[١٠] نفسه: ١ / ٢٨.
[١١] نفسه: ٢٨/١.
[١٢] روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، للخوانساري، ٣ / ٣٣٦.
[١] ينظر: شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري (أطروحة) خطّاب عمر: ١١٤.
[٢] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ٥٦٧/١.
[٣] شروح الكافية: ١١٤.
[٤] الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي (رسالة) محمد جاسم الهيتي: التمهيد (هـ).

لا يسعنا الجزم بزمان مولده ومكانه، فلم يرد في كتب التراجم ما نصّه ذلك، بل اقتصرت هذه الكتب على الشيء اليسير من شخصيته، كإسمه وألقابه، وعنوانات بعض تصانيفه، إلاّ أنّ هناك من اجتهد في تحديد سنة ولادته، فقد حدّدها الدكتور محمد جاسم الهيتي، بين ثمانٍ وعشر وست مائة، وثمانٍ وعشرين وستّمائة[٥]، بينما رجّح باحث آخر التأريخ الأول أي سنة (٦١٨ هـ[٦])، أما مكان ولادته فقد رجّح الدكتور خطاب عمر، مدينة (سمنك) مكاناً لولادته، إذ قال : ((يغلب على ظنّي أنّ مولده في بلدة (سمنك) بدلالة نسبته إليها ثم ارتحل لتلقي علومه، إلى استراباد، التي كانت خير منتجع لرائة العلم وشداته ، فهي مركز العلوم وقتذاك، إذ أخرجت خلقاً من أهل العلم في كل فن[٧])). وقد رجّح غيره استراباد في طبرستان مكاناً لمولده[١]. ونحن نميل الى أن مولده في استراباد، ولا سيما إن اسمه اقترن بهذه المدينة، وهو الأقرب من الألقاب التي انتزعت له فقد اشتهر بالرضي الاسترابادي.

٣. مذهبه

يعد شرح الرضي من المصادر المهمة التي عرضت لكثير من المسائل النحوية واللغوية في ضوء الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، وكان الرضي يختار ما يناسبه من آراء المذهبيين، من دون أن يصرح بإنتمائه إلى أي من المذهبين شأنه شأن المتأخرين من النحاة ، إلاّ إننا نلمح مذهبه البصري من خلال :

أ -كانت الآراء البصرية التي رجّحها أكثر من الآراء الكوفية[٢].

ب - اعتماده الأصول البصرية في الترجيح، كترجيحه السماع على القياس، وعدم القياس على الشاذ، وعدم الأخذ بالضرورة الشعرية، والأخذ بالعلل البصرية[٣].

ج -قربه من المصطلح البصري في الاستعمال [٤]. على الرغم من اختصاصه ببعض المصطلحات، كالضميمة والمستجّن وغيرها[٥].

---

[٥] ينظر: نفسه: التمهيد (هـ).

[٦] ينظر: المسائل الخلافية النحوية في شرح الكافية (رسالة)، نافع الجبوري: ٨.

[٧] شروح الكافية: ١١٥.

[١] ينظر الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي: هـ، المسائل الخلافية في شرح الكافية: ٦ – ٧، الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية ودراسة نحوية (رسالة) غسان عامر الشجيري: ٢.

[٢] ينظر: شرح الرضي: ٣٣٨/١، ٤٠٠/١، ٣٥٧/٢، قد أحصاها نافع الجبوري بأكثر من مائة مسألة نحوية، ينظر، المسائل الخلافية النحوية: ٢٣١.

[٣] ينظر: شرح الرضي: ٧٢/١، ٣٨٧/١، ٤/٢، ٣٥٧/٢ وغيرها.

[٤] ينظر شرح الرضي: ١٥٠/١، ٣٢٠/٢ وغيرها.

[٥] الضميمة هي (ان) المصدرية ينظر: شرح الرضي: ٢٥٣/٢، ٣٤/٣، المستجنّ أي المستتر، ينظر: شرح الرضي: ٥٠٩/٣.

٤. مصنفاته

إن المدقق في شرح الرضي على الكافية يقف مبهوراً أمام هذا العمل الشامل، إذ ليس من السهولة إقحام الفكر به، ولا شكّ في أن من قام بهذا العمل يملك عقلية نادرة لا تبارى، فكان الرضي إماماً في النحو والتصريف واللغة وعلم الكلام؛ لذلك نجده يصنّف في هذه العلوم جميعها، إلاّ أنّه لم يترك كتباً كثيرة، بل لا نكاد نعرف من مصنّفاته ما عدده أصابع اليد أو ربما زاد قليلاً، فضلاً عن أنّ بعضها عدت عليها عوادي الزمن، فلم يصل إلينا منها سوى الأسماء. وفي ما يأتي كشف بمصنفاته التي ذكرت في مظانها : -

- حاشية على شرح تجريد القصائد الجديدة[١].
- حاشية على شرح الجلال الدوّاني لتهذيب المنطق والكلام[٢].
- الحاشية القديمة[٣].
- شرح شافية ابن الحاجب في الصرف[٤].
- شرح قصائد ابن أبي الحديد[٥].
- شرح القصائد السبع المشهورات في فضائل أمير المؤمنين[٦].
- شرح كافية ابن الحاجب في النحو[٧].

٥. وفاته

مثلما اختلف في مولده، فقد اختلفوا في وفاته، فمنهم من أرخّها بسنة أربع وثمانين وستمائة للهجرة[١]، ومنهم من حّددها بسنة ست وثمانين وستمائة للهجرة[٢]، وكلاهما مدفوعان بما ورد عن البغدادي، فقد ذكر أنّه رأى في نسخة قديمة من شرح الكافية للرضي ما نصّه «... وقد أملي هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية في ربيع الآخر من سنة ثمان وثمانين وستمئة...[٣]» ثم عاد البغدادي ليقارن ذلك بما كتبه الرضي نفسه في آخر شرحه على الكافية، قال الرضي : «... وقد تمّ تمامه، وحمّ اختتامه في الحضرة

---

[١] ينظر: هدية العارفين: ١٣٤/٢، معجم المؤلفين: ١٨٣/٥.
[٢] ينظر: معجم المؤلفين: ١٨٣/٥، هدية العارفين: ١٣٤/٢.
[٣] ينظر: هدية العارفين: ١٣٤/٢.
[٤] مطبوع وحققه. محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد.
[٥] ينظر: الأعلام: ٦٠/٤.
[٦] ينظر: نفسه : ٦٠/٤.
[٧] مطبوع وحققه. إميل بديع يعقوب.
[١] ينظر: هدية العارفين: ٢/ ١٣٤.
[٢] ينظر بغية الوعاة: ٥٦٨/١، الأعلام: ٣١٧/٦، ورجّحه جوهر محمد، ينظر: منهج الرضي في شرح الكافية:٧.
[٣] خزانة الأدب: ١٢/١-١٣.

المقدّسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه،في شوّال سنة ست وثمانين وستمائة[٤]»، أضف إلى ذلك ما نقله البغدادي لنا أيضاً عن البقاعي من أن الرضي «تمم شرح الكافية في سنة ست وثمانين وستمائة ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلاّ بعد أبي حيّان وابن هشام[٥]». فإذا ما علمنا أنّ شرح الرضي على الشافية متأخر عن شرحه على الكافية لقوله في مقدمة شرحه على الشافية «... فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط، وبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط...[٦]» يتضح بطلان دعوتهم في سنة وفاته ولايسعنا الاعتماد عليها. ومن المحققين من يرجّح سنة ثمان وثمانين وستمائة (٦٨٨ هـ[١]) مستندين على آخر نسخة اعتمدوها في تحقيق الشافية للرضي، فقد جاء فيها «وفقّ الله تعالى لإتمام تصنيفه في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وستمائة بالحضرة الشريفة المقدّسة الغروية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام[٢]». ومهما يكن فالراجح عندنا ما ذهب إليه المحققون لشرح الشافية من أنّ سنة وفاته (٦٨٨ هـ) وهي نهاية تأليف شرحه على الشافية، فلا مانع من كون سنة نهاية تأليفه لهذا الشرح هي سنة وفاته، علماً أنّ هذا الشرح متأخر على شرحه على الكافية. أما ما قاله الآخرون فهو مدفوع كما رأينا بما قاله البغدادي، وما ورد في شرحي الرضي على الكافية والشافية.

ثانيا : شرح الكافية للرضي:

- منزلته:

من بين الكتب الجليلة التي ظهرت في منتصف القرن السابع الهجري كتاب الكافية لإبن الحاجب، وكان «كتابا قلّ مثيله بين الكتب، استهوى الدارسين، فانكبّوا على دراسته[٣]»، إلاّ إنّه امتاز بإيجازه وفلسفته، مما يحتاج معه إلى شرح وتفصيل، فظهرت الشروحات العديدة عليه، طلباً من أهل العلم تذليل صعوبة إدراكه على الدارسين. ومن بين هذه الشروح برز شرح الرضي، فكان بحق كتاباً جليل القدر كبير الشأن، عظيم الفائدة، فقد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأصوله، وأحاط بمسائله ودقائق أموره[٤]. حتى وصفه السيد الشريف الجرجاني بقوله : «كتاب جليل الخطر محمود الأثر، يحتوي من

---

[٤] شرح الرضي: ٥٣٨/٤.
[٥] مناسبات القرآن - للبقاعي، نقلا عن خزانة الأدب: ١٢/١-١٣.
[٦] شرح الشافية للرضي: ١/١.
[١] محققوا شرح الشافية للرضي: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد.
[٢] شرح الشافية: ٣٣٤/٣، لم ترد كلمة (المقدسة) في النص في طبعة ١٩٨٢.
[٣] المسائل الخلافية النحوية: ٩.
[٤] ينظر: شروح كافية ابن الحاجب: ١١٨.

أصول هذا الفن على أمهاتها ومن فروعه على نكاتها، فقد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها. وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه...[1]»، واطراه السيوطي بقوله : «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه وتداولوه...[2]»، فعكف عليه أفاضل العلماء، «حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، أو كالأمّة الممسوحة[3]». وامتدحه الخوانساري بقوله : «وهو شرح لطيف، وكتاب طريف فاق جميع مصنّفات الفريقين في الاشتمال على التحقيق والتدقيق، واعمال الفكر العميق...[4]»، فالكتاب على هذا موسوعة تدلّ على عمق عقلية الرضي المتمثلة في هضمه لأصول النحو وفروعه، حتى بلغ في ذلك مدىً بعيد[5]. ولا غرابة بعد هذا كلّه أن نجد الاهتمام المماثل من الدارسين المحدثين بهذا الشرح، فقال الدكتور طارق الجنابي: «وهذا الشرح استوفى مسائل النحو، وعرض لها عرضاً مستفيضاً، ولعلّه لم يدع رأياً نحوياً مهماً لرجال النحو وأعلامه وشيوخه إلاّ أشار إليه وناقشه[6]». وعلى ذلك أغلب الدارسين[7]. ويتضح من ذلك أن النحاة أجمعوا على أنّ شرح الكافية للرضي هو أعظم شرح لهذا المتن[8]. وترجع هذه الأهمية في اعتقادي إلى عقلية الرضي المتفتّحة التي نراها تنساب في المسائل النحوية انسياباً هّنياً، فهو يعرض لجميع الآراء بصرّها وكوفّها، متأخرها ومتقدمها، ساعده في ذلك عقليته المرنة المستوعبة لكل رأي، فكان جديراً بلقب المحقق، بطريقة معالجته للموضوعات النحوية وقدرته على عرض المادة النحوية وتذييلها بآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم وأمصارهم وعصورهم، ومناقشتها بالأدلة والبراهين، ثم ترجيح بعضها على بعضها الآخر. ولا يزال الرضي يقارن بين آراء النحاة من البصريين والكوفيين مختاراً لنفسه منها ما تتضح علله[1].

فكان يلجأ كثيراً إلى الاختيارات الكثيرة من آراء النحاة السابقين، فتراه يقف مع الكوفيين تارة، ومع البصريين تارة أخرى، وكان ينفرد بآراء جديدة، لينفذ إليها من خلال قراءته وتبصره في النحو.[2]

---

(1) خزانة الأدب: ٢٩/١ – ٣٠.
(2) بغية الوعاة: ٥٦٧/١، وينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة: ٥ / ٦.
(3) خزانة الأدب: ٣/١.
(4) روضات الجنّات: ٣٣٧/٣.
(5) ينظر: ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه د.طارق عبد عون الجنابي: ٨٠.
(6) نفسه: ٨٠.
(7) ينظر: الآراء الكوفيه التي رجّحها الرضي في شرح الكافية: المقدمة (ن).
(8) ينظر: منهج الرضي في شرح الكافية (رسالة)، جوهر محمد أمين: ١٦.
(1) ينظر: المدارس النحوية: (ضيف): ٢٨٣.
(2) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره د. محمد جيجان وآخرون: ١٥٤.

من دواعي العرفان بالجميل اتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين الى استاذي وملاذي الاستاذ المفضال الدكتور صباح عطيوي عبود على جهوده المضنية في تقويم الباحث وبحثه فنعم العالم العامل جزاه الله جزاء المحسنين.

ويطيب لي في هذا المقام ان اتقدم بالشكر الجزيل الى قسم اللغة العربية طلبة واساتيذ واخص بذلك الاستاذ الدكتور علي ناصر غالب على رعايته الأبوية منذ الدراسة التحضيرية وبوافر من الاحترام والتقدير اسجل شكري العميق الى الاستاذ المفضال الدكتور رحيم جبر الحسناوي على آرائه السديدة ومقترحاته الرشيدة والاستاذ الدكتور صباح عباس السالم الذي أغدق عليّ بعطفه وكرمه والاستاذ الدكتور محمد جاسم الدرويش الذي لم يبخل بنصح او مشورة ساعدت في اثراء موضوع الرسالة ولا أنسى استاذي الدكتور عبد الستار مهدي علي الذي حباني بنصحه وارشاده.

وحرصاً مني على اعطاء كلّ ذي حقُ حقه يطيب لي ان اسجل شكري وامتناني الى اخي وشقيقي الاستاذ الدكتور عامر سعيد الخيكاني الذي اعطى الكثير من وقته وجهده . وأخص بالشكر والامتنان أيضاً أستاذي الفاضل علي محمد صالح مدير متوسطة الرافدين اقراراً بفضله.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	ا-ت
التمهيد: الرضي وشرح الكافية.....	١-٩
الفصل الاول: العلل النحوية في مباحث الاسماء.....	١٠-١٠٠
المبحث الاول: المرفوعات من الاسماء.....	١١-٣٠
١. الفاعل.....	١١-١٣
ا. علة وجوب تقديم الفاعل على المفعول به.....	١١-١٢
٢. علة وجوب تاخير الفاعل عن المفعول به، اذا اتصل ضمير المفعول بالفاعل.....	١٢-١٣
٣. علة امتناع تقدم الفاعل على الفعل.....	١٣-١٦
٤. علة حذف الفعل وجوبا مع وجود المفسر.....	١٦-١٧
٢. التنازع.....	١٧-١٨
١.علة امتناع التنازع في المضمر المنفصل المرفوع.....	١٧-١٨
٣. نائب الفاعل.....	١٨-٢٣
١. علة كون الظرف غير المتصرف لاينوب عن الفاعل.....	١٨-١٩
٢. علة امتناع قيام المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل.....	١٩-٢٠
٣. علة امتناع قيام الحال مقام الفاعل.....	٢٠-٢١
٤. علي اختصاص المفعول المطلق ليقوم مقام الفاعل.....	٢١-٢٢
٥. علة اولوية نيابة الاول من مفعولي (اعطيت) مناب الفاعل.....	٢٢-٢٣
٤. المبتدا والخبر.....	٢٣-٣٠
١. علة كون الاصل في المبتدا التقديم.....	٢٣
٢. علة وجوب تقديم الخبر على المبتدا اذا كان وصفا.....	٢٤-٢٥
٣. علة كون المبتدا معرفة والخبر نكرة في الاصل.....	٢٥-٢٧
٤. علة جواز تقديم الخبر اذا تساوى مع المبتدا.....	٢٧-٢٨
٥. علة امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا للمبتدا.....	٢٨-٢٩
٦. علة وجوب حذف الخبر بعد (لولا)	٢٩-٣٠
المبحث الثاني: المنصوبات من الاسماء	٣١-٩٨
١. المفعول المطلق.....	٣١-٣٧
١. علة تسميته بالمفعول المطلق.....	٣١-٣٢
٢. علة وجوب حذف الفعل اذا بُيّن فاعله او مفعوله بالاضافة.....	٣٢-٣٣
٣. علة رفع بعض المصادر.....	٣٣-٣٥
٤. علة وجوب حذف الفعل الناصب للمصدر التشبيهي.....	٣٥-
٥. علي وجوب حذف الفعل قياسا من المصدر اذا كان للتوبيخ.....	٣٥-٣٦
٣. المفعول به.....	٣٧-٣٩
١ . علة وجوب حذف الناصب للمفعول به في بعض المواضع المسموعة.....	٣٧-٣٩
٣. المفعول فيه (الظرف)	٣٩
١. علة نصب الفعل للمفعول فيه.....	٣٩
٤. المفعول له.....	٤٠-٤١
١. علة كون المفعول له هو الحامل على الفعل.....	٤٠-٤١
٥. المفعول معه.....	٤١-٤٤
١. علة وضع (الواو) موضع (مع)	٤١-٤٢
٢. علة امتناع تقدم المفعول معه على الفعل.....	٤٢-٤٣
٣. علة امتناع العطف.....	٤٣-٤٤
٦. الحال.....	٤٤-٤٧
١. علة الاصل في الحال التنكير.....	٤٤-٤٥
٢. علة عدم جواز تقدم الحال على عاملها المتضمن معنى الفعل.....	٤٦
٣. علة وجوب حذف العامل في الحامل اذا كان فعلا في الكلام دلالة عليه....	٤٧

المحتويـــــــات.....

٧. التمييز.....	٤٨-٥٣
١. علة الاصل في التمييز التنكير.....	٤٨-٤٩
٢. علة امتناع تقدم التمييز على عامله اذا كان معنى فعل.....	٤٩-٥١
٣. علة ترك الجر في تمييز الفاظ العقود.....	٥١-٥٣
٨. المستثنى.....	٥٣-٥٨
١. علة لزوم نصب المستثنى بعد (ماخلا وماعدا)	٥٣-٥٤
٢. علة نصب المستثنى دون المستثنى منه.....	٥٤-٥٦
٣. علة اشتغال العامل باحد المستثنيات ونصب الاخريات اذا تكررت في الاستثناء المفرّغ.....	٥٦-٥٧
٤. علة انتصاب (سوى) في الاستثناء.....	٥٧-٥٨
٩. النداء.....	٥٩-٧٠
١. علة بناء المنادى المفرد المعرفة.....	٥٩-٦٠
٢. علة امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة.....	٦٠-٦٢
٣. علي اختيار نصب المنادى الموصوف بـ(ابن) المضاف الى علم	٦٢-٦٣
٤. علة امتناع البناء والاعراب في المنادى بدخول (الـ)	٦٣-٦٥
٥. علة نداء اسم الجلالة (الله) وفيه الالف واللام.....	٦٥-٦٦
٦. علة اتصال الميم بلفظ الجلالة عند النداء (اللهم)	٦٦-٦٧
٧. علة حذف ياء المتكلم في (يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ)	٦٧-٦٨
٨. علة امتناع حذف حرف النداء من النكرة.....	٦٨-٧٠
٩. علة حذف ياء المتكلم في النداء.....	٧٠-٧١
١٠. الترخيم	٧١-٧٦

١. علة اختصاص الترخيم بالمنادى.....	٧١-٧٢
٢. علة امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه.....	٧٢-٧٤
٣. علة امتناع ترخيم المستغاث به والمندوب.....	٧٤-٧٥
٤. علة اشتراط الزيادة على الثلاثة في ترخيم العلم.....	٧٥-٧٦
١١. الاستغاثة والندبة.....	٧٧-٨٣
١. علة جواز ندبة المضاف والمضاف اليه.....	٧٧-٧٨
٢. علة حذف التنوين مع مدة الندبة.....	٧٨-٧٩
٣. علة الحاق الهاء بالمندوب في الوقف.....	٧٩-٨٠
٤. علة امتناع حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب.....	٨٠-٨١
٥. علة فتح لام الجر في المستغاث.....	٨٢-٨٣
١٢. الاختصاص.....	٨٤
١. علة امتناع اظهار حرف النداء مع (اي) في الاختصاص.....	٨٤
١٣. الاشتغال.....	٨٥-٩٤
١. علة وجوب اضمار الفعل الناصب للمشغول عنه.....	٨٥-٨٦
٢ . علة اختيار الرفع في نحو (زيدٌضربته)	٨٦-٨٨
٣. علة ترجيح الرفع مع (امّا)	٨٨-٨٩
٤. علة اختيار النصب في المشغول عنه المعطوف على جملة فعلية.....	٨٩-٩٠
٥. علة ترجيح النصب على الرفع بعد حروف النفي.....	٩٠-٩١
٦. علة اختيار النصب اذا كان الكلام جوابا لاستفهام.....	٩١-٩٢
٧. علة تساوي الرفع والنصب عند عطف المشغول عنه على جملة اسمية خبرها جملة فعلية.....	٩٢-٩٣
٨. علة وجوب النصب بعد حروف الشرط.....	٩٣-٩٤
١٤. الاغراء والتحذير.....	٩٤-٩٨
١. علة وجوب حذف الفعل في التحذير بـ(ايا) او التكرير او العطف.....	٩٤-٩٦
٢. علة وجوب العطف في (اياك والاسد)	٩٦-٩٨
المبحث الثالث: المجرورات من الاسماء.....	٩٩-١٠٠
١. علة امتناع تعريف الاسماء الموغلة في التنكير بالاضافة.....	٩٩-١٠٠
الفصل الثاني: علل الاعراب والبناء في الاسماء والافعال.....	١٠١-١٤٩
المبحث الاول: المعرب والمبني من الاسماء.....	١٠٢-١٣٨

المحتويـــــــات.....

اولا: المعرب من الاسماء.....	١٠٢-١٢٥
١. علة اختصاص لام التعريف بالاسم.....	١٠٢-١٠٣
٢. علة اختصاص الجر بالاسم.....	١٠٣-١٠٥
٣. علة جعل الاعراب في اخر الكلمة.....	١٠٥-١٠٦
١. المثنى وجمع المذكر السالم.....	١٠٦-١١٨
١. علة اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف.....	١٠٦-١٠٨
٢. علة جعل علامة الرفع الالف في المثنى ، والواو في المجموع.....	١٠٨-١١١
٣. علة اتباع النصب للجر.....	١١١-١١٣
٤. علة فتح ماقبل الياء في المثنى وكسر ماقبل ياء الجمع.....	١١٣-١١٤
٥. علة كسر النون في المثنى وفتحها في الجمع.....	١١٥-١١٦
٦. علة اضافة ضمير التثنية الى الجمع.....	١١٦-١١٨
٢. جمع المؤنث السالم.....	١١٨-١٢٠
١. علة نصبه بالكسرة.....	١١٨-١٢٠
٣. جمع التكسير.....	١٢٠-١٢٢
١. علة اعرابه اعراب الواحد.....	١٢٠-١٢٢
٤. الممنوع من الصرف.....	١٢٢-١٢٣
١. علة حذف علامة الاعراب من غير المنصرف.....	١٢٢-١٢٣
٥. الاسماء الستة.....	١٢٤-١٢٥
١. علة اعرابها بالحروف.....	١٢٤-١٢٥
ثانيا : المبني من الاسماء.....	١٢٥-١٣٨
١. الضمائر.....	١٢٥-١٢٧
١. علة بناء الضمائر.....	١٢٥-١٢٦
٢. علة امتناع مجيء الضمير المجرور منفصلا.....	١٢٧
٢. اسماء الاشارة.....	١٢٨
١. علة كسر اللام في (ذلك) وتسكينها في (تلك).....	١٢٨
٣. الاسماء الموصولة.....	١٢٨-١٣١
١. علة وجوب كون صلة الموصول جملة خبرية.....	١٢٨-١٢٩
٢. علة وجوب تقدم الموصول على الصلة.....	١٢٩-١٣٠
٣. علة اعراب (اي).....	١٣٠-١٣١
٤. اسماء الافعال.....	١٣١-١٣٣
١. علة كونها ليست افعالا.....	١٣١-١٣٣
٥. الكنايات.....	١٣٣-١٣٤
١. علة خفض مميز (كم) الخبرية.....	١٣٣-١٣٤
٦. الظروف.....	١٣٥-١٣٨
١. علة بناء (حيث) على الضم.....	١٣٥
٢ . علة بناء (لدن).....	١٣٥-١٣٦
٣. علة بناء (عوض) على الضم.....	١٣٧
٤. علة بناء (امس).....	١٣٧-١٣٨
المبحث الثاني: المبني والمعرب من الافعال.....	١٣٩-١٤٩
اولا: المبني من الافعال.....	١٣٩-١٤١
الفعل الماضي.....	١٣٩-١٤١
١. علة بناء الفعل الماضي على الفتح.....	١٣٩-١٤١
٢. علة الحاق الفعل الماضي تاء التانيث.....	١٤١
ثانيا: المعرب من الافعال.....	١٤٢-١٤٩
١. الفعل المضارع.....	١٤٢
١. علة فتح حرف المضارعة مع الثلاثي وضمّه مع الرباعي وامتناع الكسر..	١٤٢-١٤٢
٢. علة رفع الفعل المضارع.....	١٤٣-١٤٦
٣. علة حذف حرف العلة من اخره عند الجزم.....	١٤٦-١٤٧
٢. الافعال الخمسة.....	١٤٨-١٤٩

المحتويـــــات.....

علة اعراب الافعال الخمسة بالنون.....	١٤٨-١٤٩
الفصل الثالث: علل النواسخ والحروف وموضوعات اخر.....	١٥٠-١٩٤
المبحث الاول: علل النواسخ.....	١٥١-١٧٤
اولا: الافعال الناسخة.....	١٥١-١٦٢
١. كان واخواتها.....	١٥١-١٦٢
١. علة تسميتها بالافعال الناقصة.....	١٥١-١٥٤
٢. علة دخول النفي يفيد دوام الثبوت.....	١٥٤-١٥٥
٣. علة فعلية (ليس).....	١٥٥-١٥٦
٤. علة جواز تنكير الاسم وتعريف الخبر.....	١٥٦-١٥٧
٢. افعال المقاربة.....	١٥٧-١٥٩
١. علة التزامهم في خبر (عسى) المضارعة مسبوقا بـ(ان).....	١٥٧-١٥٩
٣. افعال القلوب.....	١٥٩-١٦٢
١. علة قلة حذف احد مفعولي افعال القلوب.....	١٥٩-١٦٠
٢. علة جواز الالغاء والاعمال فيها وهما متساويان، اذا توسّطت.....	١٦٠-١٦٢
ثانيا: الحروف الناسخة.....	١٦٢-١٧١
١ .ِن واخواتها.....	١٦٢-١٦٥
١. علة شبهها بالفعل.....	١٦٢-١٦٥
٢. علة تقديم منصوبها على مرفوعها.....	١٦٦-١٦٧
٣ . علة عدم تصدّو (ان) المفتوحة الهمزة الكلام.....	١٦٧-١٦٨
٤. علة كسر همزة (ان) اذا وقعت حالا.....	١٦٩-١٧٠
٥. علة كسر همزة (ان) اذا كانت في موضع خبر اسم عين.....	١٧٠-١٧١
٢. لا النافية للجنس.....	١٧١-١٧٤
١. علة عمل (لا) النافية للجنس.....	١٧١-١٧٢
٢. علة بناء الاسم بعدها على ما ينصب به.....	١٧٢-١٧٣
٣. علة امتناع دخول (لا) على المعرفة.....	١٧٣-١٧٤
المبحث الثاني: علل الحروف.....	١٧٥-١٨٢
اولا: الحروف.....	١٧٥-١٨١

١. علة دخول نون الوقاية على الفعل.....	١٧٥-١٧٦
٢. علة امتناع دخول نون الوقاية على (عليَّ وإليَّ ولديَّ).....	١٧٦-١٧٧
٣. علي جواز حذف نون الوقاية من (ان) واخواتها.....	١٧٧-١٧٩
٤. علة لحاق نون الوقاية (من وعن وقد وقط ولدن).....	١٧٩-١٨٠
٥. علة الاولى حذف نون الوقاية مع (لعل).....	١٨٠-١٨١
ثانيا: حروف الجر.....	١٨٢
١. علة اختصاص اللام بالفتح مع المضمر وكسرها مع الظاهر.....	١٨٢
المبحث الثالث: موضوعات اخر.....	١٨٣-١٩٣
اولا: التوابع.....	١٨٣-١٨٩
١. النعت.....	١٨٣-١٨٥
١. علة امتناع وصف الضمير والوصف به.....	١٨٣-١٨٤
٢. علة عدم الوصف بالعلم.....	١٨٤-١٨٥
٢. العطف.....	١٨٥-١٨٨
١. علة لزوم اعادة الخافض اذا عطف على المضمر المجرور.....	١٨٥-١٨٨
٣. التاكيد.....	١٨٨-١٨٩
علة امتناع تاكيد الاسم النكرة.....	١٨٨-١٨٩
ثانيا: المشتقات.....	١٨٩-١٩٣
١. اسم الفاعل.....	١٨٩-١٩٢
١. علة اشتراط الحال والاستقبال في عمله.....	١٨٩-١٩٢
٢. الصفة المشبهة.....	١٩٢-١٩٣
علة اعمال الصفة المشبهة.....	١٩٢-١٩٣
الفصل الرابع: منهج الرضي في التعليل النحوي.....	١٩٤-٢٣٥
المبحث الاول: سبب التعليل عند الرضي.....	١٩٤-١٩٩

المحتويـــــــات.....

١. شرح حكم نحوي.....	١٩٥-١٩٦
٢. بيان عامل.....	١٩٦
٣. ترجيح عامل على عامل.....	١٩٦-١٩٧
٤. بيان رتبة.....	١٩٧
٥. التعليم.....	١٩٧-١٩٨
٦. ترسيخ الاحكام النحوية وتقريرها.....	١٩٨
٧. ابراز مقدرته العلمية ونزعته العقلية.....	١٩٩
المبحث الثاني: انواع العلل عند الرضي.....	٢٠٠-٢١٦
١. علة اختصار.....	٢٠١
٢. علة الاستغناء.....	٢٠٢
٣. علة امن اللبس.....	٢٠٢-٢٠٣
٤. علة اولي.....	٢٠٣

٥. علة التخفيف.....	٢٠٤
٦. علة تعدر.....	٢٠٤-٢٠٥
٧. علة ثقل او استثقال.....	٢٠٥-٢٠٦
٨. علة الحمل على المعنى.....	٢٠٦-٢٠٧
٩. علة الحمل على النظير.....	٢٠٧
١٠. علة الحمل على النقيض.....	٢٠٧-٢٠٨
١١. علة حمل الفرع على الأصل.....	٢٠٨
١٢. علة دلالة حال.....	٢٠٩
١٣. علة العوض او (التعويض).....	٢٠٩-٢١٠
١٤. علة فرق.....	٢١٠
١٥. علة قبح.....	٢١١
١٦. علة كثرة الاستعمال.....	٢١١-٢١٣
١٧. علة مخالفة.....	٢١٣
١٨. علة مراعاة الأصل.....	٢١٣-٢١٤
١٩. علة المشابهة.....	٢١٤-٢١٥
٢٠. علة مناسبة (تناسب).....	٢١٥-٢١٦
المبحث الثالث: سمات اسلوب الرضي في التعليل النحوي.....	٢١٧-٢٣٥
١. الاهتمام الكبير بالتعليل.....	٢١٧
٢. تعليله لما كان ولما لم يكن.....	٢١٧-٢١٨
٣. اسلوبه قائم على الشرح.....	٢١٨-٢١٩
٤. يعتمد في تعليله على اللغة المستقرة.....	٢١٩
٥. يعتمد اقيسة البصريين في ترجيح الاراء على الاغلب.....	٢٢٠
٦. كثيرا ما يحتكم الى السماع في تعليله، ولا يغفل القياس.....	٢٢١-٢٢٢
٧. اسلوبه قائم على المناقشة.....	٢٢٢-٢٢٣
٨. قد يكثر من التعليلات في الموضع الواحد.....	٢٢٣
٩. تابع سيبويه في اكثر تعليلاته الا انه لايلتزم ذلك.....	٢٢٤
١٠. اسلوبه قائم على الترجيح.....	٢٢٤-٢٢٥
١١. قد يستدرك على المصنف ما فاته معللا ذلك.....	٢٢٥-٢٢٦
١٢. اسلوبه قائم على التمثيل لكنه لايلتزم ذلك احيانا.....	٢٢٦-٢٢٧
١٣. ربما يستعين ببعض اجزاء بدن الانسان في التعليل.....	٢٢٧
١٤. قد يضمن تعليلاته اقوال الاصوليين والفقهاء.....	٢٢٧-٢٢٨
١٥. اهتمامه بالعلل الثواني.....	٢٢٨-٢٢٩
١٦. اهتمامه بالعلل الفلسفية والجدلية والنظرية.....	٢٢٩-٢٣٠
١٧. انفراده ببعض العلل النحوية.....	٢٣٠-٢٣١
١٨. اسلوبه قائم على الاحتجاج.....	٢٣١-٢٣٤
١٩. يسوق بعض تعليلاته على لسان غيره.....	٢٣٥
الخاتمة.....	٢٣٦-٢٣٧
المصادر	٢٣٨-٢٥٣

المحتويـــــــات.....

ملخص البحث باللغة الانكليزية	

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله خير الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام.

وبعد...

فليس خافياً على الدارسين اهتمام النحويين، قديماً وحديثاً بالعِلّة والتعليل، فقد تواتر إلينا العديد من الكتب التي عُنيت بالعِلّة، وقد مرّت هذه بمراحل عِدّة، تطوّرت فيها حتى خرجت عمّا أُعدّت له، وهو التعليم، وتقريب الحكم النحوي، فقد تمحَّلَ النحاة ولاسيما المحدثين في هذا المجال، فمُزِجَت عللهم بالإفتعال والتمنطق.

ولسنا هنا بصدد الحديث على تاريخ العِلّة ونشأتها، فقد أفردت كتب خاصة أبواباً وفصولاً لذلك. وما يهمنا هنا هو تعلّق شخصية الرضي الإسترابادي بالعِلّة النحوية، ولا جرَم أنّ أهمية البحث تكمن في أمرين:

الأول : شخصية الرضي التي سمت الى التفوق على أبناء عصره، ولاسّيما وهو المحقق المبدع الذي كان ينساب انسياباً هّنياً في الموضوعات التي يطرقها، تدعوه الى ذلك عقليته المتفتّحة المستوعبة لمختلف أنواع المعرفة، فكان على دراية في علم الكلام والمنطق، وعالماً في النحو والصرف، بإمضاء غير واحد من علماء العربية.

الثاني: شرح الكافية للرضي، فكما نعلم ألّف ابن الحاجب –رحمه الله- كتاباً مختصراً في النحو في منتصف القرن السابع الهجري، أُحتيجَ معه الى الشرح والتيسير، فانكبّ عليه ذوو الدراية يشرحونه وييسرونه للمتعلمين، إلاّ أن شرح الرضي كان الأول في كل شيء، في احتوائه المادة العلمية، زيادة على تذييل الحكم النحوي بالكثير من آراء النحاة، على مختلف المذاهب والعصور ، مع عقد المقابلة بينها غالباً ، واستخلاص الرأي المناسب من ذلك كلّه، زيادة على ذلك أن الرضي لم يكتفِ بالشرح والتعليق فقط، وإنما تعداهما الى الاستدراك على ابن الحاجب ما فاته، فكان بحق سجلاً ضخماً جامعاً لأغلب آراء النحاة وعللهم في المسألة الواحدة، وهذا ما سهّل على الدارسين الأمر في الرجوع الى كثير من المصادر والمظان.

من هنا جاءت أهمية البحث، فأردنا تسليط الضوء على كيفية معالجة الرضي للموضوعات النحوية ضمن إطار العِلّة النحوية، فتطلّب البحث في ذلك أربعة فصول، فضلاً عن التمهيد الذي ذكرنا فيه لمحات من تاريخ الرضي وشخصيته، وإن كانت قليلة لكنها قد تفي بالغرض، وتحدثنا على شرح الرضي على الكافية، وعرضنا لأغلب آراء النحاة فيه من مختلف العصور. وتناولنا في الفصل الأول، العلل النحوية في مباحث الاسماء وكان هذا الفصل من أطول فصول الرسالة؛ لكثرة العلل النحوية

فـي هـذه المباحـث، حتـى إنهـا تضـمّنت بعض مباحـث الفصـل الثـاني، وجـاء الفصـل الثاني، في علل الإعراب والبناء فـي الأسماء والأفعـال، واشتمل الفصـل الثالث علـى العلل فـي النواسخ والحـروف، وموضـوعات متفرقـة أُخر، ويتضـمّن الفصـل الرابـع، مـنهج الرضـي فـي التعليـل النحـوي، وهـذا قسّـمناه علـى مباحـث، الأول منهـا، سـبب التعليل ، والثاني انواع العلل عند الرضي، والثالث سمات اسلوب الرضي في التعليل النحوي، وطوينا بحثنا هذا بالخاتمة التي أودعناها ثمار ما جنيناه من هذه الرحلـة فـي شرح الرضي على الكافية.

ولم يتأتَ لنا ذلك، إلاّ بطول الصبر والأناة، فكان لزاماً على الباحث أن يرجع الى الكثير من مصادر العربية ومراجعها، باحثاً مدققاً عن العلل النحويـة المبثوثـة فـي تفاريق هذه الكتب، ولاسّيما إنّ طبيعة الدراسة إقتضت أن نستخرج العِلّة النحويـة من شرح الرضي، ثمّ نعمد الى إستقرائها عند النحاة الآخرين، أينما وُجدت، في مـا تـوافر لدينا من مصادر ومراجع، بقصد الموازنة، يصحب ذلك شيء من الشرح والتعليق، ولربما ترجّح لدينا رأي، على آخر فتبنيناه.

وهذه الطريق لاتخلو من معوقات، منهـا صـعوبة إستخراج العلل النحويـة من مظانها؛ لأنها كانت مبثوثة في سياق الكلام، مما تطلّب البحث الدقيق المتأني فـي ذلك كُلّه، زيادة علـى ذلك الخلط الحاصل بين العلل النحويـة بغيرهـا من العلل الصـرفية والصوتية.

ومـع ذلك كلّـه لاندّعي إحصـاء جميـع العلل النحويـة فـي شـرح الرضـي علـى الكافيـة، فلربمـا فاتنـا منهـا فائـت، إلاّ أنّ مـا جمعنـاه كـان جـديراً بإعطـاء الصـورة الواضـحة للعلـة النحويـة عند الرضـي فـي شرحـه، فإن كـان ذلك فهو المبتغـى، والله المستعان.

الباحث

٥/ رمضان / ١٤٢٥هـ

المبحث الثاني
أنواع العلل عند الرضي

لما كانت فائدة العلّة العلم بأنّ الحكم في غاية الوثاقة[١]. فقد نالت اهتمام العلماء بدءاً بالخليل وسيبويه. ثم تطوّر البحث فيها كثيراً في القرن الرابع الهجري، إذ صُنّفت فيها الكثير من الكتب، ولعلّ تطورها قد بلغ ذروته في هذا القرن[٢] ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا ان شرح الرضي على الكافية كان سجلاً ضخماً لأنواع العلل، وكما قال أحد الباحثين، فقد «عجّ شرحه بالعلل، تعليمية كانت أو قياسية أو جدلية، فلا نكاد نقف على حكم نحوي أو مسألة أو ظاهرة نحوية، عرض لها دون أن يعلّلها، فقد سمت نفسه إلى التفوق فيها، فأعمل فكره فيها وغاص في كوامنها، فأوغل فيها وأغرب وأبعد، منتزعاً أغلبها من كتب المناطقة، والفلاسفة والمتفقهين الأصوليين[٣]».

وقد كان الرضي مهتماً بهذه العلل إلى حد الإغراق، فاحتلّ التعليل بصفة عامة، والتعليل الفلسفي بصفة خاصة معظم أبواب الشرح، واتسم منهجه بالشمولية وكثرة الشواهد، إضافة إلى استعانته بالفلسفة والمنطق[٤] بل كانت عنايته فائقة بالعلل سواء أكانت تعليمية أم قياسية أم جدلية[٥].

إلا أن الغالب في تعليلاته التداخل فيما بينها، وهو يعالج من خلالها المسائل النحوية فلا نكاد، نجد فاصلاً بين العلل التعليمية والقياسية أو الجدلية والمنطقية، فنراه يعلل المسألة بأكثر من علّة[١]. فهو لايتمنّع من اللجوء إلى المبالغة في تطبيق الأحكام النحوية، واستقصاء الأمثلة، والافتراضات اللغوية النظرية والتعليل الفلسفي المنطقي ليظهر مقدرته اللغوية[٢]. «ويبدو أن هذا النهج قد أصبح مما يتباهى به النحوي ويفتخر، إذ هو المؤشر على سعة ثقافته، وطول باعه»[٣]. وبعد تتبع هذه العلل عند الرضي وجدنا أن أكثرها دوراناً وأشهرها استعمالاً العلل الآتية:-

١. علّة اِختصار

---

[١] ينظر: ارتقاء السيادة: ٦٩ .
[٢] ينظر موازنة بين شرح الرضي وشرح ابن جماعة (أطروحة) أمة السلام علي حميد الشامي: ١٨٧ .
[٣] شرح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري (أطروحة): ٤١٥ ، وينظر أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند الرضي (أطروحة) باسل محمد محي الدين:١٧٠.
[٤] ينظر: منهج الرضي في شرح الكافية (رسالة): ٧٦ .
[٥] هذه أصناف العلل التي ذكرها الزجاجي ينظر: الإيضاح في علل النحو:٦٤، الاقتراح:٩٤، ارتقاء السيادة:٧٨-٧٩، وجعلها السيوطي صنفين، للمزيد ينظر: الاقتراح:٨٣، ارتقاء السيادة: ٦٩ .
[١] ينظر: أثر النزوع العقلي: ١٧١ – ١٨٨ .
[٢] ينظر: شرح الرضي: ١/ ١٥
[٣] منهج الرضي في شرح الكافية: ٧٨ .

وهي من العلل الدائرة في كلام العرب، مفادها الاستغناء باللفظ عن لفظ آخر طلبا للإيجاز والاختصار، وقد ذكرها الجليس النحوي، إذ قال: «علّة اختصار: مثل باب الترخيم (ولم يك»)[٤]. ومن أمثلتها عند الرضي تعليله وضع (الواو) موضع (مع) في باب المفعول معه، إذ قال: «وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصر لفظاً»[٥]. وضمن هذا السياق تعليله إمتناع عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها النصب في باب الاستثناء، إذ قال: «وكذا لا يعمل ما بعد إلاّ» فيما قبلها، فيجب الرفع في: (ما رجل إلا أعطيته كذا)، وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل: إنّ ما بعد (إلاّ) من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صوّت الجملتان في صورة جملة، قصداً للإختصار، فاقتصر على عمل ما قبل (إلاّ) فيما يليها فقط»[٦].

٢. عِلّة الاستغناء

علّة الاستغناء كثيرة الدوران في كتب العربية، فقد اعتمدها سيبويه بكثرة في كتابه[١]. كما أفرد ابن جنّي باباً كبيراً في الاستغناء بالشيء عن الشيء.[٢] واستعملها الرضي لتعليل بعض أساليب العرب، من ذلك قوله في وجوب حذف الفعل الناصب للمصدر التشبيهي: ِلـ قال: « وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر بين الجملة المتقدمة والمصدر، يدلّ عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه»[٣].

ومن ذلك ما جاء في تعليله وجوب إضمار الفعل الناصب للمشغول عنه، إذ قال: «إنمّا وَجَبَ إضمار الفعل ههنا، لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولم يؤت به إلاّ عند تقدير الناصب ليفسّره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره».[٤]

٣. عِلّة أمن اللّبس

وهي من أهم العلل التي راعتها العرب لأن غرض المتكلم الإفهام، واللبس يمنع ذلك[٥]. قال السيوطي:«واللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيفَ

---

[٤] علل النحو: ٣١، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧١ .
[٥] شرح الرضي: ٢/ ٣٧ .
[٦] نفسه: ١/ ٤٠٣، وينظر: ٣ / ٣٠ .
[١] ينظر كتاب سيبويه: ٣٥١/٢ – ٣٥٢، ٣/ ١٥٨، ٢/ ٣٤٧، ٣٦٦-٣٦٧ . وغيرها الكثير، علل النحو: ٦٨، دراسات في كتاب سيبويه: ١٩٩ .
[٢] ينظر الخصائص: ١ / ٢٧١ .
[٣] شرح الرضي: ١ / ٢٨٤ .
[٤] شرح الرضي: ١ / ٣٩٨ .
[٥] ينظر: أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٦ .

واستغني عن لحاق نحوه، إذ أمن»[٦] لذلك فالعرب يتوخّون هذه العلّة في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني[٧]، وقد استعمل الرضي هذه العلة في كثير من المواضع، فقال في تعليله منع الإتيان بألف الندبة بعد ميم الجمع: «وأما ميم الجمع، فلا يأتي بعدها ألف الندبة، لئلاّ يلتبس المجموع بالمثنى، نحو (واغلامكوه) و (واأخاغلامهمي)»[١]. وقد تأتي عنده بلفظ الاشتباه، كما في تعليله امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً للمبتدأ، إذ قال: « فإنه لو قدّم، اشتبه المبتدأ بالفاعل[٢]» وضمن هذا المنحى أمثلة كثيرة حواها شرح الرضي[٣].

٤. علّة أولى

وهي من العلل التي تطرّد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، ذكرها الجليس النحوي في كتابه، وشرحها إبن مكتوم في (تذكرته[٤]). مفادها ترجيح شيء على شيء لأنّه أولى في الاستعمال، «كقولهم: إن الفاعل، أولى برتبة التقديم من المفعول[٥]». ومما علّله الرضي بهذه العلّة ترجيح النصب بعد حروف النفي في باب الاشتغال، إذ قال: «وإنما أختير النصب فيها مع جواز الرفع، لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى[٦]». كذلك تعليله إمتناع تكرير (لا) النافية للجنس، إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء، إذ قال: «أو إذا دخلت على أسمية بمعنى الدعاء، نحو: (لا سلام عليك)، و(لا بك السوء)، لأن الدعاء بالفعل أولى وأكثر، لأنه في الأصل أمر أو نهي[٧]».

٥. عِلّة التخفيف

وهذه العلّة تتصل بأحد طبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى إختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[١]، فالخفة أمر مطلوب إذ إن المتكلم يرغب في الخفّة ويتجنّب الثقل الكثير في الكلام ولذلك كانت العرب تراعي هذه العلّة كثيراً[٢]. وعلّة التخفيف من العلل التي عوّل عليها الرضي في شرحه، من ذلك تعليله حذف

---

[٦] الأشباه والنظائر: ١/ ٣٠٩ .
[٧] ينظر: علل النحو: ٦٦ .
[١] شرح الرضي: ١/ ٣٨٢ .
[٢] شرح الرضي: ٢٣٠/١
[٣] ينظر: شرح الرضي: ٣٧١/١، ٣٧٢/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ٥١/٢، ٢٩٢/٢، ١٤/٣، ١٥/٣ وغيرها.
[٤] ينظر علل النحو: ٣١، الاقتراح: ٤٨ – ٤٩ .
[٥] علل النحو: ٣١، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧١ .
[٦] شرح الرضي: ١ / ٤١٧
[٧] نفسه: ٢ / ١٩٣، وينظر: ٢ / ١٤٧ .
[١] ينظر علل النحو: ٦٦ .
[٢] ينظر أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٧ .

ياء المتكلّم في النداء، إذ قال: ((وأمّا: (يا غلام) بحذف الياء في النداء، فلأن النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم، وذلك لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام[٣]))). فالحذف عنده للتخفيف، وهذا ما نلحظه في تعليله حذف ياء المتكلم من نحو: (يا ابن أم، ويا ابن عمّ)، إذ قال: ((وأمّا حذفها في (يا ابن أمّ) و (يا ابن عمّ)، فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب[٤]))).

٦. علة تعذّر

مفادها أن يمتنع حصول شيء لتعذّر شيء آخر، ومما علّله بها الرضي تعليله إمتناع البناء في اسم (لا) التبرئة إذا دخل الجار عليها، إذ قال: ((واعلم أنّ الجارّ، إذا دخل على (لا) التبرئة، منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك: (كنت بلا مال)، و (غضبت من لا شيء)، وذلك لتعذّر تقدير (مِنْ) بعدها، إذ لا يجوز: (بلا مِن مال[٥])) وقد تأتي هذه العلّة عنده بلفظ (الإمتناع) مثال ذلك تعليله اشتغال العامل بأحد المستثنيات ونصب الأخريات على الاستثناء في الاستثناء المفرّع، إذ قال : ((وإن كان الاستثناء مفرّغاً شُغل العامل ببعضها، أيها كان، ونصب ما سواه على الاستثناء، لإمتناع شغل العامل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال أيضاً، فلم يبق إلاّ النصب على الاستثناء، نحو: (ما جاءني إلاّ زيدٌإلاّ عمراً إلاّ بكراً إلاّ خالداً)[١]))).

٧. علّة ثقل أو استثقال

وهي من العلل التي راعتها العرب في كلامها، فالمتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقل الكثير في الكلام[٢]. وذلك أن يستثقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفاً أو حركةً[٣]. فالقصد من هذه العلّة تحصيل الخفة في الكلام والابتعاد عمّا يثقله، وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي بقولها إن: ((هذه العلّة هي من حيث النتيجة عين علّة التخفيف أو الاستخفاف[٤])) فهي تذهب إلى النتيجة وإلاّ كيف يكون التخفيف عين الاستثقال، وأكثر ما يكون ذلك عند الرضي في تعليله ما كثر دورانه في كلام العرب، فينفرون من الثقيل إلى ما هو أخف عليهم، فمنه تعليله وجوب حذف الفعل إذا كان المصدر تفصيلياً، إذ قال: ((وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض

---

[٣] شرح الرضي: ١ / ٣٥٧ .
[٤] شرح الرضي: ١ / ٣٥٨ – ٣٥٩ .
[٥] شرح الرضي: ٢ / ١٨٨، وينظر: ٢ / ١٩٦، ٣ / ٤٧٨ .
[١] شرح الرضي: ٢ / ١٥٠، وينظر: ٣ / ٤٧٨ .
[٢] ينظر: أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٧ .
[٣] ينظر علل النحو: ٦٩ .
[٤] دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٢ .

تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصّح أن يقوم ما تضمّن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة، مقام ما يتضمن تلك الأغراض أي أفعالها الناصبة لها، فلمّا صحّ ذلك، وتكررت تلك الفوائد، إستثقل ذكر أفعالها قبلها، فألزم قيام متضمّن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمناته، فوجب حذفها[٥]».

كذلك تعليله تحريك نون التوكيد المشدّدة بالفتح، إذ قال: «إنمّا حرّكت المشدّدة بالفتح لثقلها وخفّة الفتحة[١]».

٨. علّة الحمل على المعنى

يعتمد التعليل بهذه العلّة على المعنى، فيحمل الكلام على معنى ما في غيره، قال إبن جنّي هو «حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى»[٢] وعلى هذا يجب الالتزام بترتيب ما في تراكيب الكلام للحفاظ على صحة المعنى واستقامته، والحمل على المعنى باب واسع كبير فقد ورد به القرآن الكريم ومنثور الكلام ومنظومه، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وغير ذلك[٣]. من ذلك تذكير فعل الموعظة، في قوله تعالى: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ». (البقرة: ٢٧٥) حملا على الوعظ[٤]. وتساوق مع ذلك ما ورد في شرح الرضي من تعليله قلّة حذف أحد مفعولي أفعال القلوب، إذ قال: «و أمّا حذف أحدهما دون الآخر، فلا شكّ في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدءاً وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل، وسبب القلّة ههنا أن المفعولين معاً كإسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كلّه، فقد ورد مع القرينة»[٥]. وكذلك تعليله وجوب حذف الفعل في التحذير، إذ قال: «وإنما وجب حذف العامل في نحو: (إيّاك والأسدَ)، لأنه في معنى المكرر الذي يجب حذف عامله، لأن معنى (إيّاك) بعّد نفسك من الأسد، وفحوى الكلام، إحذر الأسد، ومعنى (الأسدَ الأسدَ)، أي بعّد الأسدَ عن نفسِك»[١].

٩. علّة الحمل على النظير

---

[٥] شرح الرضي: ٢٨٣/١ – ٢٨٤ .
[١] شرح الرضي: ٥٢٣/٤، وينظر: ٦/٤ .
[٢] المحتسب: ١ / ١٤٥ .
[٣] ينظر: الخصائص: ٢/ ٤١٣ .
[٤] ينظر: علل النحو: ٣١، ضمن الصنف الأول من العلل التي ذكرها الجليس النحوي في كتابه (ثمار الصناعة).
[٥] شرح الرضي: ٤ / ١٥٥ .
[١] شرح الرضي: ٦/٢، وينظر: ١ / ١٩٠، ١/ ١٩٥، ٤ / ٣٥٦ .

وهذه العلّة من قبيل حمل الشيء على الشيء، وهي كثيرة الورود في كلام العرب، فحملوا الشيء، على نظيره، كما حملوا النقيض على نقيضه، والفرع على أصله، والكلام على معناه[٢]. وعلّة النظير تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمر من الأمور. مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره[٣]. ومثالها عند الرضي ما جاء في تعليله نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، إذ قال: «وإنما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إجراءاً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم»[٤]. كذلك تعليله جواز إعمال ما أضيف إليه (غير) فيما قبلها، إذ قال: «وإنما جاز هذا، لحملهم (غير) على (لا) فكأنك قلت: (أنا زيداً لا ضارب)، وما بعد (لا) يعمل فيما قبلها، وذلك كما تقدّم في باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل (لا) على (غير)» [٥].

١٠. علّة الحمل على النقيض

مما ورد عن العرب حملهم النقيض على نقيضه، أي إكساب النقيضين حكماً واحداً. فهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[٦]. كما في بناء (كم، لأنها نقيضة (ربّ)[١]. ومن أمثلتها عند الرضي تعليله عمل (لا) التبرئة فيما بعدها، إذ قال: «إعلم أنّ (لا) التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لـ (إنّ) ووجه المشابهة أنّ (إنّ) للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التحقيق لا غير، و (لا) التبرئة للمبالغة في النفي، لأنّها لنفي الجنس، فلمّا توغلتا في الطرفين، أعني النفي والإثبات تشابهتا»[٢]. كذلك تعليله تعذّر الإبدال من اسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، إذ قال: «ولنا أن نقول: إنما لم يجز الإبدال على لفظ اسم (لا) وخبر ما، المذكورتين، لأن إعمالهما فيما بعد (إلاّ) يقتضي بقاء نفيهما بعدها، إذ لا يعملان إلاّ للنفي، ومجيء (إلاّ) يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض»[٣].

١١.عِلّة حمل الفرع على الأصل

---

[٢] ينظر: أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٨ – ١٩٩ – ٢٠٠ .
[٣] ينظر: علل النحو: ٣١، الاقتراح: ٧٢ .
[٤] شرح الرضي: ١/ ٦٨ – ٦٩ .
[٥] نفسه: ٢ / ٢٤١ .
[٦] ينظر: أسرار العربية: ٢٤٦ .
[١] ينظر أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٨ .
[٢] شرح الرضي: ٢ / ١٩٠ .
[٣] شرح الرضي: ٢ / ١٤٢ .

وسمّاها الجليس النحوي (علّة معادلة[٤]) إذ قال: «مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح، حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم»[٥]. ومما علّله بها الرضي، وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان وصفاً. إذ قال: «أمّا وجوب تقديم الحكم في نحو: (أقائم الزيدان) مع أنّ كل واحد عامل في الآخر على الصحيح، فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل»[٦]. فالصفة عنده هنا، خبر واجب التقديم لأنها فرعية على الفعل، وكان حقّ الفعل أن يتقّدم على فاعله.

١٢. علّة دلالة حال

وهي من العلل التي استعملتها العرب في الحذف لدلالة الحال عليه، «كقول المستهل: (الهلال)، أي (هذا الهلال)، فحذف (هذا) لدلالة الحال عليه»[١]. والشيء إذا عرف في موضع، جاز تركه لقوة الدلالة عليه[٢]. ومن أمثلتها عند الرضي تعليله وجوب حذف الخبر مع (لولا)، فقال: «لولا عليّ لهلك عمر، فخبره محذوف وجوباً، بحصول شرطي وجوب الحذف: أحدهما القرينة الدّالة على الخبر المعّين، وهي لفظة (لولا)...، فـ (لولا) دالّة على أنّ الخبر الذي بعدها (موجود)، لا (قائم)، ولا (قاعد) ولا غير ذلك من أنواع الخبر. والثاني: اللّفظ الساد مسّد الخبر، وهو جواب (لولا)»[٣]. وكذلك تعليله وجوب حذف الفعل الناصب للمصدر المؤكّد لنفسه، ولغيره، فقال: «وإنمّا وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب، من حيث الدلالة عليه...»[٤].

١٣. عِلّة العوض أو (التعويض)

وهي من العلل التي تطرّد في كلام العرب، ذكرها الجليس النحوي في كتابه (ثمار الصناعة[٥]). وشرحها ابن مكتوم بقوله: «وعلّة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللّهمّ) من حرف النداء»[٦] وتقوم هذه العلّة «على افتراض أصل مقدّر

---

[٤] علل النحو: ٣١، هذه العلّة ضمن الصنف الثاني في كتاب (ثمار الصناعة) للجليس النحوي: ينظر: علل النحو: ٣٠، الاقتراح: ٤٨.
[٥] علل النحو: ٣١، وينظر: أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٩ .
[٦] شرح الرضي: ١ / ٢٠١ .
[١] علل النحو: ٣١ .
[٢] ينظر شرح الرضي: ٣ / ٢٤٠.
[٣] شرح الرضي: ١ / ٢٤٤
[٤] نفسه: ١ / ٢٩٣، ٢/ ٢٥، ١٣٤/٢، ٢٢٧/٤ وغيرها .
[٥] ينظر: علل النحو: ٣٠، الاقتراح: ٤٧ – ٤٨ .
[٦] الاقتراح: ٧١ – ٧٢، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧٠ .

حذف وعوّض عنه» [٧] . ومثالها عند الرضي تعليله اتصال الميم المشدّدة بلفظ الجلالة (الله) عند النداء، إذ قال: «لأنّه لا يحذف الحرف منه إلاّ مع إبدال الميمين منه في آخره، نحو: (اللهمّ) وذلك لأن حقّ ما فيه اللام أن يتوصّل إلى ندائه بـ (أي) أو بإسم الإشارة: فلمّا حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها، لم يحذف الحرف منه، لئلاّ يكون إجحافاً»[١] . وقال أيضا: «فالميمان في (اللهمّ) عوض من حرف النداء (يا) أخّرتا تبرّكاً بالإبتداء بإسم الله تعالى»[٢].

١٤. علّة فرق

وهي علّة تتصل بكلام العرب بقصد الإبانة «إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخياً لدقة الدلالة»[٣]، من ذلك ما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى[٤]. ومن هذا يعلل الرضي فتح لام الجر في المستغاث، إذ قال: «وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين: أحدهما الفرق بين المستغاث، والمستغاث له ، وذلك لأنّه قد يلي (يا) ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف، نحو: (يا لِمظلوم)، و (يا لِضعيف)، أي: يا قوم، والثاني: وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه»[٥]. وكذلك ما جاء في تعليله جمع صفة المذكر غير العاقل جمع مؤنث سالم، إذ قال: «وإنمّا جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث، لأنّهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره»[٦].

١٥. علّة قبح

وتقوم هذه العلّة على قبح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة، فيفرون منها إلى ما يستحسن ويستحب[١]. وكثرت هذه العلّة في شرح الرضي لتفسير التزام العرب استعمالاً ما وتركهم الاستعمال الآخر لقبحه أو استكراههم إياه، وغالباً ما تأتي عنده بلفظ (الكراهة) أو (الاستكراه)، من ذلك ما جاء في تعليله إضافة ضمير التثنية إلى الجمع في باب المثنى، فهو يرى أنهم لم يضيفوا الضمير إلى المثنى «لاستكراههم في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال إجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظاً ومعنى"، أمّا

---

[٧] التعليل اللغوي في الكتاب: ٢٧٠ .
[١] شرح الرضي: ٣٨٧/١ – ٣٨٨ .
[٢] شرح الرضي: ١ / ٣٤٩ .
[٣] علل النحو: ٦٧ .
[٤] ينظر: علل النحو: ٣٠، الاقتراح: ٤٨ – ٤٩، ارتقاء السيادة: ٧٠ .
[٥] شرح الرضي: ٣١٧/١ .
[٦] نفسه: ٣ / ٤٥٨ – ٤٥٩، وينظر: ٤ / ٤، ٤ / ٦ وغيرها .
[١] ينظر دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٣، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي: ٣٧٥ – ٣٧٧ .

لفظا فبالإضافة، وأمّا معنى" فلأن الغرض أن المضاف جزء من المضاف إليه مع عدم اللبس بترك التثنية»[٢]. كذلك ما اعتّل به لإمتناع الإبدال من الضمير اللازم الإستتار، إذ قال: «وقال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار... ولعلّ ذلك إستقباحاً لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهراً ولا بارزاً»[٣].

وقد تأتي عنده بلفظ (الاستبشاع) من ذلك تعليله إمتناع إظهار (أن) بعد (إذن)، إذ قال: «وإنمّا لم يجز إظهار (أن) بعد (إذن)، لإستبشاعهم للتلفظ بها بعدها»[٤].

١٦. عِلّة كثرة الاستعمال

وهي علّة تتصل بطبائع العرب، يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف[٥]. ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير[٦]. وما غّير لكثرة استعماله إنمّا تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنّه لا بدّمن استعماله، فابتدأوا بتغييره، ولا بدّ من كثرة الاستعمال لتغييره[١]. قال السخاوي: « وهم يغّيرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في: لم ابل، و ربما ألحقوا فيه كقولهم: أمهات، وكقولهم، اللهمّ، ويا أبتِويا أمِ»[٢]. وكثرة الاستعمال يكثر دورانها في شرح الرضي، وغالباً ما تأتي لبيان الحذف والتخفيف في الكلام، ولاسيما هي من العلل المتصلة بالحذف للإتساع[٣]. من ذلك تعليله وجوب حذف العامل في الحال، إذ قال: «والعّلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه، مما هو حال كثرة إستعماله»[٤]. كذلك تعليله كثرة الترخيم في المنادى، إذ قال: «إنمّا كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء وهو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النداء، الإفضاء إلى المقصود وبحذف آخره إعتباطاً»[٥]، ومن ذلك إختياره فتح المنادى الموصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم، فقال: «وإنّما أختير فتح المنادى مع هذه الشروط، لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحة»[٦]. ولم يعلل الرضي بكثرة الاستعمال فحسب، بل راح يعلل بقلّة الاستعمال أيضاً من ذلك قوله في باب المفعول له «وإنّما لم يقع المفعول له ضميراً، ولا اسم إشارة كالمفعول فيه، لقلة استعماله،

---

[٢] شرح الرضي: ٣ / ٤٢٩ .
[٣] شرح الرضي: ٢ / ٤٠٩، وينظر: ٣ / ٣٧٥، ٤ / ٥٠٦، ١ / ٤٠٣، ٤ / ٨٠ .
[٤] شرح الرضي: ٤ / ٤٢ – ٤٣ .
[٥] ينظر: علل النحو: ٦٨ .
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٤ / ١٠٢ .
[١] هذا ما يراه الأخفش (٢١٥ هـ) ينظر: الأشباه والنظائر: ١ / ٣٠٨ .
[٢] الأشباه والنظائر: ٣٠٨/١ .
[٣] ينظر أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند رضي الدين الاستراباذي (أطروحة): ٢٠٤
[٤] شرح الرضي: ٢ /٨٧ .
[٥] شرح الرضي: ٣٦٠/١ وينظر: ٣٠٨/١-٣٠٩ .
[٦] نفسه: ٣٣٧/١ .

فأرادوا أن يكون لفظ المصدر مصرّحاً به ليدل على كونه مفعولاً له» [٧]. وكذلك تعليله إمتناع الرفع في المشغول عنه إذا تُبعت (أمّا) بالطلب كالأمر والنهي والدعاء، إذ قال: «فأمّا مع الثلاثة فهي مغلوبة، نحو: (أمّا زيداً فأكرمه، وأمّا بكراً فلا تضربه، وأمّا عمراً فرحمه الله تعالى)، وإنّما صارت مغلوبة، لأن وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن لإختصاص الطلب بالفعل» [١].

١٧. علّة مخالفة

وهي من العلل التي تطرد على كلام العرب، ومثالها عند الرضي تعليله إمتناع مجيء المفعول معه بعد (إلاّ)، فقال: «وأمّا المفعول معه، فلا يجيء بعد (إلاّ)، لا يقال: (لاتمشِ إلاّ وزيداً)، ولعلّ ذلك لأن ما بعد (إلاّ) كأنّه منفصل من حيث المعنى عمّا قبله، لمخالفته له نفياً وإثباتاً، فـ (إلا) مؤذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل» [٢]. وكذلك تعليله كون أسماء الأفعال ليست أفعالاً، إذ قال: «والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال: أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنّها لا تتصرف تصرّفها، وتدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً، وبعضها جاراً ومجروراً» [٣].

١٨. علّة مراعاة الأصل

وهي من العلل التي تطرد في كلام العرب، ذكرها الجليس النحوي بقوله: «علّة أصل: كاستحواذ، ويؤكرم، وصرف مالا ينصرف» [٤]. وعلّة الأصل مفادها رعاية الأصل في تقرير الحكم النحوي، ومما اعتّل بها الرضي إمتناع تقدّم المفعول معه على الفعل، إذ قال: «فناسب معنى المعية أن قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه إتفاقاً، فلا يقال: (والخشبة استوى الماء)، كما يتقدّم سائر المفاعيل على عاملها. والأولى المنع، رعايةً لأصل الواو، والشعر ضرورة» [١].

كذلك ما علل به انتصاب (سوى) على الاستثناء، إذ قال: «إنما انتصب (سوى)، لأنّه في الأصل صفة ظرف مكان، وهو (مكاناً)، قال الله تعالى: «مَكَانًا

---

[٧] شرح الرضي: ٢٧/٢ .
[١] نفسه: ١ / ٤١٤، وينظر: ٤ / ١٣٣ .
[٢] شرح الرضي: ٢ / ١٣٥، وينظر: ١ / ٣٦٥ .
[٣] شرح الرضي: ٣ / ١٦٥، وينظر: نفسه: ٢ / ١١٧، ٢ / ٣٤٦ .
[٤] علل النحو: ٣١، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧١ .
[١] شرح الرضي: ٢ / ٣٧ – ٣٨ .

سُوًى»[٢]، أي مستوياً، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف»[٣].

١٩. عِلّة المشابهة

وهي علّة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[٤]. قال سيبويه «ومن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء» [٥].

وكثيراً ما نجد الرضي يعلّل بهذه العلّة، فهي كثيرة الورود في شرحه، فكان يلجأ إليها شأنه شأن النحاة المتقدمين والمتأخرين، ليقرّب بين الأشياء المتباعدة ليضفي على اللغة التجانس والاطراد، ومن أمثلتها عنده تعليله بناء المنادى المفرد المعرفة، إذ قال: «وإنمّا بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية، المشابهة لفظاً ومعنىً، لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفرادا وتعريفاً وذلك لأن (يا زيد) بمنزلة (أدعوك)، وهذا الكاف مشابه للكاف في (ذلك)، لفظاً ومعنى، وإنمّا قلنا ذلك لما تقرّ ر أنّ الاسم لا يبنى إلاّ لمشابهته الحرف بوجه، أو الفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني»[١]. كذلك تعليله وقوع ما في أولّه اللام وصفاً في باب الاسم الموصول، إذ قال: «ولا يقع من الموصولات وصفاً إلاّ ما في أولّه اللام، نحو: (الذي)، و (التي) و (اللاتي)، وبابها، لمشابهته لفظاً للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة أحرف فصاعداً»[٢]. فكانت علّة المشابهة المعوّل عليها في تعليله لكثير من الأحكام النحوية[٣].

٢٠. علّة مناسبة (تناسب)

وهي من العلل التي استعملتها العرب عند وجود توافق أو مناسبة بين شيئين، وغالباً ما تعتمد على اللفظ إذ تؤدي إلى إختيار ما يؤدي إلى المشاكلة والمطابقة في الكلام «وتطابق الألفاظ وتشاكلها أفضل من تخالفها»[٤]، وهي عند إبن الورّاق (علّة اشتراك)[٥]، كما ذكرها الجليس النحوي بقوله: «علّة مشاكلة: مثل قوله تعالى:

---

[٢] طه: من الآية: ٥٨ .
[٣] شرح الرضي: ٢ / ١٦٢، وينظر: ٢ / ١٢٦ – ١٢٧، ١ / ٢٣٠، ٢ / ٥٥، ٢ / ٦٥ . وغيرها .
[٤] ينظر: علل النحو: ٦٧ .
[٥] كتاب سيبويه: ٣ / ٢٧٨ .
[١] شرح الرضي: ١ / ٣١٥ .
[٢] نفسه: ٢ / ٣٣٦ .
[٣] ينظر: شرح الرضي: ٢ / ٩٥، ٣ / ١٥ – ١٦ وغيرها .
[٤] العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٠٨ .
[٥] علل النحو: ٧١ .

(سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً[٦]).[٧]». ومن أمثلتها ما أورده الرضي بشأن الرابط بين جملة الشرط وجوابه، إذ قال: «ولا يكون الشرط جملة طلبية، ولا إنشائية، لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، إمّا في الماضي نحو: (لو جئتني أكرمتك)، أو في المستقبل نحو: (إنْ زرتني أكرمتك)، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمرٍ مفروض فجاز وقوعه طلبية وإنشائية نحو: (إن لقيتَ زيداً فأكرمه)، و (إن دخلتَ الدارَ فأنت حر) ، ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه إسمية وفعلية مصدّراً بأي حرف كان، فنقول: إن كان الجزاء مما يصح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بدّمن رابط بينهما، وأولى الأشياء الفاء لمناسبته للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفّتها لفظاً[١]». فالمناسبة عند الرضي ليست للّفظ فقط وإنمّا للمعنى أيضاً.

ومن ذلك أيضا تعليله إختيار النصب في المشغول عنه المعطوف على جملة فعلية، إذ قال: «هذه قرائن يختار معها النصب في الإسم المذكور... نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، وكذا مع (لكن) و (بل) وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين[٢]».

---

[٦] الإنسان: من الآية: ٤ .
[٧] علل النحو: ٣١ .
[١] شرح الرضي: ٤ / ١١٦ .
[٢] شرح الرضي: ١ / ٤١٦، وينظر: ١ / ٤٢٣، ٢ / ٣٢٣ – ٣٢٤ .

المبحث الأول
المرفوعات من الأسماء

١. الفاعل

١. عِلّة وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:-

ذكر سيبويه أنّ تقديم الفاعل على المفعول به كثير وهو عربي جّيد[١]. وذهب الرضي الى وجوب تقديمه على المفعول به، إذا وقع الفاعل ضميراً متصلاً، معللاً وجوب ذلك بقوله: «إنْ كان الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسماً ظاهراً ، كـ(ضربتُ زيداً)، أو مضمراً منفصلاً ، كـ(ما ضربتُ إلاّ إيّاكَ)، أو مضمراً متصلاً، كـ(ضربتك)؛ لئلاّ يصير المتصل منفصلاً»[٢]. فإذا اجتمع الفاعل والمفعول به فالأصل تقديم الفاعل، كي لاينفصل الفاعل عن الفعل؛ لأنّه لازم له. قال ابن يعيش: «قُدّم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنّزل بمنزلة الجزء منه، بدليل إنّه لايُستغنى عنه ولايجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك إذا اتصل به ضميره اسكن آخره نحو: ضرْ بتُ وضرْبنا وضرْبْتُم... وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده... ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضله لايتوقف لعقاد الكلام على وجوده»[٣]، ومن الملاحظ ان ابن يعيش يؤصل لأمرين: الأول: رتبة الفاعل قبل المفعول، والآخر: العِلّة عنده في التأخير ترجع الى كونه فضله لايتوقف لعقاد الكلام عليها، وفيما قال نظر من جهتين: الاولى: تأخير المفعول ليس على الاطلاق، فربّما يأتي قبل الفاعل، إذا كان ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً[٤]. والأخرى: ربما يتوقف لعقاد الكلام على الفضلة، فالحال فضلة في حين توقّف الكلام عليها في قوله تعالى «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ»[الأنبياء:١٦] ، وقوله تعالى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ» [النساء: من الآية:٤٣].

أمّا ابن فلاح اليمني فيرى انّه: «إذا إجتمع الفاعل والمفعول فالأصل تقديم الفاعل، لأنّه لازم للفعل، وكالجزء منه، ولذلك إذا أُضْمِيرا وجب تقديم ضمير الفاعل، كقولك: اكرمتُكَ»[١].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه (هارون): ١/ ٣٤.
[٢] شرح الرضي على الكافية : ١٦٦/١.
[٣] شرح المفصل، لابن يعيش : ١/ ٧٥-٧٦.
[٤] ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي: ١/ ٢٤٩.
[١] المغني في النحو، لابي فلاح اليمني: ٢/ ١٧٤.

أمّا إذا كان الفاعل أو المفعول ضميراً متصلاً، فمن يكن منهما كذلك وجب تقديمه، وقد علل السيوطي ذلك بقوله: ((إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، أو المفعول كذلك وجب تقديمه، فمثال المفعول (ضربني زيدٌ) ومثال الفاعل (ضربتُ زيداً) و(اكرمتُكَ)؛ لأن الفصل يؤدي الى إفصال الضمير مع إمكان إتصاله))[٢]. وعلى هذا فتقديم الفاعل يكون على الاصل، فرتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول به أن يكون آخِراً[٣]، وإذا ما كان أحدهما ضميراً متصلاً وجب تقديمه؛ لأن التأخير يؤدي الى الانفصال مع إمكان الإتصال.

٢. عِلّة وجوب تأخير الفاعل عن المفعول به، إذا إتّصل ضمير المفعول بالفاعل:-

قد يتقدّم المفعول به على الفاعل من باب التوسع والاهتمام به، والنّية به التأخير، إلاّ أنّه يجب تقديمه إذا إتصلَ ضمير المفعول بالفاعل نحو: (ضَرَبَ زيداً غلامُهُ)[٤] وبّين لنا الرضي عِلّة الوجوب هنا، إذ قال: ((قوله: اتصل به، أي: بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول، وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: (ضربَ زيداً غلامُهُ)، إذ لو قدّمته، لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وأصلاً))[١].

فلم يجز تأخير المفعول به هنا عن الفاعل، فلو أخّرت فقلت : ضربَ غلامُه زيداً، لكنت أضمرتَ (زيداً) قبل الذكر[٢] . فلو تقدّم الفاعل لكان ذلك ((يؤدي الى الاضمار قبل الذكر؛ لأنّه اذا تقدّم الفاعل صار مُقدماً لفظاً ومعنى؛ لكونه في رُتبته فلا يُنوى به التأخير))[٣]، لأن رتبة الذكر هي الأول ثم الاضمار، فالأمر عندهم قائم على الرتبة، التي لها شأن كبير عند النحاة فهي ((قرينة لفظية، وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه))[٤].

ولم نجد خلافاً عند مَن ذكر عِلّة وجوب تقديم المفعول هنا، فقد إعتمد هذهِ العِلّة غير واحد من علماء العربية[٥].

٣. عِلّة إمتناع تقدّم الفاعل على الفعل:-

جمهور النحاة على وجوب تأخّر الفاعل عن الفعل، ولا يصح تقديمه عليه فقولنا: (محمدٌ حضرَ) ليس (محمد) فيه فاعلاً عندهم، بل هو ما يصحّ الابتداءُ به[٦]. وقد

---

[٢] المطالع السعيدة : ١/ ٣٤٩.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٧٦/١.
[٤] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني: ٤٤٤/١، شرح المفصل: ٧٦/١، المغني في النحو: ١٧٩/٢.
[١] شرح الرضي: ١٧١/١.
[٢] ينظر: المقتصد : ١/ ٤٤٤، شرح المفصل : ١/ ٧٦.
[٣] المغني في النحو : ٢/ ١٧٩، وينظر: شرح التصريح على التوضيح للازهري: ٤١٥/١-٤١٦-٤١٧.
[٤] اللغة العربية معناها ومبناها : د.تمّام حسّان : ٢٠٩.
[٥] ينظر: المطالع السعيدة: ١/ ٣٤٩، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٥٣، ١٥٥.

التزم الرضي مذهب النحاة، وبيّن علّة امتناع تقديم الفاعل بقوله:«ولم يلزم على هذا جواز تقديم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملاً فيه، كما كان المبتدأ في الخبر»[٧]. وفيما يبدو ان الرضي يشير هنا الى حفظ المراتب، فالفعل هو العامل في الفاعل[١]، والفاعل معمولٌ له، فوجب تقديم العامل على المعمول، ولايجوز العكس؛ لأن العلامة لا تتأخر عن المعلَّم عليه، لأنّه خلاف القياس العقلي[٢] . فإن وُجِدَ الفعلُ وجِدَ بعده الاسم وفيه معنى الفاعلية، ولزم رفعه بالضمّة او ما ناب عنها، وكان ذلك مطرداً في كل تركيب فعلي من تراكيب اللغة[٣].

أما سيبويه فأشار الى قبح تقديم الفاعل على فعله، وجعله من باب ما يحتمل الشعر، ولم يصرّح بعلّة ذلك[٤]. كما ذكر ابن السرّاج عدم جواز التقديم هنا ، وعدّ الفاعل واحداً من ثلاثة عشر شيئاً لايجوز تقديمها[٥].

وهذا جارٍ على مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فذهبوا الى جواز ذلك[٦] . وإذا ذهبنا نتتبع مذاهب النحاة وآرائهم لوجدناها على الوجه الآتي:

١. ذهب ابن السرّاج الى ان العلّة في ذلك هي لالتباس الفاعل بالمبتدأ «لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم ؛ لإرتفع الاسم بالابتداء»[٧].
٢. ذهب الجرجاني الى أن الفاعل «كالجزء من الفعل؛ ولذلك لم يجز تقديمه عليه»[٨] فالامر عنده قائم على الرتبة، وتابعه في ذلك آخرون[٩].
٣. ناقش ابن يعيش هذا الأمر من جهتين: الأولى: إنّ القياس يوجب أن يكون الفعل بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنّه عرض للفعل العمل في الفاعل، لتعلّقه به واقتضائه إياه. والأُخرى: بما إنّه عامل في الفاعل؛ لذلك فمرتبته قبله لأن «مرتبة العامل قبل المعمول»[١].
٤. زاد ابن فلاح اليمني أمرين على ما ذكره النحاة هما:

---

[٦] يُنظر: المقتضب، للمبرد: ١٢٨/٤، الاصول في النحو، لأبن السرّاج:٢/ ٣، شرح ابن عقيل على آلفية ابن مالك: ١٦١/١، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ١٥٩/١.

[٧] شرح الرضي: ٦١/١.

[١] ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٥، شرح التصريح: ١٩٦/١.

[٢] ينظر: الايضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١٨٣/١.

[٣] ينظر: نظرة في النحو، اصوله ونظامه، القسم الثالث: ٥٢، ٥٣، مجلة آداب المستنصرية، العدد الثامن والعشرون، سنة: ١٩٩٦م.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١، ١١٥/٣.

[٥] ينظر: الاصول في النحو: ٣/٢.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١، ١١٥/٣، الاصول في النحو: ٣/٢، المقتصد: ٣٢٥/١-٣٢٦، النحو الكوفي من خلال شعر ماقبل الاسلام (اطروحة): ١٥- ١٦.

[٧] الاصول في النحو: ٨١/١.

[٨] المقتصد: ٣٢٧/١.

[٩] ينظر: أسرار العربية، للأنباري: ٧٩-٨٠، شرح الألفية لأبن الناظم: ٨٣، المغني في النحو: ١٣٣/٢، المطالع السعيدة: ٣٤٨/١،

[١] شرح المفصل: ١/ ٧٥.

أ. إنّ الفعل عِلّة لتسمية المسند إليه فاعلاً، والعِلّة سابقة للمعلول.
ب. إنّ الشعور بالفعل في الذهن سابق على الشعور بالفاعل، واللفظ مطابق لما في الذهن[٢].

واذا ما بحثنا في كتب المعاصرين، وجدنا منهم من أطال، وأسهب في هذه المسألة، فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي مثلاً انّ هذه مسألة خلافية، ويرى «أن تُبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة، وهو ان يبحث في الخلاف المعنوي»[٣].

وصفوة القول: إنّ مسألة تقديم الفاعل على فعله مسألة خلافية بين المذهبين، فالبصريون يمنعونه، والكوفيون يجيزونه، ولكل فِرقةٍما يحتجّون به، وقد ذكر هذا الخلاف كثير من النحاة، أمثال، أبي حيان إذ قال: «ثمرة الخلاف تظهر في التثنية، والجمع فيجيز الكوفيون (الزيدان قام)، (والزيدون قام)، ويمنعه البصريون»[٤] . وإذا ما بحثنا هذه الظاهرة في عائلة الساميات لوجدنا أثرها واضحاً، فقد ذكر براجسترآستر، إنّ الأكدية تخالف سائر اللغات السامّية، اذ إنّها تُؤخّر الفعل عن فاعله ومفعوله[٥].

ومانظنّه أن ما ذهب إليه الدكتور السامرائي، لا يجانب الحقيقة، وهو منطقي؛ لورود كلا التعبيرين في اللغة العربية فنقول: حَضَرَ سعدٌ وسعدٌحَضَرَ، لكن لكل من التعبيرين معنى خاص به. فالخلاف اذن هو من ناحية المعنى، وان إختلف الاعراب في كلا الجملتين.

٤. عِلّة حذف الفعل وجوباً مع وجود المفسِّر:-

إنّ الفاعل قد يذكر وفعله محذوف لوجود المفسِّر، من ذلك قوله تعالى:«إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» [الانشقاق:١]، وقوله تعالى «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: من الآية:٦] وقولهم: لو ذات سوارٍ لطمتني، فالفعل محذوف وجوباً يفسّره المذكور[١]. وقد علل الرضي ذلك قائلاً: «انما كان الحذف واجباً مع وجود المفسّر، نحو: (إستجارك) الظاهر، لأن الغرض من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج الى مفسّر،... والغرض من الأبهام ثمّ التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم، لأن النفوس تتشوّق ،إذا سمعت المبهم، الى العلم بالمقصود

---

[٢] ينظر: المغني في النحو: ١٣٣/٢، وينظر: اسرار العربية: ٧٩-٨٠، شرح المفصل: ١/ ٧٥، شرح الرضي: ٦١/١.
[٣] معاني النحو د.فاضل السامرائي: ٢/ ٤٦٥-٤٦٦.
[٤] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان النحوي الاندلسي: ١٠١، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي الأندلسي: ٢/ ١٧٩-١٨٠.
[٥] ينظر: التطور النحوي للغة العربية : براجستر آسر: ١٦٩، النحو الكوفي: ١٥-١٦.
[١] ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٠، شرح الرضي: ١٧٤/١، شرح التصريح: ١/ ٤٠٣.

منه»[٢] . ويتضح من ذلك ان ذكر الفعل المقدّر يتعارض مع الفعل المفسِّر، لأن الأخير وُضعَ للدلالة على المقدّر، والغرض من هذا الإبهام ثم التفسير غرضٌ بلاغي، شأنه أن يوقع في النفس، فمتى ما سمِعْنا ما أُبْهِمَ علينا تشوّقنا الى العلم بالمقصود منه. وامتنع اعراب (أحدٌ) في الآية الكريمة (مبتدأ)، و(استجارك) خبره «لعلمهم بالإستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»[٣].

فالعِلّة عنده قائمة على الاستقراء في ان حروف الشرط تختص بالفعلية لأنها تحتاج الى أحداث. وتسمى هذه العِلّة عند مَن صنّفوا العلل (عِلّة عوض أو تعويض)[١] وهي تقوم على افتراض أصل مقدّر حذف وعوّض عنه، وهي من العلل التي تطرد على كلام العرب[٢]. وقد اعتمد هذه العِلّة كثير من النحاة[٣].

٢. التنازع

١. عِلّةِ امتناع التنازع في المضمر المنفصل المرفوع:-

يسمي سيبويه هذا الباب «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»[٤]. والتنازع لايجوز في الضمير المنفصل المرفوع نحو: (ماضرب وما أكرم الاّ أنا)[٥] . وبيّن الرضي عِلّة ذلك بقوله : «ان الأول اذا ما توجّه الى المتنازع بالفاعلية وألغيته، فلابُدَّأن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع، وانما لم يجز أن يكون منه، لو كان الملغى ههنا هو الأول، وأضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع، فإنْ كان بدون الاّ صار هكذا (ما ضربتُوما أكرم الاّ أنا)، و(ما قام، أي: هو، أعني زيداً، وما قعد الاّ زيد)، فيكون (الاّ أنا) مستثنى من المتعدد المقدّر في (ما اكرم)... ولايجوز أن يكونا مستثنين من (ما ضربتُ)، (وما قام)، لأنّه لا متعدد فيهما لا ظاهراً ولا مقدّراً، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له، وشرط باب التنازع ألاّ يختلف المعنى بالإضمار في الملغى»[٦].

ويتضح من ذلك انه لا تنازع بين عاملين في ضمير مرفوع منفصل؛ لأنهما اذا كانا لمتكلم وجب أن تقول: ضربتُواكرمتُ واذا كانا لمخاطب قلت: ضربتَ

---

[٢] شرح الرضي: ١٧٤/١.
[٣] شرح الرضي: ١/ ١٧٥.
[١] علل النحو، لابن الورّاق: ٦٤-٦٥، وينظر: ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية د. فاضل السامرائي: ٢٠٣.
[٢] ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه د.شعبان العبيدي: ٢٧٠.
[٣] ينظر: شرح التصريح:٤٠٣/١، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ١٢٧/٢-١٢٨، معاني النحو:٤٧٣/٢.
[٤] كتاب سيبويه : ٧٣/١.
[٥] ينظر: شرح الرضي: ١٨٧/١.
[٦] شرح الرضي: ١٧٧/١-١٧٨.

وأكرمتَ ، وإذا كانا لغائب تقول: زيدٌضربَ وأكرمَ، فيستويان في صحة الإضمار فيهما، لأن شرط التنازع أن يتوجها الى شيء واحد، ولا يُتصوّرُ فيهما شيءٌ واحدٌلذا بطُلَ التنازع[1]. وأمّا نحو: ما ضرب واكرمَ إلاّ انت، أو إلاّ أنا، أو إلاّ هو فإنّه محمولٌ على الحذف، ولو لم يكن على الحذف وتقدير وقوع الفاعل منفصلاً بعد إلاّ لوجب إتصال ضمير الفاعل به، على مقتضى وصفه، وعند ذلك يفْسُدُ المعنى، إذ ينفي عنه الضّوْب والمعنيُّ إثباته له[2]. وهذا ما اكّده الأزهري، فالعّلِة عنده هي «أنّه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الايجاب، ولزم في نحو: (ما قام وقعد إلاّ أنا) إعادة ضمير غائب على حاضر»[3]. مما تقدّم يتضحّ عدم جواز التنازع في الضمير المرفوع المنفصل، فلم يُسمع عن العرب مثل هذا ولم يستقر في لغتهم، غير أن النحاة أغربوا في تعليلاتهم فذهبوا لتعليل ما وقع ومالم يقع في كلام العرب، وأثقلوا ذلك بالافتراضات والتأويلات ، وكان الأجدرُ بهم التسليم بما نطقت به العرب.

٣. نائب الفاعل

١. علّة كون الظرف غير المتصرّف لاينوب عن الفاعل:-

يمتنع قيام ثاني مفعولي (علمت) إذا كان ظرفاً غير متصرّف أو جاراً ومجروراً، أو جملة مقام الفاعل[4]. وعلل الرضي ذلك بقوله: «إذ معنى الظرف الذي لا يتصرّف لزوم نصبه على الظرفية، أو إجراره بـ(منْ)، نحو: (من قبلك)، والجار لاينوب مع المفعول به الصريح... والجملة، كما لاتقع فاعلاً لاتقع موقعه أيضاً»[1].

فالأولوية للمفعول به في النيابة، أمّا الظرف غير المتمكّن فممتنع للزومه النصب على الظرفية، فإنْ آردنا إقامة الظروف، فلابُدّ من إخراجها من حكم الظرفية (على سعة من الكلام) كما يقول المبرد[2].

فلإقامة الظروف غير المتمكّنة مقام الفاعل يقتضي رفعها، وعدم تمكّنها يقتضي لزومها النصب على الظرفية[3]. فإمتناع إقامة من نحو: عندك ومعك وثمَّ مقام الفاعل لإمتناع رفعهن، وخصّ هنّ بالذكر لأنهنّ لا يتصرفنَ تصرفاً كاملاً، لأن (من) تدخل عليهن، فما لايتصرف بحال كـ(قط)، (وعَوْض) أولى بالمنع[4]. فلا يُقال

---

(١) ينظر: المغني: في النحو : ٢/ ٢٤٦-٢٤٧.
(٢) ينظر: نفسه : ٢/ ٢٤٦-٢٤٧ ، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ٢/ ٦٢٢-٦٢٣.
(٣) شرح التصريح: ١/ ٤٨٢.
(٤) ينظر: المغني في النحو: ٢٢٠/٢، شرح الرضي: ١/ ١٩٠، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ١/ ٤٩٩، شرح التصريح: ١/ ٤٢١.
(١) شرح الرضي: ١٩٠/١.
(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ٥٢، علل النحو: ٢١٨.
(٣) ينظر: المغني في النحو: ٢٢٠/٢.
(٤) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٢٨، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: عبد المتعال الصعيدي: ٨٩.

: جلست عندك ولا معك ولا ثَمَّ، للزومها النصب على الظرفية، قال السيوطي: «وشرط الظرف أن يكون مختصاً بخلاف غيره فلا يُقال... سِيَر وقتٌ، وجُلِسَ مكانٌ، لعدم الفائدة،... وان يكون متصرفاً بخلاف مالزم الظرفية كسحر وثَمَّ وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية»[٥].

فالعلّة في ذلك اذن هي عدم التمكّن الذي يلزمها النصب على الظرفية، ولا سبيل لقيامها مقام الفاعل، لامتناع الرفع فيها، لأنها ظروف لاتتصرف بحال.

٢. عِلّة امتناع قيام المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل:-

يمتنع نيابة المفعول له والمفعول معه مناب الفاعل[٦] . وبيّن الرضي عِلّة ذلك بقوله: «إنما لايقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابَه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى»[١]. ويُفهم من ذلك أنّ المفعول له والمفعول معه، ليسا من ضروريات الفعل، كما الفاعل؛ لأنّ هما فضلتان والفاعلُ عُمدة. فيكون المصدر عِلّة لوقوع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخير، لأن المعنى لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير ، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى، أما المفعول معه فإقامته مقام الفاعل ترفع حقيقته بالكُلّية، وهي مصاحبة فاعل الفعل، وذلك ينعدم باقامته مقام الفاعل[٢].

لقد تعددت تعليلات النحاة في ذلك فابن فلاح مثلاً يرى أن امتناع إقامة المفعول معه مقام الفاعل، احتراماً للواو، إذ يؤدي ذلك الى توهّم عطف الاسم على الفعل[٣]. اَمّا الصبآن فيرى أن امتناع نيابة المفعول معه، بسبب وجود الفاصل بينه وبين الفعل[٤].

والحق انّ الرضي نظر الى أصل تأليف الجملة من عمدة، وفضله، وتأدية المعنى لأن ضروريات الفعل عنده ما يتطلبه الفعل. وهو السبب في التعويل على المفعول به في الإنابة عن الفاعل دون المفعول له والمفعول معه، لأنّه من ضروريات الفعل.

٣. عِلّة امتناع قيام الحال مقام الفاعل:-

---

[٥] المطالع السعيدة: ١/ ٣٥٤-٣٥٥.
[٦] ينظر: الاصول في النحو: ٩١/١، شرح الرضي: ١٩٢/١.
[١] شرح الرضي: ١٩٢/١.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ٩١/١، المغني في النحو: ٢/ ٢٢١.
[٣] ينظر: المغني في النحو: ٢٢١/٢.
[٤] ينظر: حاشية الصبآن: ٢/ ٥٥٦.

ومما لاينوب عن الفاعل الحال[٥] . وقد بيّن الرضي عِلّة ذلك بقوله: «فإنّها وإنْ كانت من ضروريات الفعل، لكن قِلّة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابُدَّ لكلّ فعل منه»[٦].

ويتضحّ من ذلك أنّ الحال من ضروريات الفعل في تأدية المعنى، فهي زيادة في الخبر، وإسناد الفعل اليها يصيّرها مُخبراً عنها وذلك «يرفع عنها حُكم وضْعِها وهو الزيادة في الخبر»[١]. لكنّ العِلّة عند ابن السرّاج هي للفرق بين النكرة والمعرفة، وهو يجمع بين الحال والتمييز في امتناع النيابة، إذ قال: « فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل، إذا قلت: سير زيد قائماً ، أو تصبّبَ بدن عمر و عرقاً، لايجوز أن تُقيم (قائماً وعرقاً) مقام الفاعل، لأنّهما لايكونان إلاّ نكرة، فالفاعل، وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لايكون إلاّ معرفة»[٢]. أي أن الحال لو قامت مقام الفاعل، لجاز فيها الاضمارُ الاظهار، كما هو الفاعل. وكل مضمر بعد ذكره يجب أن يكون معرفة، وهي لاتكون إلاّ نكر ة، فلهذا لم يجز أن تقوم مقام الفاعل[٣]. أي أن الحال توضع زيادةً في الخبر يمكن الاستغناء عنها، ووقوعها موقع الفاعل يجعلها مسنداً إليها. وعِلّة الفرق هذه كثيرة الدوران في كلام العرب[٤].

٤. عِلّة إختصاص المفعول المطلق ليقوم مقام الفاعل:-

اشترط النحاة في نيابة المفعول المطلق مناب الفاعل ألاّ يكون لمجرد التوكيد، وأن يكون مختصاً بوصف او غيره فلا يجوز: ضُرِبَ ضربٌ أو سِيرَ سيرٌ[٥]. وقد أوضح الرضي عِلّة ذلك بقوله: « إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة مالم يفده الفعل، حتى يتبيّن احتياج الفعل اليه، ليصيرا معاً كلاماً ... وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل»[٦].

فإذا كان المفعول المطلق لمجرد التوكيد لم يفدْ شيئاً نحو: سِيرَ بزيد سَيْراً، فلم تجز نيابة (سيراً) عن الفاعل؛ لأن الفعل إستغنى بدلالته عنه، أما عند وصفه أو إضافته أو تحديده، فتحصل الفائدة، قال المبّرد:«أمّا اذا وصفته، فقلت: سَيْراً شديداً، أو هيّناً-فالوجه الرفع، لأنّك لمّا نعتّه قرّبته من الأسماء وحدثت به فائدة لم تكنْ في (سِيرَ) »[١].

---

[٥] ينظر: علل النحو: ٧٠، شرح الرضي: ١٩٢/١.
[٦] شرح الرضي: ١٩٢/١.
[١] المغني في النحو : ٢٢٠/٢.
[٢] الأصول في النحو: ٩١/١.
[٣] ينظر: علل النحو: ٢١٨.
[٤] ينظر: نفسه: ٧٠.
[٥] ينظر: المقتضب: ٤/ ٥٣، الاصول في النحو: ٩٠/١، المغني في النحو: ٢/ ٢١٨.
[٦] شرح الرضي: ١٩٤/١.
[١] المقتضب: ٥٣/٤، وينظر: الاصول في النحو: ٩٠/١.

فالعِلّة اذن هي حصول الفائدة المتجددة، واعتلّ بذلك الأزهري والسيوطي والأشموني[٢].

٥. عِلّة أولوية نيابة الأول من مفعولي (أعطيت) مناب الفاعل:-

قررّ النحاة لعطاء الأولوية في النيابة، للمفعول الأول في باب (اعطى)[٣]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: « ولما كان أولى، لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي (اعطيت زيداً درهماً) زيد عاطٍ أي آخذ، و(الدرهم) معطوّ ، وفي (كسوتُ عمراً جُبّة): (عمرو) مكتسٍ ، و (الجّبة) مكتساة، وكذا في غيره»[٤]. ويُفهم من هذا أنّه فاعل في المعنى، وهو ما صرّح به ابن الورّاق بقوله: « ولما كان الاختيار هذا، لأن المفعول الأول فاعل في المعنى لأجل المفعول الثاني؛ لأنّه آخذه، فوجب أن تُقيم مُقام الفاعل من هو فاعل في الحقيقة»[٥]. وعلى هذه العِلّة عبد القاهر الجرجاني، وابن يعيش، وابن فلاح والأزهري ، والسيوطي[٦]. ومن الملاحظ لعتماد الرضي لجماع النحاة في ايراد بعض تعليلاته، فلا نجد فرقاً بين تعليلات النحاة في هذه المسألة.

٤. المبتدأ والخبر

١. عِلّة كون الأصل في المبتدأ التقديم:-

قررّ النحاة جواز تقدّم جزأي الجملة الاسمية أحدهما على الآخر[١]، لكن الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، قال سيبويه: «فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسند ومسنَدٌ اليه»[٢]. وقد علّل الرضي أصالة تقديم المبتدأ على الخبر بقوله: « ولما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنَّه محكومٌ عليه، ولابُدَّ من وجوده قبل الحُكم، فقُصَد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه»[٣].

فالمبتدأ مسنَدٌاليه وحقّ ـه أن يكون قبل المسند؛ لأن وجوده كان قبل الاسناد إليه. وقد لعتمد هذه العِلّة الأزهري والسيوطي[٤]. غير ان النحاة الآخرين زادوا عِلّة اخرى هي مشابهة الخبر للصفة بموافقتها للموصوف «من حيث أنّه موافق في

---

[٢] ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٢٦، المطالع السعيدة: ٣٥٥/١، شرح الأشموني: ١٤٨/٢.
[٣] ينظر: علل النحو: ٢٢١، المغني في النحو: ٢٠٧/٢-٢٠٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٤٩٩، شرح التصريح: ٤٢١/١.
[٤] شرح الرضي: ١٩٥/١.
[٥] علل النحو: ٢٢١.
[٦] ينظر: المقتصد: ٣٥١/١، شرح المفصل: ٧٧/٧، المغني في النحو: ٢/ ٢٠٧-٢٠٨، شرح التصريح: ١/ ٤٣٢، المطالع السعيدة: ٣٥٢/١.
[١] ينظر: شرح الرضي: ٦١/١، المطالع السعيدة: ١/ ٢٦٧.
[٢] كتاب سيبويه : ١٢٦/٢.
[٣] شرح الرضي: ٢٠١/١.
[٤] ينظر: شرح التصريح: ٢١٣/١، المطالع السعيدة: ٢٦٧/١.

الاعراب لما هو له دالٌّ على الحقيقة، أو على شيء من سببه»[٥]. فقُدّم المبتدأ على الأصل، لأن الخبر بالنسبة الى المبتدأ بمنزلة الصفة بالنسبة الى الموصوف، يوافقه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع في غالب الأحيان، ويدلّ على ذاته وحقيقته أو ذات ما يتّصل به[٦]. فلمّا ضارع الخبر الصفة كان له التأخير كما هو للصفة. فالرضي في عِلّتهِ هنا أراد مناسبة اللفظ للمعنى، فقُدم لفظ المبتدأ على الأصل، لأنّه محكومٌ عليه في المعنى وحقّه ان يكون قبل الحكم.

٢. عِلّة وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان وصفاً:-

اختلف النحاة في مسألة تقديم الخبر إذا كان وصفاً، بين مجوّز وهو مذهب البصريين، ومانعٍ وهو مذهب الكوفيين، ولكلٍّ حجته[١]. وذهب الرضي مذهب البصريين في ذلك، معللاً وجوب التقديم هنا بقوله: «أمّا وجوب تقديم الحكم في نحو: (أقائم الزيدان) ، مع أنّ كل واحد عامل في الآخر على الصحيح، فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل»[٢].

ويُفهم من ذلك انّ الصفة في نحو: أقائم الزيدان، خبر واجب التقديم، لأنّها فرعية على الفعل، وكان حقُّ الفعل أن يتقدمّ على فاعله. قال سيبويه: «وزعم الخليل – رحمه الله- أنّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ وذاك إذا لم تجعل قائماً مبنياً على المبتدأ، كما تُؤخّر وتُقدّم فتقول : ضربَ زيداً عمرو، وعمرو على ضربَ مرتفع. وكان الحدّان يكون مقدّماً ويكون زيدٌمؤخراً»[٣]. وشرح السيرافي ذلك بقوله: «يُريد أن قولك قائمٌ زيد قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ (وزيد) خبره او فاعله»[٤]. لكننا لم نجد تعليلاً لذلك عند سيبويه.

وردّالأنباري على قول الكوفيين، انّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل، فهو فرع عليه ولا يعمل عمله إلاّ بإعتماده على أشياءَ، فلا ضَيْرَ من تقديمه، وعلى هذا حكم بفساد قول الكوفيين بإرتفاع المبتدأ بخبره إرتفاع الفاعل بفعله، إذا تقدّم عليه[٥] . ويوضّح ذلك ابن يعيش، ويردّه الى المعنى قائلاً: «إذا المعنى: أيقوم الزيدان، فتمّ الكلام لأنّه فعل وفاعل، وقائمٌ هنا، اسم من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى، فلمّا كان الكلام تامّاً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللّفظ فقالوا: (أقائم) مبتدأ (والزيدان) مرتفع به وقد سدَّمسد الخبر»[١]. فأراد ابن يعيش مطابقة اللفظ للمعنى، فأعرب

---

[٥] شرح الأشموني: ٣١٤/١.
[٦] ينظر: تهذيب النحو د. عبد الحميد السيد طلب: ١٥٠/١.
[١] ينظر: اسرار العربية: ٦٩-٧٠، أوضح المسالك: ٣٨-٣٩.
[٢] شرح الرضي: ٢٠١/١.
[٣] كتاب سيبويه : ١٢٧/٢.
[٤] نفسه: ١٢٧/٢ الهامش رقم (٢).
[٥] ينظر: أسرار العربية: ٦٩-٧٠.
[١] شرح المفصل: ٩٦/١.

(قائم) مبتدأ و(الزيدان) ارتفع به سدّ مسد الخبر، وأراد الرضي نقصان الصفة التقديم، لأنها فرع على الفعل، فاعرب (قائم) خبراً مقدماً. والحقّ ان الوصف إذا لم يطابق ما بعده، وجبت ابتدائيته، نحو: (أقائم أخواك؟) وإن طابق مابعده، وجبت خبريته، نحو: (أقائمان أخواك؟)، وجاز فيه الأمران، إن طابق ما بعده في الافراد، نحو: (أقائم أخوك؟)[٢] ، ومن خلال ما تقدّم نعلم ان الرضي أراد في عِلّته حمل الفرع وهو الصفة، على الأصل ، وهو الفعل. وهو بابُ واسع كبير[٣].

٣. عِلّة كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة في الأصل:-

الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة، ولا يجوز أن يكون نكرة إلاّ إذا أفادتْ[٤]. والأصل في الخبر أن يكون نكرة[٥]، وعلى هذا فوقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة في الإستعمال، والعلّة عند الرضي هي «لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً، وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنّه مسند فشابه الفعل، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير،... ولا يصح تجريد الاسم عنهما، فجرّدناه مما يطرأ، ويحتاج الى العلامة وهو التعريف، وأبقيناه على الأصل، فكان نكرة»[٦]. فالمسألة عنده قائمة على أمرين : الأول: إن المبتدأ مسند اليه، ويجب أن يكون معروفاً ، والآخر: إنّ الخبر مسند، فشابه الفعل في ذلك، إلاّ أنّه يرى أن الفعل خالٍ من التعريف والتنكير، وهذا مما خالف به النحاة فجملته عندهم نكرة[٧]، وما جاء به الرضي أوضحه من قبل ابن السرّاج ايضاحاً جلياً بقوله: « إذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحقّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وان تكون النكرة الخبر، لأنّك إذا ابتدأت فإنّما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدّثه عنه، ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره، ولا يعرفه، ويستفيده»[١].

فالغرض من ذلك حصول الفائدة ولا تحصل الفائدة في النكرة، قال ابن يعيش «لأن الغرض في الإ خبارات إفادة المخاطب ماليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والاخبار عن النكرة لافائدة فيه»[٢]، فالقياس وقوع المبتدأ معرفة والخبر نكرة؛ لأن المُخبَر عنه يجب أن يكون معلوماً، والمخبر به، يجب أن يكون مجهولاً، ولأن المبتدأ نظير الفاعل، والفاعل خبره نكرة[٣]. واعترض الرضي على قول النحاة بأن الخبر اصلة التنكير فهو مسند ويجب أن يكون مجهولاً «لأن المسند ينبغي أن

---

[٢] ينظر: شرح التصريح: ١٥٨/١، شرح الأشموني: ١/ ١٩٠ وما بعدها، معاني النحو: ١٧٨/١.
[٣] ينظر: الخصائص لابن جنّي: ٤١٣/٢.
[٤] ينظر: أوضح المسالك: ٤٠، تهذيب النحو: ١٤٢/١.
[٥] ينظر: الاصول في النحو: ٦٤/١، شرح المفصل: ٨٥/١-٨٦، شرح الرضي: ٢٥٢/١.
[٦] شرح الرضي: ٢٥٢/١.
[٧] ينظر: أسرار العربية: ١٩٣، المطالع السعيدة: ٢٦٣/١.
[١] الاصول في النحو: ٦٤/١.
[٢] شرح المفصل: ٨٥/١-٨٦.
[٣] ينظر: المغني في النحو: ٢/ ٢٦٣.

يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو إنتساب ذلك المسند الى المسند إليه، فالمجهول في قولك: (زيدٌ أخو ك) هو إنتساب أخوة المخاطب الى زيد، وإسناده إليه لا أخوتّه»[٤]. فالعبرة ليست بالتنكير والتعريف بدليل أن (زيد) و (أخوك) معرفتان ، بل بالإ نتساب بينهما. وإعتمد السيوطي عِلّة الرضي بقوله: «الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنّ ه المسند إليه فحقّه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد الى المجهول لايفيد، وتنكير الخبر، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرُجّح تنكير الخبر على تعريفه»[٥].

وبعد هذا كلّه يتّضح ما يأتي:

١. لايجوز الابتداء بنكرة، لأنّ ه لافائدة منه، لأن معناها غير معّين، ولا فائدة من الأخبار عن غير المعين.[١]
٢. كما لايجوز تعريف الخبر، حتى لايشتبه بالصفة[٢].

٤. عِلّ ة جواز تقديم الخبر إذا تساوى مع المبتدأ:-

قرّر النحاة إن المبتدأ هو «كل اسم أُبتُديءَ بِهِ لِيُبْنى عليه الكلام ... فالمبتدأ الأوّ لُ والمبنيّ مابعده عليه»[٣]. فتأخّر الخبر هو الأصل، الاّ أنّه يجوز تقديمه على المبتدأ، إذا تساويا سواءاً كان مفرداً او جملةً ، وهو كثير في كلام العرب، قال شاعرهم:

بَنُونا بَنُو أبنائنا، وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[٤]

وهذا ما قررّ ه الرضي، فإذا تساوى كُلٌ من المبتدأ والخبر مع قيام القرينة جاز تقديم الخبر، وعِلّته في ذلك هي «لأنّا نعرف أنّ الخبرَ محطّ الفائدة، فما يكون فيه من التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر»[٥]. فحسُنَ تقديم الخبر «لظهور المعنى وأمن اللّبس، وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل»[٦]. وهذا يعني أنّه جاز التقديم على الرغم من تساويهما في التعريف لوجود القرينة المعنوية الدالّة على الخبر، أمّا في نحو: حاضر رجل صالح فلتعّين المبتدأ والخبر من عدم التساوي، وأمّا في نحو: أبو حنيفة أبو يوسف فالقرينة المعنوية الدالّة على تشبيه أبي يوسف، بأبي

---

[٤] شرح الرضي: ٢٥٢/١.
[٥] المطالع السعيدة: ٢٦٣/١.
[١] يُنظر: حاشية الصّبّان: ٣١٦/١.
[٢] يُنظر: شرح الرضي: ٢٠٣/١.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٦.
[٤] البيت للفرزدق في ديوانه : ٧٥، ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٧/٢، شرح المفصل: ٩٢/١، أوضح المسالك: ٤١.
[٥] شرح الرضي: ٢٢٩/١.
[٦] شرح المفصل: ٩٩/١، وينظر: أوضح المسالك: ٤١، تهذيب النحو: ١/ ١٥١-١٥٢.

حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى إحتماله[1]. فالسبب في التقديم ها هنا عند الرضي هو دلالة حال، إذ أنه على الرغم من التساوي بينهما الاّ أننا نستدل على الخبر من حيث هو محط الفائدة فهو ما يجهله وينكره السامع، لذا أمن اللبس.

٥. عِلّة امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً للمبتدأ:-

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مع وجود القرينة[2]. لكنّه يمتنع التقديم إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ[3]. وقد ذكر الرضي عِلّة امتناع تقديم الخبر الفعلي بقوله: «لو قُدّمَ، لشبه المبتدأ بالفاعل»[4].

فمُذِع التقديم هنا مخافة التباس المبتدأ بالفاعل، وسُمّيت هذه العِلّة (عِلّة التباس أو أمن اللّبس)[5]. وهي كثيرة الاستعمال عند العرب، لإزالة اللّبس الحاصل في استعمال معّين، قال السيوطي: «اللّبس محذور ومن ثمَّ وضع له ما يزيله إذا خيفَ واستغني عن لحاق نحوه إذ أمن»[6]. وما قاله الرضي جاء موافقاً لعِلّة البطليوسي في هذه المسألة ،إذ قال: « وإذا كان خبر المبتدأ فعلاً لواحد كقولك: (أخوك خرج)، لم يجز تقديمه عند أحد علمناه لايقال: (خرج أخوك)، لئلاّ يلتبس المبتدأ بالفاعل»[7].

كما اعتمد هذه العّلة غير واحد من علماء العربية أمثال : ابن فلاح اليمني، والأزهري، والسيوطي، والصّبان[1]. وغيرهم[2]. وهذه العلة من العلل التعليمية التي يقصد بها إيضاح حكم معين أو ترسيخه.

٦. عِلّة وجوب حذف الخبر بعد (لولا):-

تقرّر لدى النحاة أنّ (لولا) حرف امتناع لوجود ولا يليها الاّ المبتدأ[3]؛ لوجوب حذف الخبر، قال سيبويه: «هذا بابٌ من الإبتداء يُضْمَر فيه ما يُبنى على الإبتداء»[4] وعِلّة حذفه عند الرضي هي لحصول شرطي وجوب الحذف، أحدهما

---

(١) ينظر: حاشية الصّبان: ١/ ٣٢٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩٩/١، شرح الرضي: ٢٢٩/١.
(٣) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢١٤، حاشية الصبآن : ١/ ٣١٤، تهذيب النحو: ١٥٢/١.
(٤) شرح الرضي: ١/ ٢٣٠.
(٥) ينظر: ابو البركات ودراساته النحوية: ٩٦.
(٦) الاشباه والنظائر للسيوطي: ٣٠٩/١.
(٧) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، للسيد البطليوسي: ١٥١.
(١) ينظر: المغني في النحو: ٢/ ٣٣١، شرح التصريح: ١/ ٢١٤، المطالع السعيدة: ٢٦٨/١، حاشية الصبآن: ٣١٤/١.
(٢) ينظر: تهذيب النحو: ١٥٢/١.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢/ ٤٤٢، المغني في النحو: ٢/ ٣٥٢-٣٥٣، شرح التصريح: ٢٢٤/١.
(٤) كتاب سيبويه : ١٢٩/٢.

القرينة الدالّة على الخبر المعّين، وهي لفظة (لو لا) إذ هي موضوعة لتدل على إلتفاء الملزوم فـ(لولا) دالّة على أنّ الخبر الذي بعدها (موجود) ، لا (قائم)، ولا (قاعد) ولا غير ذلك من أنواع الخبر. والثاني: اللفظ السادمسدّالخبر، وهو جواب (لولا) »[٥].

فالعلة عند الرضي تكمن في أمرين، الأول: القرينة الدالة على الخبر، والآخر سدّجواب (لولا) مسدّه .

أمّا سيبويه فيرى أن العّلة في ذلك هي كثرة الاستعمال إذ قال: «ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام كما حذف الكلام من (إما لا)، وزعم الخليل –رحمه الله- أنّهم أرادوا إنْ كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام، ومثل ذلك (حينئذ ، الآن) إنما تريد واسمع الآن، و(أغفله عنك شيئاً) أي: دع الشك عنك، فحذف هذا لكثرة إستعمالهم»[١]. وانتهج أبو بكر بن السرّاج عِلّة سيبويه[٢] . كما إعتمدها ايضاً ابن يعيش[٣]. أما عبد القاهر الجرجاني فقال: «وحذف الخبر عنه حذفاً لازماً لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك، لكان كذا، وكذا، لأن الحال تدلّ عليه»[٤]. أمّا عند الشيخ خالد الأزهري فالعِلّة هي العلّة عند الرضي، إذ قال: « وإنما حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كوناً مطلقاً؛ لأنّه معلوم بمقتضى (لولا)، إذ هي دالّة على إمتناع لوجود، ... فصحّ الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسدّالجواب مسدّه وحلوله محلّه»[٥]. وهذا ما إنتهجه الاشموني ايضاً[٦]. ويرى الدكتور احمد عبد الستار الجواري أنّ ما يجوّز حذف الخبر هو: «إن الخبر المحذوف كون عام، والكون العام حدث يمرّ به كل كائن، فلا داعي لذكره، بل لا مسوّغ لذكره»[٧].

وما ذكر الجواري ليس ببعيد عن علّة الرضي، فهناك إشارة الى أن الخبر (موجود) دلّت عليه القرينة المعنوية، فلاداعي لذكره. كما أنّه ليس ببعيد عن علّة سيبويه إذ كونه حدثاً يمر بهِ كل كائن يعني أنّه كثير الاستعمال.

---

[٥] شرح الرضي: ١/ ٢٤٤.
[١] كتاب سيبويه: ١٢٩/٢.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ٧٥/١.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٩٥/١.
[٤] المقتصد: ٢١٨/١.
[٥] شرح التصريح: ٢٢٤/١.
[٦] ينظر: شرح الاشموني: ٣٢٦/١.
[٧] نحو المعاني، د. احمد عبد الستار الجواري: ٦٥-٦٦.

المبحث الثاني
المنصوبات من الأسماء

١. المفعول المطلق

١. عِلّة تسميته بالمفعول المطلق:-

لقد سمّاه سيبويه (اسم الحدثان)[١]، وربما سمّاه الفعل من حيث كان حركة الفاعل[٢]. وهو في مصطلح النحويين مصدر، كقولنا : ضرب زيد ضرباً، وقام قياماً[٣]. ويسمى ايضاً المفعول المطلق، وذكر الرضي عِلّة تسميته بذلك قائلاً: « وإنّما سُمّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقاً، لأنّه ليس مقيّداً، لكونه مفعولاً حقيقياً»[٤].

فالتسمية بالمفعول المطلق عنده هي لأنّه لم يُقيّد، فإنْ سُئِلَ لِمَ لم يُقيّد المفعول المطلق قيل: لأنّه مفعول حقيقيّ. وتسمى هذه العِلّة عند مصنفّيها «عِلّة العلة، أو العلل الثواني»[٥] ، وعدّها ابن جنّي شرحاً وتتميماً للعِلّة[٦]. ودعا ابن مضاء القرطبي الى إلغائها[٧]. وهي كثيرة الورود في شرح الرضي على الكافية[٨].

ولعل الرضي قد اطّلع على ما ذكره ابن بابشاذ في تعليله للمسألة، اذ قال: « وإنّما سُمّي مفعولاً مطلقاً لأن الفعل أُطلِقَ عليه من غير تقييد بحرف، لا في اللفظ، ولا في المعنى، ولا في اللفظ ظاهر ولا في في المعنى مقدّر»[١]. وجل النحاة والباحثين على ذلك[٢].

٢. عِلّة وجوب حذف الفعل إذا بُيّنَ فاعله أو مفعوله بالاضافة:

القياس حذف الفعل وجوباً إذا بُيّن فاعله او مفعوله بالاضافة[٣]. قال سيبويه: « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء»[٤]. وذلك نحو : قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ [النساء من الآية:٢٤]، و﴿وَعْدَ

---

[١] كتاب سيبويه: ١/ ٣٤.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥/١، شرح المفصل: ١١٠/١.
[٣] ينظر: الايضاح في علل النحو، للزجاجي: ٦٢.
[٤] شرح الرضي: ١/ ٢٦٦.
[٥] الاصول في النحو: ١/ ٣٥، ٥٤، وينظر: الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي: ١٣٠-١٣١.
[٦] ينظر: الخصائص: ١/ ١٧٣، علل النحو: ٢٣.
[٧] ينظر: الرد على النحاة: ١٣١، المدارس النحوية (ضيف): ٣٠٦.
[٨] ينظر: شرح الرضي: ٧٣/١، ٣١٥/١، ٣٢٠/ ٣/٢، وغيرها.
[١] المقدمة المحتسبة، لابن بابشاذ: ٢/ ٣٠١، وينظر: شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ: ٢٤٢.
[٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٦/١، المطالع السعيدة: ٣٩١/١، شرح الاشموني: ١١٠/٢، معاني النحو: ٥٧٣/٢.
[٣] ينظر: شرح الرضي: ٢٧٢/١.
[٤] كتاب سيبويه : ٣١٨/١.

اللَّهِ﴾[الروم: من الآية: ٦]، وحنانيك ودواليك، وقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: من الآية:٤]، ولبّيك[٥].

والعِلّة عند الرضي في ذلك هي: « ولما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل، ويتصلان به، فأشْبَهَ حسُنَ حذف الفعل في بعض المواضع»[٦].

فقد يُحذف الفعل لدلالة عليه، كما في قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء: من الآية: ٢٤]، أو قد يكون الحذف لقصد الإسراع في الكلام، نحو (لبّيك) و(سعديك)، فعند إضافة هذا المصدر الى الفاعل او المفعول اختصّ به، فلمّا أُتيا بعد المصدر بالإضافة، وجب حذف الفعل، لأنّه لو ظهَر، لعاد الفاعل او المفعول الى موضعه بعد الفعل معمولاً له[١].

فإنّهم قد استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر افعالها، فلو أظهروا الفعل لصار كتكرار الفعل[٢]. فكأنّها قائمة مقام الفعل[٣] . وذكر ابن الحاجب أن كلام سيبويه يُشعر بأن حذف الفعل من هذه المصادر إنّما عِلّته كثرة الاستعمال ويرى بأنّه لايصح أن يكون هذا ضابطاً نحوياً لأنّه يحتاج الى معرفة كل لفظة أكثرت ام لم تكثر وهذا حظّ اللغوي[٤]. وما قاله ابن الحاجب يجانب الحقيقة، فهي حذفت عند سيبويه لدلالة المصادر عليها، فاستغني بالمصدر عن اللفظ بالفعل[٥]، وهذا ما أشار اليه الرضي في كلامه، إذ قال: « ولما لتقدّم مايدلُّ عليه، كما في قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾»[٦] . وعلى هذا فإنّ هذهِ المصادر وأمثالها إذا لم تُ ثنّ بإضافتها الى الفاعل أو المفعول، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وشكرت شكراً ، وحمدتُحمداً[٧].

٣. عِلّة رفع بعض المصادر:-

---

[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٨/١، شرح الرضي: ٢٧٢/١.
[٦] شرح الرضي: ٢٧٢/١.
[١] ينظر: شرح الرضي: ٢٧٢/١-٢٧٣.
[٢] ينظر: شرح المفصّل: ١/ ١١٤.
[٣] ينظر: شرح الرضي: ٢٧٥/١.
[٤] ينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٢٢٧/١، العلل النحوية في كتاب سيبويه (رسالة)، أسعد العوادي: ١١٩.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣١٢.
[٦] النساء : من الآية ٢٤، شرح الرضي: ١/ ٢٧٢.
[٧] ينظر: شرح الرضي: ١/ ٢٧١.

سُمِعَ عن العرب رفع بعض المصادر المنصوبة بفعل مضمر قال سيبويه: «قد جاء بعض هذا رفعاً يُتدأُ ثم يُبنى عليه، وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقول: حمدُاللهِ وثناءٌ عليه، كأنّه يحمله على مضمر في نيّته هو المظهر»[1]. وذكر الرضي عِلّة ذلك قائلاً: «ولمثل هذا المعنى، أعني زيادة المبالغة في الدوام، رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أن فاعلها ومفعولها يُبيّن بالاضافة، أو حرف الجر، بعد حذف الفعل لزوماً، تبييناً لمعنى الدوام، قال من الكامل:

عجبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وقيامتي فيكم على تِلْكَ القِضيّةِ أعجبُ»[2]

فالرفع حصل للمصدر مبالغةً في الدوام والثبوت، كما حُذف الفعل منه وجوباً قصداً للدوام واللزوم. وكان المبرد ينظر الى معانيها ، فالرفع للدلالة على الثبات والاستقرار، أمّا النصب فلدلالة ما بعدها على الأمر والدعاء، فقال: « ولما تنظر في هذه المصادر الى معانيها فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاء ، لم يكن إلاّ نصباً، وإنْ كان لما قد استقرّ لم يكن إلاّ رفعاً ، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع»[3]. وواضح التوافق بين العلّتين وسيبويه سبقهم الى ذلك، إذ قال في قول الشاعر

صبرٌ جميلٌ فكِلانا مُبتلى...[4]

«والنصب اكثر وأجود ، لأنّه يأمره. ومثل الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾[5]، كأنّه يقوله: «الأمرُ صبرٌ جميلٌ»[6]. وهذا ماذهب إليه غيره من النحاة[7].

ويدلنا ذلك على أن الرضي تابع سيبويه في هذه الآية كما تابعه في غيرها، فكان يعتمد كثيراً على آراء سيبويه في كتابه[1].

٤. عِلّة وجوب حذف الفعل الناصب للمصدر التشبيهي:-

مذهب النحاة في عامل النصب في المصدر التشبهي هو فعل مقدّر بين الجملة المتقدمة والمصدر نحو: له صوتٌ صوتَ حِمار[2]. وعلّة حذفه عند الرضي هي «دلالة الجملة المتقدمة دلالة تامّة مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه. فالأصل له صوتٌ

---

[1] كتاب سيبويه: ٣١٩/١.
[2] البيت لضمرة بن جابر في الدرر: ٧٢/٣، ولهنيّ بن احمر الكناني في كتاب سيبويه: ١/ ٣١٩، ينظر: شرح الرضي: ١/ ٢٨١-٢٨٢.
[3] المقتضب: ٣/ ٢٢١-٢٢٢.
[4] وشطره الأول، يشكو إليَّ جَمَلِي طُول السُّوى، ولا يعرف قائله ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢١/١.
[5] يوسف : ١٨،
[6] كتاب سيبويه: ٣٢١/١، وينظر: الهامش للسيرافي في الصفحة نفسها.
[7] ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/١، معاني النحو: ٥٩٣/٢.
[1] ينظر: شرح الرضي: ١/ ١٤.
[2] ينظر: كتاب سيبويه : ١/ ٣٥٥-٣٥٦، شرح الرضي: ١/ ٢٨٤.

يصّوته صوتَ حمار»، أي: تصويت حمار، فأقيم الاسم مقام المصدر كما في (أعطى عطاء)، (كلّم كلاماً) »[٣]. وهذا من قبيل الاستغناء بالشيء وهو بابٌ واسع كبير[٤].

وما ذهب اليه الرضي كان موافقاً لما قررّ ه سيبويه من قبل، إذ قال سيبويه «ويدلك على أنّ كإذا قلت: فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد (له صوت)، (وصوتَ حمار) إلتصب على أنّه مثالٌ أو حالٌ يخرج عليه الفعل- انّ كإذا أظهرت الفعل الذي لايكون المصدر بدلاً منه إحتجتَ الى فعلٍ آخرَ تُضْمِرُ»[٥]. وجلُّ النحاة متابعون لسيبويه في هذه العِلّة[٦].

٥. عِلّة وجوب حذف الفعل قياساً من المصدر إذا كان للتوبيخ:-

ومن المصادر التي يجب حذف الناصب لها ما كان للتوبيخ مع استفهام أو بدونه[٧]. قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الاسماء التي أُخذت من الافعال إنتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم»[١]. نحو: أقائماً وقَدْ قَعَدَ النّاسُ، وقول الشاعر:

أَرِضىً وَذُبْيانُ الخُطوبِ تَنُوشُني...[٢]

وبّين لنا الرضي عِلّة وجوب حذف الفعل ها هنا بقوله:« ولما وجب حذف الفعل فيه حرصاً على إلزجار الموبّخ عمّا أُنكِرَ عليه، وقد أُستُعمِلتْ الصفات مقام المصادر في التوبيخ»[٣]. وكان رأي سيبويه في ذلك: «أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ، أو حال قعودٍ فأراد ينبه ُه فكأنّه لفظ بقوله: أتقومُ قائماً، وأتقعُد قاعداً، ولكنّه حُ ذف إستغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللّفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع»[٤]. فحذُف الفعل وجوباً لأنّه لايجوز الجمع بين العوضُ والمعّوض عنه[٥]. فهي اسماء فاعلين منصوبة على الحال العامل فيها أفعال من ألفاظها[٦]. وقد أنكر بعض النحويين ذلك، لأن الفعل لايعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل، لعدم الفائدة، لأنّه قد علم أنّ ه لايقوم إلاّ قائماً ولا يقعد إلاّ قاعداً، لأن الفعل دالٌ عليه[٧] . وهذا ما اعتمده المّرد ايضاً فهو ي رى، وجوب اضمار الفعل هاهنا لدلالة الحال عليه، إذ قال: «ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يُضْمَر إذا دلَّ عليه دالٌ، كما أنّ الاسم لا يُضمَرَ حتى يذكر، وإنما رأيته في

---

[٣] شرح الرضي: ١/ ٢٨٤.
[٤] ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٦١.
[٥] كتاب سيبويه: ١/ ٣٥٧.
[٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٩٣، شرح التصريح: ١/ ٥٠٦، شرح الأشموني: ١٢٠/٢.
[٧] ينظر: شرح الرضي: ١/ ٢٩٧، أوضح المسالك: ١٠٦.
[١] كتاب سيبويه: ١/ ٣٤٠.
[٢] لم نجد له نسبة في المصادر النحوية، ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٤٠، شرح الرضي: ١/ ٢٩٧.
[٣] شرح الرضي: ١/ ٢٩٨.
[٤] كتاب سيبويه: ١/ ٣٤٠-٣٤١.
[٥] ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٣٢٧.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/١، شرح الرضي: ١/ ٢٩٨.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/١.

حال قيام في وقت يجب فيه غيره، فقلتَ له منكِراً»[٨]. وهو ما اكّده ابن يعيش أيضاً[٩].

وواضح في عِلّة الرضي أنّه أراد الوصول بسرعة الى الزجار الموَّبخ بهذا التعبير، والسرعة تتطلب الحذف، اذا كان هناك ما يدل على المحذوف، فأراد الوصول الى الغرض بأقل عدد من الكلمات من دون الاخلال بالمعنى. ويتضح من ذلك قرب ما اعتلّ به الرضي مما قررّه سيبويه. فإنّه جاز أن تقول: أقائماً وقد قعد الناس؛ لما شوهد منه من امارات القيام والتأهّب له، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود[١].

٢. المفعول به

١. علِةّ وجوب حذف الناصب للمفعول به في بعض المواضع المسموعة:-

الناصب للمفعول به على ثلاثةِ مجارٍ: ممتنع الحذف، أو جائز الحذف والاثبات، أو واجب الحذف[٢]. ومن هذا الأخير قول العرب هذا ولازعماتك، وقول الشاعر[٣]:

ديارَ مَيّةَ اذ مَيٌّ مُساعِفةٌ ولايرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَربُ

وقوله تعالى: ﴿ائتُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[النساء: من الآية: ١٧١][٤]. وأورد الرضي عِلّة وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول به بقوله: «وعِلّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، ولما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت عِلّة وسبب الحذف، أي: كثرة الاستعمال»[٥].

وقال ايضاً: «ووجوب الحذف في جميع ما ذُكرِ وأمثالها، لكونها أمثالاً، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لاتُغّيرِ»[١]. ويتضح من ذلك أنّ الموجب لحذف الفعل هاهنا، هو كثرة الاستعمال عند الرضي «وهي عِلّة يُستدلّ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف»[٢]. وكثرة الاستعمال توجب في اللّفظ ما لاتوجب في غيره

---

[٨] المقتضب: ٣/ ٢٢٨.
[٩] ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/١.
[١] ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/١.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٩٦، وشرح المفصل: ١٢٥/١.
[٣] البيت لذي الرُّمّة في الديوان : ٣، والخزانة: ١/ ٣٧٨.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٨٠، ٢٨٢، شرح الرضي: ٣٠٤/١.
[٥] شرح الرضي: ١/ ٣٠٤.
[١] شرح الرضي: ١/ ٣٠٩.
[٢] علل النحو: ٦٨.

لِما كثُر استعماله[٣]. وهذا ما قررّه سيبويه من قبل في تعليله المسألة، لِما قال: «هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: (هذا ولا زَعمائِكَ) أي: ولا أتوهّمُ زعماتِكَ، ... ولم يَذكر: ولا أتوهّمُ زعماتِكَ لكثرة استعمالهم إيّاه، ولا ستدلاله مما يُرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه»[٤]. وقال أيضاً في قوله تعالى: «انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ»[النساء: من الآية: ١٧١] «ولما نصبت خيراً لك... لأنّك حين قلت (إئته) فأنت تُريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، قال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: إئته وأدخل فيما هو خيرٌ لك... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه»[٥]. وذهب الكسائي الى أنّه منصوبٌ؛ لأنّه خبر كان محذوفة وتقديره: انتهوا يكن الإنتهاء خيراً لكم، وردَّالرضي ذلك بأنّ (كان) لايُقدَّر قياساً، أمّا الفرآء ، فيرى أنّ (خيراً) في الآية الكريمة متصل بالأول ومن جملته ويكون صفة المصدر محذوف والتقدير: انتهوا انتهاء خيراً لكم[٦].

ولاشكّ في أنّ ما أورده سيبويه وتابعه فيه الرضي يتّسم بمنهجيته التعليمية، بعيداً عن التأويل والتقدير، ويتجه الى المعنى.

٣. المفعول فيه (الظرف)

١. عِلّة نصب الفعل للمفعول فيه:-

ينتصب المفعول فيه بالفعل زماناً كان أو مكاناً[١]، والعِلّة عند الرضي بيّنها بقوله: «واعلم أنّه إنّما نصب الفعل جميع أنواع الزمان، لأن بعض الأزمنة، أعني الأزمنة الثلاثة، مدلوله، فطُرِدَ النصب في مدلوله وغيره، وأمّا المكان فلماّ لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالته عقلية لالفظية، لأن كل فعل لابُدَّله من مكان، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل»[٢].

ومعنى ذلك إنّ اسم الزمان نُصب بالفعل، لأن الزمان هو مدلول الفعل، فكان حقّه أن يطّرد في مدلوله، أمّا المكان فنُصب بالفعل للمشابهة الحاصلة بينه وبين اسم الزمان الذي هو مدلول الفعل، لعدم دلالة الفعل على شيء منه دلالة لفظية. أمّا سيبويه فيرى أن العِلّة في ذلك هي : «لأنّها ظروف تقع فيها الاشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنّه موقوع فيها وتكون فيها، وعمل فيها ما قبلها كما أن (العِلْم) إذا قلت:

---

[٣] ينظر: الاشباه والنظائر: ٣٠٨/١، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٠٦.
[٤] كتاب سيبويه: ١/ ٢٨٠.
[٥] كتاب سيبويه: ١/ ٢٨٢، ٢٨٤، وينظر: شرح الرضي: ١/ ٣٠٤-٣٠٥.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٧-٢٨، شرح الرضي: ١/ ٣٠٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري: ٢/ ٨٢٧-٨٢٨.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٠٤، شرح المفصل: ٢/ ٤١، شرح ابن عقيل: ١/ ٥٠٨.
[٢] شرح الرضي: ١٤/٢.

أنت الرجلُ عِلْماً، عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في الدراهم والعشرون إذا قلت: (عشرون درهماً) وكذلك يعمل فيها ما قبلها وما بعدها»[٣]. ومرد الأمر عند سيبويه الى المعنى، فهو منصوب بما قبله، كما كان ذلك في التمييز، ولم نجد عند غيره من النحاة تعليل ذلك كالمبرد وابن السرّاج وابن يعيش وابن عصفور وغيرهم. ولعل الرضي قد انفرد بهذه العِلّة، إذ لم نجد ذلك عند غيره من النحاة.

٤. المفعول له

١. عِلّة كون المفعول له هو الحامل على الفعل:-

ينصب المفعول له بالفعل، ويُذكر عِلّةً او عُذراً لوقوع الفعل والأصل أن يكون باللام نحو: جئتك طمعاً في برّ ك، أي: جئتكللطمع في برّك[١]. فالمفعول له هو الحامل على الفعل، وبيّن لنا الرضي عِلّة ذلك بقوله: «فالمفعول له هو الحامل على الفعل... وذلك لان الغرض المتأخّر وجوده، يكون عِلّة غائية حامله على الفعل... فهي متقدمة عليه من حيث التصوّ ر، وإن كانت متأخّرة من حيث الوجود... وجَعْل المفعول له عِلّة لمضمون عامله يطرد، لأنّ التأديب عِلّة حامله على الضرب، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه عِلّة، لأن اللام في قوله (له) للتعليل، وهي تدخل على العِلّة لا على المعلّل نحو: (فعلت هذا لهذا العِلّة) »[٢].

ومعنى ذلك انّ المفعول له عِلّ ة في إيجاد الفعل وإن تأخّ ر فهو متقدّم من حيث التصوّر فعندما تقول: ضربتك تأديباً، فالتأديب عِلّة في ايجاد الضرب وهو الفعل، وما يؤيد ذلك اتصال لام التعليل بالمفعول له ودخولها على العِلّة لا المعلّل. قال سيبويه «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوعٌ له، ولأنّه تفسير لما قبلهِ لِمَ كان؟»[٣].

فالمفعول له هو المفسّر لما قبله وعذرٌ لوقوع الفعل؛ لأنّه العِلّة الحاملة لعامله وليس بمعلول[٤]. وما قررّه سيبويه تابعه فيه ابو بكر بن السرّاج وابن يعيش والأزهري والصبآن[١]. ونجد هنا نوعاً من العلل كثيراً ما اشتهر فيه الرضي (العلل

---

[٣] كتاب سيبويه : ١/ ٤٠٣-٤٠٤.
[١] ينظر: أسرار العربية:١٨٦، المقرّب، لابن عصفور: ١٧٨، أوضح المسالك: ١٠٨.
[٢] شرح الرضي: ٣٠/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ١/ ٣٦٧.
[٤] ينظر: : شرح الرضي: ٣٠/٢.
[١] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٢٤٩، شرح المفصل: ٢/ ٥٢، شرح التصريح: ٥٠٩/١ ، حاشية الصّبان: ٢/ ٦٤٥.

الجدلية والنظرية)[٢]، فكان يعتمد عبارات المناطقة وأهل الفلسفة، التي بسط الشريف الجرجاني القول في أنواعها[٣].

٥. المفعول معه

١. عِلّة وضع (الواو) موضع (مع):-

ينتصب المفعول معه بعد واو بمعنى (مع) نحو: ما صنعتَ وأباكَ، وسيري والطريق مسرعةً[٤]. فُوضعت الواو بدلاً من (مع) دالّة على معناها، وبيان عِلّة ذلك قول الرضي: « ولما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصر لفظاً»[٥].

ويُفهم من ذلك انّه لافرق بين الواو، و(مع) لتقارب معنييهما، وذلك لأن معنى (مع) الإجتماع والإنضمام كما انّ الواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمّه إليه، فأقاموا الواو مُقام (مع) لأنّها أخفّ في اللّفظ وتعطي معناها[٦]. والحقّ انّ أصل ما قاله الرضي هو عِلّة سيبويه، قال السيرافي: «مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى (مع) وهي والواو يتقاربان، فإنّهما جميعاً يفيدان الإنضمام، فأقاموا الواو مُقام (مع) لأنها أخفّ في اللّفظ»[٧]. وهذه العِلّة من قبيل الايجاز والاختصار، وهي كثيرة الدوران في كلام العرب[١] . وقد اعتمدها غير واحد من علماء العربية بعد سيبويه، كالأنباري وابن يعيش وابن عصفور[٢].

٢. عِلّة إمتناع تقدّم المفعول معه على الفعل :

تقرّر لدى النحاة عدم جواز تقدّم المفعول معه على الفعل، كما جاز ذلك في غيره من المفعولين[٣]. ولم يخرج الرضي عن تقرير النحاة، وبيان عِلّة ذلك قوله: « فناسب معنى المعيّة أن قالوا: لايتقدّم المفعول معه على ما عَمِلَ في صاحبهِ إتفاقاً، فلا يُقال: « والخشبة استوى الماء» كما يتقدّم سائر المفاعيل على عاملها... والاولى المنع، رعايةً لأصل الواو، والشعر ضرورة»[٤].

---

[٢] علل النحو: ٢٥.
[٣] ينظر: التعريفات للشريف الجرجاني : ٨٨.
[٤] يُنظر: الاصول في النحو: ١/ ٢٥٤، شرح المفصل: ٢/ ٤٨ المقرّب لأبن عصفور:١٧٦.
[٥] شرح الرضي: ٢/ ٣٧.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٨، لسان العرب لابن منظور: ٢٤٧.
[٧] كتاب سيبويه: ١/ ٢٩٧، وينظر: الهامش رقم (٢) للسيرافي.
[١] ينظر: ابو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٧ ،ارتقاء السيادة: ٧١.
[٢] ينظر: اسرار العربية: ١٨٢، شرح المفصل: ٢/ ٤٨، المقرّب: ١٧٦.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٨، المقرّب: ١٧٦.
[٤] شرح الرضي: ٢/ ٣٧-٣٨.

ومن الملاحظ أنّ الرضي عوّل على الأصل في تعليله ، وتسمى هذه العِلّة عند من صنّفها (عِلّة أصل)[٥]، والأصل في الواو أن تكون للاِجتماع والضم وهذا يترتب عليه تقديم الأول على الثاني. وعلى هذا ابن السرّاج، إذ قال: «ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب، لاتقول: والخشبةِ استوى الماء، لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحقُّ المعطوف أن يكون بعد العطف عليه، كما أنّ حقَّ الصفة أن تكون بعد الموصوف وقد أُخرجت الواو في هذا الباب عن حِدّها»[٦]. فلكون الواو التي هي بمعنى (مع) عاطفة في الأصل، لم يجز المفعول معه على الفعل، كما لايجوز تقديم المعطوف عليه ، ولذلك لم يجز توسطه بين الفعل والفاعل، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو، لأن الفروع لايُتصرّف بها كما الأصول[٧].

وإذا ما أنعمنا النظر في كتب النحاة وجدنا منهم من اعتمد هذه العِلّة، كالأنباري وابن عصفور[١]، ومنهم مَن ذكر الحكم النحوي من دون تعليل، وكأنّ العِلّة معلومة واضحة[٢].

٣. عِلّة امتناع العطف:- في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[يونس:٧١]

لقد اختلف النحاة في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾، فمنهم مَنْ جعل (شركاءَكم) مفعولاً معه، ومنهم من جوّز في الشركاء العطف على ما قبله، ومنهم مَنْ نصب الشركاء بفعل مضمر[٣]. قال الفرّاء: «والاجماع الإعداد والعزيمة على الأمر. ونصبتَ الشركاء بفعل مضمر، كأنّك قلت: فأجمِعوا أمَركم وادعوا شركاءَكم»[٤]. والأولى عند الرضي أن يكون (الشركاء) مفعولاً معه، وقد بيّن عِلّة ذلك بقوله: «لايجوز أن يعطف (شركاءَكم) فيه على ما قبله، الاّ بتقدير فعل؛ لأن الاِجماع لايتعدّى الى الأعيان، لايُقال: أجمعت زيداً، فيكون التقدير: أجمِعوا أمركم، وأجمَعوا شركاءكم. والأولى جعله مفعولاً معه، أي: إجمعِوا أمركم مع شُركائكم، للسلامة من الاضمار»[٥].

---

[٥] ينظر: علل النحو: ٣١ ، ذكرها الجليس النحوي ضمن الصنف الأول، إرتقاء السيادة في علم اصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي: ٧١.
[٦] الاصول في النحو: ١/ ٢٥٦.
[٧] ينظر: المقرّب: ١٧٦.
[١] ينظر: اسرار العربية: ١٨٥، المقرّب: ١٧٦.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٨، شرح الأشموني: ٢/ ٣٧٠.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٥٠/٢، المقرّب : ١٧٥.
[٤] معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٤٧٣ ، وينظر: حاشية الصبّان: ٢/ ٦٧٠.
[٥] شرح الرضي: ٤٥/٢.

فجاز عنده العطف شريطة تقدير فعل، لكن الأولى أن يكون (الشركاء) مفعولاً معه تخلّصاً من التقدير[٦]. ويرى ابن بابشاذ ان العطف ممتنع هنا لأنّه «خلافُ للّغة المستقرة»[١]. وهذا ما رجّحهُ ابن عصفور بعد ذكره جملة من الأوجه، فحمل (الشركاء) على أنّه مفعول معه عنده هو الأظهر[٢]. وتابعه الصبان في ترجيحه[٣]. والحق أن ما ذكره الرضي إشارة الى ترجيحه العامل اللفظي على العامل المعنوي، فالأَوْلى عندهِ حالة العمل على العامل اللفظي مالم يُضطر الى المعنوي[٤].

٦. الحال

١. عِلّة الأصل في الحال التنكير:-

يُذكر الحال لبيان هيأة معّينة[٥]. والأصل فيه التنكير[٦]. وقد ذكر الرضي عِلّة ذلك قائلاً: « ولما كان شرطها ان تكون نكرة، لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور،... ولا معنى للتعريف هناك، فلو عُرِّفت، وقع التعريف ضائعاً»[٧]. ومعنى ذلك أنّ الحال جيء بها تقييداً للحدث، فهي زيادة في الخبر، ولا فائدة فيها للمخاطب ، فناسبها التنكير لأنّه أصلٌ على التعريف. أما سيبويه فقد ذكر وجوب تنكير الحال لكنّه لم يورد علّة ذلك[٨]. وتعليل الرضي هذا لايخرج عن مذهب النحاة فقال ابن السرّاج: «ولا تكون الحال الاّ نكرة لأنّها زيادة في الخبر والفائدة»[٩]. وقال ابن الورّاق: «إنّها زائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب، ومع ذلك فلو جُعِلَت معرفةً لجرى مجرى النعت، لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعمّ من المعرفة»[١]. وزاد على ذلك «أنّ الحال هي مضارعة للتمييز، لأنّك تُبّين بها كما تُبِّين بالتمييز نوع المميز، فلمّا اشتراكا فيما ذكرنا، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة»[٢].

---

[٦] ينظر: المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣٠٩، شرح المفصل: ٥٠/٢.
[١] القدمة المحتسبة: ٣٠٩/٢، وينظر: شرح المقدمة النحوية: ٢٥١.
[٢] ينظر: المقرّب: ١٧٥-١٧٦.
[٣] ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٦٧٠.
[٤] ينظر: شرح الرضي: ٢/ ٣٨.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٥٥/٢، أوضح المسالك: ١٢١.
[٦] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٢٥٩، شرح التصريح: ١/ ٥٧٨، شرح الاشموني: ٢/ ٤٩٧.
[٧] شرح الرضي: ٥٥/٢.
[٨] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٩٤.
[٩] الاصول في النحو: ٢٥٩/١.
[١] علل النحو: ٢٣٩.
[٢] نفسه: ٢٣٩.

أمّا ابن بابشاذ فقال : «فالعِلّة في كونها نكرة أنّها فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في فضلته، ولأنّها مشبهه للتميز في البيان فوجب أن تكون نكرة للتمييز»[٣]. الاّ أنّ الأنباري انتهج لنفسه منهجاً آخر في تعليل ذلك، إذ قال: « فإن قيل: لِمَ وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل : لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سمّاها سيبويه نعتاً للفعل، ... فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب ان يكون نكرة»[٤]. أي لمّا كانت الحال وصفاً للفعل، والفعل نكرة وجب أن يكون وصفه نكرة أيضاً للمشاكلة بين الصفة والموصوف. أمّا الشيخ خالد الأزهري فلم يخرج عمّا استقرّ لدى النحاة من وجوب تنكير الحال، وعِلّته في ذلك هي مخافة اللّبس او التوهم بين الحال والنعت[٥] . وهذا ما انتهجه الاشموني في تعليله[٦]. والراجح عندنا من ذلك أمران: الأول: إنّه نكّرت الحال، مخافة الإلتباس بالنعت، أذا ما علمنا ان الغالب في صاحب الحال التعريف، والآخر: للمشابهة الحاصلة بين الحال والتمييز فكلاهما مبّين لما قبله، فعمدوا الى اكتساب المتشابهين حكماً واحداً، كما أُعرب الفعل المضارع، لمشابهته الاسم.

٢. عِلّة عدم جواز تقدّم الحال على عاملها المتضمن معنى الفعل:

لايجوز تقدّم الحال على عاملها إذا كان في معنى فعل، أي لم يكن فعلاً حقيقةً ، بل متضمّن معناه، كأسماء الاشارة وحروف التمنيّ، والتشبيه، والتنبيه، والظرف والجار والمجرور فمنع النحاة ان نقول: مقيماً فيها زيدٌ ، يتقدّم الحال، وعاملها معنى[١]. والعِلّة في ذلك عند الرضي، هي ضعف المشابهة بالفعل، فقال: «وحرف النداء واسم الاشارة، وحرف التشبيه، والتنبيه، والمنسوب، نحو: تميميّ، ونحو: مثلك، وغيرك، وأسماء الافعال. كل ذلك لضعف مشابهة الفعل، لعدم موافقتها في التركيب»[٢]. وهذا يعني أن العامل هو معنى فعل، وهو ضعيف المشابهة بالفعل من حيث التصرّف، فهي ليست افعالاً حقيقة وإنما شُبهّت به، ولضعف هذه المشابهة، ناسبها عدم جواز تقديم الحال عليها. وهذه العِلّة مما أطلق عليه النحاة «عِلّة العلة او العلل الثواني»[٣].

وما ذهب إليه الرضي قررّ ه سيبويه من قبل، إذ قال: «واعلم أنّ ه لايقال: قائماً فيها رجل ... كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لأن فيها وأخواتها لايتصرّفن تصرّف

---

[٣] المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣١٢.
[٤] اسرار العربية: ١٩٣.
[٥] ينظر: شرح التصريح: ١/ ٥٧٨.
[٦] ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٤٩٧.
[١] ينظر: علل النحو: ٢٤٠، شرح المفصل: ٢/ ٥٧، شرح الجمل لأبن عصفور: ١/ ٣٣٤.
[٢] شرح الرضي: ٦٤/٢.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٣٥-٥٤.

الفعل، وليس بفعل، ولكنّهُنّ أُنزلَنمنزلة ما يستغني به الاسم من الفعل، فإجْرِه كما أجرته العرب وإستحسنت»[٤] . كما ِلتهج هذه العِلّة ابن الورّ اق، وابن بابشاذ ، وابن يعيش، وابن عصفور[٥]. ومن هنا فالنحاة نظروا الى قوة العمل، لأن ما يشبه الفعل ضعيف لايرقى الى عمل الفعل؛ لذلك نزل عنه مرتبة في القوة فلم يجز عندهم تقدّم الحال على عامله المتضمّن معنى الفعل.

٣. عِلّ ة وجوب حذف العامل في الحال ِذا كان فعلاً في الكلام دلالة عليه:-

يحذف العامل في الحال وجوباً ِذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه نحو: راشداً مهدياً، والتقدير اذهب راشداً مهدياً، وأخذته بدرهم فصاعداً، والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً[١].

وعلل الرضي ذلك بقوله: «والعِلّة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا، مما هو حال، كثرة ِلد تعماله»[٢]. والحقُّ أن ما اعتل به الرضي هنا له أصل في عِلّ ة سيبويه، ِلذ قال: « حذفوا الفعل لكثرة ِلستعمالهم ّياه، ولأنّهم أمنوا أن يكون على الباء، ولو قُلت: أخذتُه بصاعد كان قبيحاً، لأنّه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنّه قال: أخذته بدرهم، فزاد الثمن صاعداً، أو ذهب صاعداً»[٣]. وهذا ما أكّده ابن يعيش فالحذف عنده تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٤]، وحسُ َنذلك عنده لأمن اللّ بس، وقبح عطفه على الباء[٥]. ومن الجدير بالذكر هنا أنّه قد تكرر لدى الرضي عزو بعض الحذف في الكلام الى كثرة الاستعمال[٦]. فهي عنده من العلل المتصلة بالحذف للِ تساع، وهذا دليل على ِعتماده واقع لغة العرب واحتكامه الى منطقهم.

٧. التمييز

١. عِلّة الأصل في التمييز التنكير:-

---

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٤/٢.
[٥] ينظر: علل النحو: ٢٤٠، المقدمة المحتسبة: ٣١٤/٢، شرح المفصل: ٥٧/٢، شرح الجمل: ٣٣٤/١-٣٣٥.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٩٠، شرح المفصل: ٦٨/٢، شرح الجمل: ٤١٦/٢.
[٢] شرح الرضي: ٨٧/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٩٠/١.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٢-٦٩.
[٥] نفسه: ٢/ ٦٨-٦٩.
[٦] ينظر: شرح الرضي: ٣٠٤/١، ٣٠٨/١-٣٠٩، ٣٦٠/١، ٣٣٧/١، وغيرها.

اشترط النحاة في التمييز التنكير وهو الاصل[1]. وقد ذكر الرضي ذلك معللاً: «وأصل التمييز التنكير، لمثل ما قلنا في الحال وهو أنّ المقصود رفع الابهام، وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل ، فلو عُرِّف ، وقع التعريف ضائعاً»[2].

وهذا يعني أنّ المقصود من التمييز هو رفع الأبهام، وهذا لايحصل الاّ بالنكرة لشيوعها ولو كان معرفة لما حصلت الفائدة لتخصيصها، وهذا الكلام قريبٌ من عِلّة المبرّد في ذلك ،اذ قال: «ولم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة، لأنّه اذا كان معروفاً كان مخصوصاً ، واذا كان منكوراً، كان شائعاً في نوعه»[3].

فالغرض من الاتيان بالتمييز التفسير والتبيين، ولو عُرّف لوقع ضائعاً لأنه مخصوص، وأمّا التنكير فهو شائع في نوعه، وعِلّة ابن بابشاذ في ذلك هي: «شبهه بالحال لأنّه مُبيّن كتبين الحال، واختلفت الطريقتان فالحال لتبيين هيأة الفاعل والمفعول والتمييز لتبيين جنس الشيء المفسَّر في نفسه»[4] فوجب أن يكون نكرة، وتابعه في ذلك الأنباري[5]. ويرى ابن يعيش عِلّة ذلك من وجوه ثلاثة هي: «لأنّه واحد في معنى الجمع ألا تراك اذا قلت : عندي عشرون درهماً ، معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا معنى الاشتراك فهو نكرة، ووجهٍ ثانٍ- أنّ التمييز يشبه الحال وذلك أنّ كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام... ووجه ثالث – أنّ المراد مابّين النوع، فبّين بالنكرة لأنّها أخف الاسماء»[1].

والحقُّ أن ما ذهب اليه الرضي هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فأجازوا كونه معرفة، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[البقرة: من الآية:١٣٠]، وقولهم (بطِرَ عيشه) وغيرها، ومعنى ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ عند البصريين سفهها او سَفِه في نفسه، و(بَطِرَ عيشه) بمعنى : وفي عيشه[2].

والراجح عندنا من تعليلات النحاة هو ما اعتل به الرضي؛ لأنّه الغرض من الاتيان بالتمييز هو ازالة الإبهام، وهذا لايحدث الاّ بالنكرة لشيوعها، وبذلك فقد اعتمد واقع لغة العرب، وذهب الى جهة المعنى.

٢. علّة امتناع تقدّم التمييز على عامله اذا كان معنى فعل:-

---

[1] ينظر: شرح المفصل :٢/ ٧٠، اوضح المسالك: ١٣١، معاني النحو: ٧٤٥/٢.
[2] شرح الرضي: ٢/ ١٠٨.
[3] المقتضب: ٣٢/٣.
[4] المقدمة المحتسبة: ٣١٦/٢.
[5] ينظر: اسرار العربية: ١٩٩.
[1] شرح المفصل: ٧٠/٢.
[2] ينظر: شرح الرضي: ١٠٨/٢.

ولايجوز عند سيبويه تقدّم التمييز على عامله سواء كان العامل فعلاً ، او معنى، فلا يجوز، عرقاً تصبّب زيد، ولا سمناً عندي منوان[٣].

وعِلّة ذلك بيّنها الرضي بقوله: « لايتقدّم التمييز على عامله، إذا كان من تمام الاسم إتفاقاً ... وإنما لم يتقدّم ، لأن عامله اسم جامد، ضعيف العمل، مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، وهي كونه تامّاً، كما أنَّ الفعل يتم بفاعله»[٤]. وقال في موضع آخر: «وتقديمه مما يخلّ بهذا المعنى، فلمّا كان تقديمه يتضمّن إبطال الغرض من جعله تمييزاً لم يستقم»[٥]. ويتضح من عِلّة الرضي أنّه لايجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل معنى الفعل والسبب في ذلك ضعف مشابهته للفعل، ولم يصرّح الرضي بجاوز ذلك، إذا كان العامل في التمييز فعلاً، لكنّه يُفهم من كلامه.

أما سيبويه فلم يُجز تقديم التمييز فعلاً كان العامل فيه أو معنى، وعلل ذلك بقوله: « ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً إمتلأت، كما لايُقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الاسماء لأنها ليس كالفاعل، وذلك لأنّه فعل لايتعدى الى مفعول وإنما هو بمنزلة الإ نفعال، وإنما أصله، إمتلأت من الماء، و تفقأت من الشحم، فحذف هذا إستخفافاً ، وكان الفعل أجدر أن يتعدّى إذا كان هذاينفُذ وهو في أنّهم ضعّفوه مثله»[١] . فامتنع التقديم لأن المنصوب على التمييز هو الفاعل في المعنى، فإذا قلت: تصبّب زيدٌعرقاً ، كان الفعل في المعنىللعرق لا لزيد، فلمّا كان كذلك لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً[٢]. والفاعل عندهم لايتقدّم على فعله. أما عند ابن الورّاق فالعلّة هي: «أنّه لايجوز أن تُقدّم شيئاً من التمييز على ما قبله، لأن العامل فيه ضعيف لأنّه ليس بفعل متصرف، والمنصوب به مفعول في الحقيقة، فلذلك ضعُفَ تقديمه»[٣]. وجلّ النحاة على عِلّة سيبويه فقد إعتمدها ابن بابشاذ، والجرجاني، ورجحّها الأنباري، وذكرها ابن يعيش والاشموني[٤].

وحقيقة الأمر أنّ الإتفاق جارٍ على إمتناع تقدّم التمييز إذا كان عامله غير الفعل، أمّا إذا كان العامل فعلاً ففيه خلاف[٥] . فمذهب سيبويه إمتناع التقديم في هذا الباب، وإنْ كان العامل فعلاً ؛ لأجل أن المنصوب هنا هو فاعل في المعنى فلو قدّمناه

---

[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٥/١، شرح المفصل: ٧٥/٢-٧٦.
[٤] شرح الرضي: ١٠٧/٢.
[٥] نفسه: ١٠٨/٢.
[١] كتاب سيبويه: ٢٠٥/١.
[٢] ينظر: المقتصد: ٢/ ٦٩٤-٦٩٥، اسرار العربية: ١٩٦-١٩٧، شرح المفصل: ٧٤/٢.
[٣] علل النحو: ٢٥٤.
[٤] ينظر: المقدمة: ٢/ ٣١٧، المقتصد: ٦٩٤/٢، أسرار العربية:١٩٧، شرح المفصل: ٧٤/٢، شرح الاشموني: ٢٦٥/١-٢٦٦.
[٥] ينظر: علل النحو: ٢٥٤.

لأوقعناه، موقعاً لايقع فيه الفاعل[١]. أمّا ابو عثمان المازني والمبرّد ومَنْ وافقهما، فذهبوا الى جواز التقديم على العامل إذا كان فعلاً، واستدلّوا بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراقِ حبيبَها ما كادَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

فجاز ذلك لأنّه فعل متصرّف[٢]. قال المبرّد: «واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرّف الفعل فقلت:تفقأتَ شحماً، وتصببت عرقاً ، فإنْ شِئت قدّمت»[٣].

والأَرجح في هذه الأقوال ما ذهب اليه سيبويه، أمّا ما إستدلّ به المازني والمبرّد فلا حُجّة فيه لقلّته وشذوذه، فضلاً عن رواية أَخرى للبيت هي: وماكادَ نفسي بالفراقِ تطيبُ.[٤]

إلاّ أنّ عِلّة سيبويه ليست بمرضيّة عند الرضي، فلربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يُرعى ذلك الأصل، كما في مفعول مالم يُسمَّ فاعله، كان له، لمّا كان منصوباً ، أن يتقدّم على الفعل، فلمّا قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل[٥]. وربما كان قول الرضي هذا، مما إنفرد به من تعليلات.

٣.عِلّة ترك الجر في تمييز ألفاظ العقود:-

لا يأتي تمييز ألفاظ العقود مجروراً، بل يأتي مفرداً منصوباً[٦]. والعلّة في ذلك بيّنها الرضي بقوله: «وكذا تركوا الجر، في الاغلب ، في العدد الذي آخره نون الجمع، كـ(عشرون)، وأخواته، مع أنّه كثير الاستعمال أيضاً، وذلك لأن النون فيها ليست بنون الجمع حقيقةً، بل مشابهة لها، فلم تُحذف في الاضافة حذف نوع الجمع لمباينتها إيّاها، ولم تثبت معها؛ لمشابهتها لنون الجمع، فتعذّرت الاضافة لتعذّر إثبات النون معها، وحذفها»[١].

وهذا يعني أنّ الإضافة إمتنعت هاهنا عند الرضي؛ لأن النون في هذه الاعداد ليست نون جمع حقيقة، وإنما شُبّهت بها، فلم تجرِ مجرى نون الجمع في الحذف عند الاضافة، وثبات النون منع الاسم من الاضافة. وقالها ابن يعيش بعبارة أخرى هي أنّه «آذن ذلك بإكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الإضافة فنُصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول»[٢]. وكان سيبويه قد قد أوضح ذلك قائلاً: «وتكون النون لازمةً له، كما كان

---

[١] ينظر: علل النحو: ٢٥٤-٢٥٥، أسرار العربية: ١٩٦-١٩٧، شرح المفصل: ٧٤/٢

[٢] ينظر: علل النحو: ٢٥٥، المقتصد: ٦٩٤/٢-٦٩٥، أسرار العربية: ١٩٦، والبيت للمخبل السعدي في الخصائص :٣٨٤/٢.

[٣] المقتضب: ٣٦/٣.

[٤] ينظر: أسرار العربية: ١٩٧، شرح المفصل: ٧٤/٢.

[٥] ينظر: شرح الرضي: ١٠٨/٢.

[٦] ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٢-٧١، شرح ابن عقيل: ٤١١/٢.

[١] شرح الرضي: ٩٤/٢، وينظر: نفسه: ٣٧٥/٣.

[٢] شرح المفصل: ٧٢/٢.

ترك التنوين لازماً للثلاثة الى العشرة. ولما فعلوا هذا بهذه الاسماء وألزموها وجهاً واحداً، لأنّها ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شُبهّت بها، فلم تقوَ تلك القوة، ولم يجز حيث جاوزت أدنى العُقود فيما تُبّنُ به من أي ضِنْ فِالعددُالاّ أن يكون لفظه واحداً، ولا تكون فيه الألف واللام»[٣]. فهم ألزموها النون ولم يجيزوا لِضافتها فيقولوا: عِشرو درهم، كما قالوا في الصفة ضاربون زيداً وضاربو زيدٍ وحسنون وجهاً وحسنو وجوهٍ لأن عشرين وأخواتها، لم تقوَ قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فأُلزمت طريقاً واحداً[٤].

وعِلّة سيبويه هذه كما لِعتمدها الرضي، فقد لِعتمدها من سبقوا ليضاً امثال المبرد، وابن الوراق وابن يعيش[٥]. أما الشيخ خالد الأزهري فقد بّين عِلّته بقوله: « ولما وجب النصب فيما كان (كـ: عشرين درهماً) ولمتنع جره، لأنّه يضاف الى غير التمييز نحو (عشري رجلٍ)، فلو أُضيف الى التمييز لزم الألتباس، فلا يُعلم هل تمييز أو لا؟ ولم يعكس الأمر دفعاً لِإضافة الشيء الى نفسه، لأن العدد هو التمييز في المعنى»[١]. والحقّ أن ما ذهب اليه سيبويه وتابعه فيه الرضي أقرب الى واقع اللغة، لأن عشرين وأخواته، ليسوا جمعاً حقيقة، ولما ملحقات بجمع المذكر السالم فلما لِمتنعت الإضافة بسبب منع حذف النون، وجب نصب ما بعدها على التمييز.

٨. المستثنى

١. عِلّة لزوم نصب المستثنى بعد (ماخلا وماعدا):-

لِذا دخلت (ما) المصدر يةعلى (خلا وعدا) نحو: قام القوم ماخلا زيداً وماعدا بكراً، فلا يكون بعدها الاّ النصب، وامتنع الجر[٢]. وقد علل الرضي لزوم النصب هنا قائلاً: «لِما لزم النصب بعدهما، لأن (ما) مصدرية، وهي تدخل على الفعلية غالباً، وفي الاسمية قليلاً ، وليس بعدها لِسمية، فتتعّين الفعلية، فتتعّين كونهما فعلين، فوجب النصب»[٣]. ولم يكن الرضي أوّ ل من لِستعمل هذه العِلّة بل سبقه لِيها سيبويه ، اذ قال: «فإذا قلت: ماخلا فليس فيه الاّ النصبُ، لأنّ ما اسم ولاتكون صلتها الاّ الفعل هاهنا، وهي (ما) التي في قولك: افعل ما فعلت»[٤] . وقد لِعتمد هذه العِلّة جلّ

---

[٣] كتاب سيبويه: ٢٠٧/١.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٧/١ هامش السيرافي رقم (٢).
[٥] ينظر: المقتضب:٣/ ٣٢-٣٣، علل النحو: ٢٥٤، شرح المفصل: ٧٢/٢.
[١] شرح التصريح: ٦٢/١.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥٠/٢، علل النحو: ٢٤٩، شرح المفصل: ٧٨/٢، الاستغناء في الاستثناء للقرافي:٢٩، وقد أجاز الكسائي والجرمي والفارسي وأبن جنّي وغيرهم (الجر على الحرفية) ينظر: شرح الجمل:٢/ ٢٦٠، مغني اللبيب: ١٧٩/١.
[٣] شرح الرضي/ ١٢٤/٢..
[٤] كتاب سيبويه: ٣٥/٢.

النحاة بعد سيبويه ، كالمبرد، وابن الورّاق، والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن هشام[١].

٢. عِلّة نصب المستثنى دون المستثنى منه:-

الأصل في المستثنى أن يكون منصوباً[٢]. لإخراجه مما أُدخل فيه الأول أي: المستثنى منه، فهو ِلخراج بعض من كل[٣] . وقد بيّن الرضي عِلّة ذلك بقوله: « ولما أُعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى؛ لأنّه الجزء الاول، والمستثنى صار في حِزِ الفضلات فأعرب بالنصب»[٤].

وهذا يعني أن المستثنى قد خرج مما أُدخل فيه المستثنى منه، فجاء بعد تمام الكلام فصار في حكم الفضلة فناسبه النصب، وهذه العِلّة من قبيل المطابقة او المشاكلة في الألفاظ، وأصل هذه العِلّة ما نقله سيبويه عن الخليل اذ قال: «هذا باب لايكون المستثنى فيه الاّ نصباً؛ لأنّه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم، حين قلت له: عشرون درهماً، وهذا قول الخليل- رحمه الله- وذلك قولك: أتاني القوم الاّ أباك، ومررت بالقوم الاّ أباك، والقوم فيها الاّ أباك، وانتصب الاب ِلـ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُمِلَتْ عليه وعمل فيها»[٥]. وقال الخليل في مكان آخر: «والنصب بالاستثناء قولهم: خرج القوم الاّ زيداً، وقام الناسُ الاّ محمداً، نصبت زيداً ومحمداً؛ لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم، فأُخرجا من عددهم»[١]. وممن انتهج هذه العِلّة الأخفش، وابن يعيش[٢]. ورجّحها ابن عصفور، ِلـ قال: «ومنهم من ذهب الى أنّ ـه ِلتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز»[٣].

وذهب المبرّد، والزجاج وجماعة من الكوفيين الى أنّ العامل في المستثنى النصب هو (الاّ) بمعنى (استثني)[٤]. أي أنّ هم شبّهوا المستثنى بالمفعول به نُصب بـ(الاّ) التي بمعنى (استثني)، وقد رُ دَّ هذا القول، بأن (غير) تُنصب على الاستثناء أيضاً نحو: قام القوم غير زيد، ولما قلّونا استثني غير زيد فَسَدَ المعنى وليس قبل

---

[١] ينظر: المقتضب:٤/٤٢٧، علل النحو: ٢٥٩-٢٦٠، اسرار العربية: ٢١٢، شرح المفصل: ٢٠/٧٨، المقرّب: ١٨٤، مغني اللّبيب: ١/١٧٩.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٢/٧٦.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه:٢/٣٣٠، اسرار العربية: ٢٠١، المقرّب: ١٨٣.
[٤] شرح الرضي: ٢/ ١٣٣.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/٣٣٠-٣٣١.
[١] الجمل في النحو للخليل بن احمد الفراهيدي: ٧٦.
[٢] ينظر: معاني القرآن: الاخفش: ١/٥٧، شرح المفصل: ٢/٧٧.
[٣] شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٥٤.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/٤٩٠، النكت للأعلم الشنتمري: ١/٤٤٣، أسرار العربية: ٢٠١/٢٠٣، الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ١/٢٦٠، شرح الجمل: ٢/ ٢٥٢.

(غير) حرف يقوم مقام الناصب، ولأن فيه معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لايجوز[٥].

أمّا ابن الورّاق فيرى وجوب النصب هاهنا لإ متناع البدل، إذ قال: «إن قال قائل : لِمَ وجب أن يُنصب المستثنى من الموجب، نحو: جاءني القوم الاّ زيداً ولم يُجزْ البَدَ لُمنه... فالجواب في ذلك : أنَّ البدلَ مستحيلٌ وذلك أن المبدَلَ مِنْه يجوزُ أنْ يُقَوَّ كأَنّ ه ليس في الكلام، وإذا قدّمنا الكلام على هذا، صار اللفظ: جاءني الاّ زيدٌ لأنّه يُوجبُمجيء العالم بأجمعِ هم إليه سوى زيدٍ»[٦]. وذهب السيرافي، وابن الباذش الى أنّه منصوب بالفعل بواسطة (الاّ)، وانتصب (غير) وما في معناه بالفعل دون واسطة، ورُ دّهذا المذهب بأنّ الاسماءُ تُنصب بعد الاّ وإن لم يتقدمّها فعل نحو: القوم اخوتك الاّ زيد[٧]. وذهب الكسائي الى أنّه منتصب لمخالفته الأول،

---

[٥] ينظر: علل النحو: ٢٥٦، النكت: ٤٤٣/١، شرح المفصل: ٧٦/٢، شرح الجمل: ٢٥٢/٢-٢٥٣.
[٦] علل النحو: ٢٥٦.
[٧] ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٢٥٣.

لأن تأويله: قام القوم الاّ زيداً لم يقمْ، وأُرجعَ هذا القول الى قول سيبويه، وهو مردود من الفرآء لأن الخلاف لو كان يُوجِب لأوجبه في قولك : قام زيد لا عمرو، لأن ما بعد (لا) مخالفٌ لما قبلها[1]

أمّا الفرآء فيرى أنّ (الاّ) مركبة من (إن) المؤكدة، و(الا) العاطفة ثم أُدغمتا فصارت (الاّ) فهي تُنصب في الايجابِ اعتباراً بـ(أن) وترفع في النفيِ اعتباراً ب(لا)[2]. ولاشك في أنّ علّة الرضي والتي مصدرها سيبويه أرصن من غيرها من التعليلات وأوضح، لأنها قائمة على المنطق والمعنى.

٣. عِلّة اشتغال العامل بأحد المستثنيات ونصب الاخريات إذا تكررت في الاستثناء المفرّغ:-

إذا تكررت المستثنيات بعد الاستثناء المفرّغ فالحكم اشتغال العامل بواحد منها ونصب ماعداه، نحو: ما أتاني الاّ زيدٌ الاّ عمراً، الاّ بكراً[3]. فلا يجوز رفع المستثنيات جميعها[4]. وعلّة ذلك بيّنها الرضي بقوله: « وإن كان الاستثناء مفرّغاً شُغِلَ العاملُ ببعضها، أيها كان، ونُصب ماسواه على الاستثناء، لإمتناع شُغل العامل بأكثر من واحد، ولامتناع الابدال أيضاً ، فلم يبقَ الاّ النصب على الا ستثناء، نحو: (ماجاءني إلاّ زيدٌ الاّ عمراً إلاّ بكراً إلاّ خالداً) »[5].

فلا يجوز رفع المستثنيات جميعاً هنا، لأن الفعل يعمل في أحدها ولا يجوز في غيره، لأنّ الرفع يوهم بأن أحدها بدلٌ من الآخر وهذا لايجوز «لأن الثاني ليس الأول ولا بعضاً له، وليس مشتملاً عليه، مع أنّه ليس المراد أن يثبت للثاني مانفي من الأول فيبدل منه، وإنما المعنى على أنهما لم يدخلا في نفي الإتيان»[1].

وما اعتلّ به الرضي سبقه الى تقريره سيبويه، إذ قال: «من قِبل أنّ المستثنى لايكون بدلاً من المستثنى وذلك أنّك لاتُريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر»[2] فالمستثنيان وإن اشتركا في معنى الاستثناء، الاّ أنّه خلف بينهما في الاعراب برفع الأول ونصب الآخر تصحيحاً للفظ[3]. وذلك أن المستثنى منه محذوف فبقي الفعل بدون فاعل، فارتفع أحدهما بأنّه فاعل، وإمتنع الرفع في غيره، لأن المرفوع بعد (الاّ) يرفع على وجهين: إمّا أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرّغ، وإمّا أن

---

[1] ينظر: شرح المفصّل: ٧٧/٢، شرح الجمل: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.
[2] ينظر: أسرار العربية: ٢٠١-٢٠٢، شرح المفصل: ٢/ ٧٦-٧٧.
[3] ينظر: شرح المفصل: ٩٢/٢، المقرّب: ١٨٨، شرح ابن عقيل: ٦٠٧/١-٦٠٨.
[4] ينظر: كتاب سيبويه : ٣٣٨/٢، شرح المفصل: ٩٢/٢.
[5] شرح الرضي: ١٥٠/٢.
[1] شرح المفصل: ٩٢/٢.
[2] كتاب سيبويه: ٣٣٨/٢.
[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٩/٢ هامش رقم (١)، النكت: ٤٥٩/١.

رُفع بدلاً ، ولايجوز هنا الوجهان المذكوران، لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل المفرّغ له ولايكون بدلاً[٤]. واعتمد ابو بكر بن السرّاج عِلّة سيبويه[٥]. والمدقق في عِلّة الرضي ومصدرها سيبويه يجد أنّه ذكر علتين لحكم واحد، وهذه سمة من سمات منهجه في التعليل النحوي.

٤. عِلّة التصاب (سوى) في الاستثناء :

مما يلتزم فيه النصب في الاستثناء (سوى)[٦]. وعِلّة ذلك أوردها الرضي بقوله: « لما التصب (سوى)؛ لأنّه في الأصل صفة ظرف مكان، وهو (مكاناً) ، قال تعالى ﴿مَكَانًا سِوًى﴾[١] أي : مستوياً، ثم حذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف»[٢].

معنى ذلك أنّ ما أوجب نصب (سوى) هو ظرفيتها فهي في الأصل من ظروف الامكنة ومعناها كمعنى مكانك فتقول: جاءني رجلٌ سواك: أي مكانك فتنصب سواك لأنّه ظرف[٣]. ولم يصرّح سيبويه بعلة ذلك، لكنّها تُفهم من كلامه، اذ قال: «وأمّا أتاني لقوم سِواكَ، فزعم الخليل –رحمه الله- أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك ، الاّ أنّ في سِواكَ معنى الاستثناء»[٤]، وقال ايضاً: «ويدلّك على أن سواءَك...بمنزلة الظروف، أنّك تقول: مررتُ بمن سواءَك وعلى من سواءك»[٥]. وما نقله سيبويه عن شيخه الخليل يؤكد أنّ الأصل في (سوى) الظرفية المكانية، فناسبها وجود النصب، مما يدل على متابعة الرضي لسيبويه. ونهج هذا النهج المبرّد، وابن السرّاج، وابن الورّاق، والأنباري، وابن عصفور[٦]. ولو أنعمنا النظر في (سوى) لوجدناها ظرفاً في الأصل؛ لأن (سوى) بالألف المقصورة يكون بمعنيين الأول بمعنى نفسه الشيء، والثاني: يكون بمعنى (غير)[٧]. زيادةً على ذلك استدل النحاة على ظرفيتها بأمرين : الأول انها تقع صلة فتقول جاءني الذي سواك،

---

[٤] ينظر: النكت: ٤٥٩/١، شرح المفصل: ٩٢/٢.
[٥] ينظر: الاصول في النحو: ٣٤٥/١.
[٦] ينظر: الاصول في النحو: ٣٥٠/١، علل النحو: ٢٦٠.
[١] طه: من الآية: ٥٨.
[٢] شرح الرضي: ١٦٢/٢.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٨٣/٢.
[٤] كتاب سيبويه: ٣٥٠/٢.
[٥] نفسه: ٤٠٩/١.
[٦] ينظر: المقتضب: ٣٤٩/٤، ٣٩١، الاصول في النحو: ٣٥٠/١، علل النحو: ٢٦٠، أسرار العربية: ٢٠٧، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٩/٢، ٢٥٩.
[٧] ينظر: لسان العرب: ٢٤٦ مادة (سوا).

ورأيت الذي سواك، ومررتُبالذي سواك، والآخر / ان العامل يتخطاها، ويعمل فيما بعدها، وهذا لايكون في الأسماء[٨].

٩. النداء

١. عِلّة بناء المنادى المفرد المعرفة:-

يُبنى المنادى المفرد المعرفة على ماُرفع به[١]. وعِلّة ذلك عند الرضي هي: «لوقوعه موقع الكاف الإسمية، المشابهة لفظاً ومعنىً، لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً، وذلك لأن (يازيدُ) بمنزلة (ادعوك)، وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظاً ومعنى، وإنما قلنا ذلك؛ لما تقرّر أن الاسم لايُبنى الاّ لمشابهة الحرف بوجه، أو الفعل، ولايُبنى لمشابهة الاسم المبني»[٢]. وهذه عِلّة مشابهة وهي «تقوم على اكتساب المتشابهين حكماً واحداً»[٣].

أما عند سيبويه فالعِلّة هي مشابهة الأصوات، إذ قال: «فأمّا المفرد إذا كان منادى، فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنّه كثُر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حوب، وما أشبهه»[٤]. وقد تابع سيبويه في عِلّته جماعة من النحويين، كالأخفش، والسيرافي، والأعلم، والأنباري وأبي البقاء العكبري في أحد وجهي اعتلالهما، وابن عصفور[٥] . ومما تقدّم يتّضح الإختلاف بين عِلّة الرضي، وعِلّة سيبويه، من جهة أن سيبويه يرى أنّ سبب البناء هو مشابهة الأصوات، وأمّا الرضي فيرى أن السبب هو مشابهة المضمرات بناءاً.

وقد رجّح باحث معاصر عِلّة سيبويه، بزعمه أن المنادى أقرب الى الأصوات منه الى الضمائر لعدم الحاجة الى التقدير والتأويل الذي قد يكون بعيداً عن الحقيقة[١]. وقال آخر « هذا تعليل غير مقبول إذ لم ينقطع الصوت عند المفرد المعرفة ولا ينقطع عند المفرد النكرة، ولم ينقطع الصوت عند المفرد ولا ينقطع عند المضاف أو الشبيه به»[٢]. ولعل أصل عِلّة الرضي ما قاله ابن السراّ ج ،إذ قال : «وأمّا السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن، الا ترى أنّه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات، والاسماء إنما جعلت الغيبة لاتقول: قام زيد وانت تُحِدّث زيداً

---

[٨] ينظر: شرح المفصّل: ٢/ ٨٣.
[١] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٤٠١، ٤٠٣، شرح المفصل: ١/١٢٨-١٢٩.
[٢] شرح الرضي: ١/٣١٥.
[٣] علل النحو: ٦٧.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ١٨٥.
[٥] ينظر: معاني القرآني: الأخفش: ١/ ٥٨، شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٣، النكت: ١/ ٣٧٣، اسرار العربية: ٢٢٤-٢٢٥، اللباب: ١/٣٣٠-٣٣١، شرح الجمل: ١/ ٨٧-٨٨.
[١] ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٩.
[٢] ابو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٣-١٩٤.

عن نفسه، ولما تقول: قمتَ ياهذا، فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت، والكاف، وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف، بُني»[٣]. وممن قال بهذهِ العِلّة أيضاً المبرّد، وابو علي الفارسي، وابن الورّاق، والأعلم، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والجامي[٤]. وما اعتل به الرضي هو ما أطلق عليه مصنفو العلل (عِلّة العِلّة أو العلل الثواني)[٥]، والتي يزخر بها شرح الرضي على الكافية.

٢. عِلّة امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة:-

بُني المنادى المفرد المعرفة للمشابهة مع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الخطاب الحرفية[٦]. أمّا اذا كان المنادى مضافاً نحو: ياعبَد اللهِ، أو شبيهاً به نحو:ياطالعاً جبلاً، أو نكرة غير مقصودة نحو : يارجُلاً خذ بيدي، فالأصل النصب الى النداء[٧].وعِلّة ذلك بّينها الرضي بقوله: «وأمّا المضاف والمضارع له، فلم يُنيا؛ لأنهما ليسا كالكاف افراداً ، ولم يُبَنالمفرد المنكّر؛ لأنّه ليس مثلها تعريفاً، ولم يقع موقعها»[١] . ولنا ملاحظتان على هذه العلة: الأولى:انّه علل أولاً للمضاف والمضارع له، بأنّهما لايشبهان الكاف افراداً، وهذه الكاف مشبهة لكاف ذلك الحرفية، والأ خرى:انّه علل للنكرة غير المقصودة فإنها ليست كالكاف تعريفاً، وبذلك فالعلل عنده تتوالى في موضع واحد. أمّا سيبويه فقد نقل عِلّة ذلك عن شيخه الخليل، اذ قال: «وزعم الخليل -رحمة الله- أنّهم نصبوا المضاف نحو: ياعبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يارجلاً صالحاً، حين طال الكلام كما نصبوا: هو قبلك ، وهو بعدك»[٢]. وقال في موضع آخر : «وقال الخليل –رحمه الله- اذا أردت النكرة فوصفت أو لم توصف فهذهِ منصوبة، لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال، نصب ورُ ّدالى الأصل»[٣]. ولنا على قول سيبويه ملاحظة وهي: انّه تكلّم على المضاف والشبيه به. ولماّ كانا تركيباً طويلاً في الكلام عمد العرب الى حذف التنوين منه بنصبه بالفتحة، وهي أخف الحركات، تخفيفاً للجهد الحاصل من

---

[٣] الاصول في النحو: ١/ ٤٠٤-٤٠٥.
[٤] ينظر: المقتضب: ٢٠٤/٤، المتقصد: ٧٦١/٢، علل النحو: ١٩٥-١٩٦، النكت: ٣٧٣/١، أسرار العربية: ٢٠٤-٢٠٥، الانصاف: ٣٢٤/١-٣٢٥، اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري: ٣٣١/١، شرح المفصل: ١٢٩/١، الايضاح في شرح المفصل: ٢٥٢/١-٢٥٣ وشرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب: ٩١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٨٦-٨٧، الفوائد الضيائية: ٣٢٦/١.
[٥] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٣٥، ٥٤، علل النحو: ٢٣.
[٦] ينظر: المقتصد: ٢/ ٧٦٧، شرح الرضي: ١/ ٣١٥.
[٧] ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٥٨/١، الاصول في النحو : ٤٢٠/١، شرح المفصل: ١٢٩/١.
[١] شرح الرضي: ٣١٥/١.
[٢] كتاب سيبويه: ٢/ ١٨٢-١٨٣.
[٣] كتاب سيبويه: ١٩٩/٢.

طول الكلام، هذا أولاً، ثُم ان العرب جعلوا النكرة غير المقصود بمنزلة المضاف لذلك أُعطيت التنوين لتكون نظيرة له. وقد ذهب الى هذا بعض المحدثين[٤].

والتعليل بطول الكلام سار عليه الكسائي من الكوفيين متابعاً لسيبويه، إذ قال: « وإنّما نُصب المضاف لطوله»[٥]، ونقلها ابن السرّاج من البصريين[٦]. ومن الواضح أن الرضي على الرغم من اعتماده كثيراً على آراء سيبويه في كتابه، لا يلتزم هذه المتابعة له، وربّما ينفرد بآرائه متخذاً مذهباً خاصّاً به.

٣. عِلّة اختيار نصب المنادى الموصوف بـ(ابن) المضاف الى علم:-

إذا وُصِفَ المنادى العلم بـ(ابن) أو بـ(إبنة) المضافين الى علم، جاز في المنادى الإتباع، فتقول: يازيدَ بنَ عمرو، بإتباع الموصوف الصفة[١]، وقد وصفه ابن يعيش بالغرابة لأن حق الصفة ان تتبع الموصوف[٢].

واختار الرضي فتح المنادى مع هذه الشروط، وعلل ذلك بقوله: « وإنّما أُختير فتح المنادى مع هذه الشروط، لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحة، وسهّل ذلك كون الفتحة حركته المستحقّة في الاصل، لكونه مفعولاً»[٣]. وإذا أنعمنا النظر في هذه العِلّة لوجدناها من العلل الثواني، فهو يعلل اختيار الفتح؛ لكثرة استعماله موصوفاً بـ(ابن)، وعمد الى الفتح لأ مرين، الأول: لأنها أسهل الحركات، والآخر: لأنها الأصل في الحركة، إذ هو مفعول في الأصل، وهو ما قرّره سيبويه من قبل في «باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد»[٤]. فهو يرى إنما يكون النصب هنا؛ لإتباع المنادى لصفته وهي: (ابن) فاتبعوا حركة الدال من (زيد) حركة النون من (ابن) فجعلوهما كالاسم الواحد، لكثرة إضافة العلم الى اسم أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً[٥]. ويسمّى هذا النوع من العلل «عِلّة كثرة استعمال وهي عِلّة يُستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف»[١]. وهي كثيرة الدوران عند العرب[٢]. والعِلّة نفسها نلمحها في كلام المبرد[٣]. كذلك اعتمدها

---

[٤] ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٧٧، فلسفة المنصوبات في النحو العربي (اطروحة)، عايد كريم علوان: ٢٦٥، الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه (رسالة) شامل راضي عفارة: ٢٢٣.
[٥] ينظر: شرح الرضي: ٣١٤/١.
[٦] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٤٢٠-٤٢١.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٥/٢.
[٢] نفسه: ٥/٢.
[٣] شرح الرضي: ١/ ٣٣٧.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٠٣/٢.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٣/٢-٢٠٤، ٤٠٤/٣، ٥٠٤/٣، ٥٠٧.
[١] علل النحو: ٦٨.
[٢] ينظر: شرح المفصل : ١٠٢/٤.

ابن السرّاج، وابن يعيش، وابن الحاجب، والجامي[٤] . ولعل السبب في اتباع الموصوف للصفة هو عامل الانسجام بين الحركات وتأثير بعضها ببعض، وهو ما يسمّى بالإتباع الحركي، وهو نوع من التأثّر الرجعي[٥].

٤. عِلّة امتناع البناء والاعراب في المنادى بدخول (الـ):

تقررّ لدى النحاة البصريين امتناع مافيه الألف واللام، الاّ اسم الجلالة نحو: يا الله اغفر لنا، وذهب الكوفيون الى جوازه[٦]. وتابع الرضي البصريين في مذهبهم معللاً ذلك بقوله: «لو دخل اللام المنادى ، فإمّا أنْ يُنى معها وهو بعيد، لكون اللام معاقبة للتنوين، فمن ثمَّ قلّ بناء الاسم معها كـ(الخمسة عشر) وأخواته، و(الآن)، فاستكره دخولها في المنادى المبني، وأمّا أن يُعرب، وهو أيضاً بعيد، لحصول عِلّة البناء، وهي وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله في الإفراد والتعريف»[٧].

فنداء مافيه الألف واللام ممتنع لدى الرضي، لإمتناع البناء والاعراب فيه، وهذه العِلّة من قبيل المشابهة، وهي عِلّة تزخر بها كتب المتقدين والمتأخرين من النحاة[١]. قال سيبويه: « ومن كلامهم أن يشّهوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»[٢]. أما عند سيبويه فالعِلّة للاستغناء، إذ قال: «وزعم الخليل –رحمه الله- أنّ الألف واللام لمّا منعهما أنْ يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنّه إذا قال: يارجل، ويا فاسق، فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة، لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وما اشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنّك لما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني عنهما كما استغنيت بقولك: اضرب عن لتضرب»[٣]. وعلى هذه العِلّة المبرد، والزجاجي، وابن الورّاق والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، والأزهري[٤]. الاّ أن عِلّة سيبويه ومن تابعه ليست بمرضية

---

[٣] ينظر: المقتضب: ٢٣١/٤.
[٤] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٤٢١، شرح المفصل: ٥/٢-٦، شرح الوافية: ١٩٦، الفوائد الضيائية: ١/ ٣٣٣-٣٣٤.
[٥] ينظر: الاصوات اللغوية لأبراهيم أنيس: ١٢٩، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٥٠.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥؛ الانصاف: ١/ ٣٣٥، ٣٣٨.
[٧] شرح الرضي: ٣٣٨/١.
[١] ينظر: المشابهة في النحو العربي . (رسالة) نعمان الابراهيمي: التمهيد: هـ، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٠٧.
[٢] كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧٨.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٧-١٩٨.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٩، الجمل للزجاجي: ١٦٢ وكتاب اللامات: ٥١-٥٢، علل النحو: ٢٠٢-٢٠٣، أسرار العربية: ٢٠٨، اللباب، ١/ ٣٣٤-٣٣٥، شرح المفصل: ٢/ ٨-٩، شرح الوافية: ١٩٤، شرح التصريح: ٢/ ٢٢٣.

عند الرضي « لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة، لايستنكر كما في (لقد) و (ألا إنّ) »[٥] . وهذا دليل واضح على اعتمادهِ ما هو (مسموع) عن العرب في عدم قبوله بعض تعليلات النحاة، وإن كان هذا النحوي سيبويه، الذي اعتمده كثيراً في شرحه على الكافية. وتعدُّهذه العِلّة من العلل التي تفرّ د بها الرضي، فكان على الرغم من اعتماده ترجيح الآراء بما يناسب منهجهِ الاّ أننا نجده في أحايين أخرى يدلي بدلوه مع غيره متخذاً لنفسه رأياً خاصاً به.

٥. عِلّة نداء اسم الجلالة (الله) وفيه الألف واللام:-

جوّز النحاة نداء اسم الجلالة على الرغم من وجود الألف واللام فقالوا: يااللهِ اغفر لنا[١]. وقد اورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: « ولما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذهِ اللام، لزومها للكلمة، فلا يُقال: (لاه) الاّ نادراً... وكونها بدلاً من همزة (إله) فلا يُجمع بينهما الاّ قليلاً»[٢]. وقال في موضع آخر: «الأكثر في (يا الله) قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أوّل الأمر أنّ الألف واللام خرجا عمّا كانا عليه في الأصل، وصارا كجزء الكلمة، حتى لا يُستكره اجتماع (يا) واللام فلو كانا بقيا على أصلهما، لسقطت الهمزة في الدّرْج، لأنّ همزة اللام المعرّفة همزة وصل»[٣]. وبذلك فهو يعلل بعلّة التعويض[٤] ، وهي من العلل التي تطرّد على كلام العرب « تقوم على افتراض أصل مقدّر حذف وعوّض عنه»[٥]. وما ذكره الرضي في عِلّته موافق لما ذكره سيبويه من قبل[٦]. وسار على هذه العِلّة غير واحد من علماء العربية، فقد اعتمدها ابن الورّاق، والأنباري، ابو البقاء العكبري، وابن يعيش، والجامي، والأزهري[٧]. وبعضهم من شرحها[٨]، وبعضهم من زاد عليها قال ابن الحاجب: «ويعلل أيضاً بأنّه لو قيل: « يا أُلها الله» أو ياهذا، لأطلق لفظ لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى أن يشيروا الى ما يستحيل عليه الإ شارة في التحقيق، ولو قيل (ياالاه) أو (يا اله) لغيّروا ولأزالوا ما قُصِدَ به التعظيم»[١].

---

[٥] شرح الرضي: ١/ ٣٣٨.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للشنتمري: ٣٠٥.
[٢] شرح الرضي: ٣٤٦/١.
[٣] شرح الرضي: ١/ ٣٤٨.
[٤] ينظر: علل النحو: ٧٠.
[٥] التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٧٠.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥.
[٧] ينظر: علل النحو: ٢٠٣-٢٠٤، اسرار العربية، ٢١٠-٢١١، اللباب : ١/ ٣٣٦، شرح المفصل: ٩/٢، الفوائد الضيائية: ٣٣٥-٣٣٦، شرح التصريح: ٢/ ٢٢٣.
[٨] ينظر: النكت: ١/ ٣٧٨.
[١] الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٤.

٦. عِلّة اِلصال الميم بلفظ الجلالة عند النداء (اللّهم):-

تقررّ لدى النحاة أن الميم في (اللّهم) عوضٌ من حرف النداء المحذوف[٢]. والعِلّة عند الرضي في ذلك هي لأنّه «لايحذف الحرف منه الاّ مع ابدال الميمين منه في آخره، نحو: (اللّهم)، وذلك لأن حقَّ مافيه الألف واللام أن يتوصل الى ندائه بـ(أي) أو بإسم الإشارة. فلمّا حُذفَت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها، لم يحذف الحرف منه، لئِلاّ يكون اِجحافاً»[٣]. وهذه عِلّة عوض، وأصلها ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في قوله «وقال الخليل –رحمه الله- اللّهم نداء، والميم هنا بدل من (يا)؛ فهي ههنا فيما زعم الخليل –رحمه الله- آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، الاّ أنّ الميم ههنا في الكلمة كما أنّ نون (المسلمين) في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنّه وقع عليها الإعراب»[٤]. فحذف حرف النداء جاء على شريطة التعويض «لأنّ نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حُذِفَ حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف اِنّما يكون للدليل»[٥].

وهذهِ مسألة خلافية، فقد ذهب البصريون ومن وافقهم مذهب الخليل، وعِلّته[١]. أمّا الكوفيون فذهبوا مذهب الفرآء، الذي يرى أنّ اصل (اللهم): (الله) ضُمّت اِليها (أُمَّ) أي: ياالله أُمَّنا بخير فكُثر في الكلام، فحذفوا بعضه للتحقيق[٢].

ومن المحدثين مَنْ يرى أنّ الأصل في لفظة (اللهم) آلوهيم، وهي من العبرية أو هي من قبيل المخلفات السامية في العربية[٣]. والراجح عندنا أصالة هذه الكلمة في العربية، فقد أُ ستخدمت للدعاء وغيره وهي مؤلفة من اِسمه تعالى، والميم المشدّة المعوضة عن (يا) النداء، كما نصّ على ذلك النحاة متقدمين ومتأخرين.

٧. عِلّة حذف ياء المتكلم في (يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ):-

ورد عن العرب حذف الياء في قولهم: يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ، والقياس عدم الحذف لأن المضاف الى الياء هنا ليس بمنادى[٤]. والعِلّة في ذلك عند الرضي للثِقَل الحاصل في التركيب، اِذ قال: «وأمّا حذفها في (يابن امَّ) و(يابن عمّ) فمحتمل للثِقَل

---

[٢] ينظر:كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٦، شرح المفصل: ١٦/٢، شرح الرضي، ١/ ٣٨٧-٣٨٨، ونفسه: ١/ ٣٤٩.
[٣] شرح الرضي: ١/ ٣٨٧-٣٨٨، وينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/١.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٦.
[٥] شرح التصريح: ٢٠٨/٢.
[١] ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٤، الاصول في النحو: ٤١٢/١، علل النحو: ٢٠٤، اسرار العربية: ٢١١-٢١٣، شرح المفصل: ٢/ ١٦-١٧.
[٢] ينظر: معاني القرآن – الفرآء- : ٢١٣/١، الانصاف: ١/ ٣٤١، شرح المفصل: ١٦/٢-١٧.
[٣] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د.مهدي المخزومي: ٢٦٠، الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه: ٢٠٨، ٢١٠.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٣، الاصول في النحو: ٤١٦/١، شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٤/٢.

الحاصل بالتركيب»[٥]. وتسمى هذه العِلّة عند مصنّفيها (عِلّة ثقل او استثقال)[٦]. وهي كثيرة الورود في كلام العرب، ومؤدّاها «أن يستثقلوا عبارةً او كلمةً أو حرفاً او حركةً»[٧]. ونظرت الدكتورة خديجة الحديثي الى هذه العِلّة من زاوية أُخرى فتراها عِلّة التخفيف نفسها، لذا قالت: «هذه العِلّة هي من حيث النتيجة عين عِلّة التخفيف او الاستخفاف»[١]. أمّا عند سيبويه فالعِلّة كثرة إستعمال، لذا قال: « وقالوا: يا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا اكثر في كلامهم من ياابن أبي، ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابنَ أُمّ و ياابنَ عمّ ،كأنّهم جعلوا الأوّل والآخر اسماً، ثم اضافوا الى الياء، كقولك: (يا احدَ عشر اقبلوا) وان شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم»[٢].

والحقُّ أنّهم اختلفوا في هذين الاسمين ياابن امَّ ويا ابن عمَّ، فمنهم من يجريه على القياس (اثبات الياء)[٣]، ومنهم من يجعله كالمنادى المضاف الى ياء المتكلم فيحذف الياء ويكتفي بالكسرة دالةً عليها، ومنهم من يبنيه على الفتح ويتبع آخره أوّله، ومنهم مَنْ يجعل مكان الياء ألفاً نحو: ياابن عّما، وانما فعلوا هذا بهذين الاسمين لكثرة الاستعمال[٤]. واعتمد عِلّة سيبويه جمهرةٌ من النحاة[٥].

وربما يتجه ما ذهب اليه الرضي الى ما قاله سيبويه، فسيبويه يراها لكثرة الاستعمال؛ لأن من نتائج كثرة الاستعمال الحذف والرضي يراه ثقيلاً، فخفف بالحذف ليسوغ استعماله.

٨. عِلّة امتناع حذف حرف النداء من النكرة:-

منع النحاة حذف حرف النداء من المبهم والنكرة، قال سيبويه: «ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا، رجل، وأنت تريد، ياهذا، ويارجل»[٦]. وعِلّة ذلك عند الرضي هي « لأن حرف التنبيه لمّا يُستغنى عنه اذا كان المنادى مُقبلاً عليك، متنبهّاً لما تقول، ولا يكون هذا الاّ في المعرفة؛ لأنّها مقصودة قصدها»[١] . فلا يُحذف من النكر ة لأن الحذف يحرمه من التعريف، بحذف حرف النداء الذي كان سبباً في تعريفه. وقال

---

[٥] شرح الرضي: ١/ ٣٥٨-٣٥٩.
[٦] علل النحو: ٦٩.
[٧] علل النحو: ٦٩، وينظر: الاقتراح للسيوطي: ٤٨-٤٩.
[١] دراسات في كتاب سيبويه د.خديجة الحديثي: ٢٠٢.
[٢] كتاب سيبويه: ٢١٤/٢ وينظر: الهامش رقم (١) للسيرافي في الصفحة نفسها.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٣/٢، الاصول في النحو: ١/ ٤١٦، شرح الجمل لأبن عصفور: ١٠٤/٢.
[٤] ينظر: النكت : ٢/ ٢١٤.
[٥] ينظر: معاني القرآن (الفرآء): ١/ ٣٩٤، المتقضب: ٢٥١/٤، الاصول في النحو: ١/ ٤١٦، شرح المفصل: ١٣/٢، الايضاح في شرح المفصل: ٢٨٢/١، الفوائد الضيائية: ٣٤٠/١.
[٦] كتاب سيبويه: ٢٣٠/٢، وينظر: علل النحو: ٢٠٨.
[١] شرح الرضي: ١/ ٣٨٦.

ايضاً: «وإنما لاتحذفه من المعرفة المتعرّفة بحرف النداء، لأنّ حرف تعريف، وحرف التعريف لايحذَف مما تعرّف به، حتّى لايظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لاتحذف من المتعرّف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف، لأنها مفيدة مع التعريف: التنبيه والخطاب»[٢].

أمّا سيبويه فقد جمع بين النكرة والمبهم في عدم جواز حذف حرف النداء منهما، وعِلّته في ذلك هي « لأن الحرف الذي ينّبه به لزم المبهم كأنّه صار بدلاً من (أي) حين حذفته، فلم تقل ياأيها الرجل ويأيهذا، ولكنك تقول: إن شئتَ ، مَنْ لايزال مُحْسِناً افعلْ كذا وكذا؛ لأنّه لايكون وصفاً لأي»[٣]. وتابع سيبويه في ذلك ابن السرّاج، وابن الورّاق ، وابو البقاء العكبري، وأبن الحاجب، وابن عصفور[٤]. أمّا المبرّد فذهب في عِلّته الى أنّ الكلام ملتبس الاّ بلزوم الدليل على النداء، فقال: «والنكرة أصلها لايجوز هذا فيها، ولايجوز أن نقول: رجلاً أَقبل، ولا رجلاً من أهل البصرة أَقْبلْ؛ لأنّها شائعة، فتحتاج الى أنْ يلزمها الدليل على النداء، والاّ فالكلام ملتبس»[٥]. وجاءت عِلّة الشيخ الأزهري متساوقة مع ما ذهب اليه الرضي، إذ قال: «وأجاز بعضهم الحذف، وليس بشيء؛ لأن حذف حرف النداء لايجوز الاّ إذا كان المنادى مُقبلاً على المنادي، ومُتهّيئاً لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة»[١]. والحق أنْ عِلّة المبرّد والرضي أكثر وضوحاً من عِلّة سيبويه.

٩. عِلّة حذف ياء المتكلم في النداء:-

المشهور في المنادى المضاف الى ياء المتكلم حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ياقومِ لابأسَ عليكم، وياغلامِ أقبل، وقال تعالى: ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: من الآية:١٦][٢].

وأورد الرضي عِلّة ذلك قائلا: «وأمّا (ياغلامِ) بحذف الياء في النداء، فلأن النداء موضع تخفيف، الا ترى الى الترخيم، وذلك لأنّ المقصود غيره، فُيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلّص الى المقصود من الكلام»[٣]. وهذه العِلّة من قبيل تخفيف الكلام، وهي عِلّة « تتصل بأحِدطبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون الى إختيار

---

[٢] شرح الرضي: ١/ ٣٨٦.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٣٠/١.
[٤] ينظر: الأصول في النحو: ٤١٢/١، علل النحو: ٢٠٨، اللباب: ٣٤٠/١، الايضاح في شرح المفصّل: ٢٨٧/١، شرح الجمل لأبن عصفور: ٢/ ٨٨-٨٩.
[٥] المقتضب: ٤/ ٢٦١.
[١] شرح التصريح: ٢/ ٢٠٧.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٩/٢، شرح المفصل: ١١/٢.
[٣] شرح الرضي: ٣٥٧/١.

الأخف، إذا لم يكن ذلك مُخلاً بكلامهم»[٤] أي: أنّهم حذفوا هذه الياء للتخفيف، والاسراع الى المقصود من الكلام.

أما سيبويه فيرى أنّ مشابهة ياء المتكلم للتنوين هو السبب في حذفها، إذ قال معللا: «لأن ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنّها بدل من التنوين، ولأنّه لايكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أنّ التنوين إذا لم يكن فيه لايكون كلاماً فحذف وتُرِكَ آخر الاسم جرّاً ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث إستغنوا بالكسرة عن الياء»[٥].

ويتضح من ذلك أنّ ياء المتكلم تحذف في المنادى، كما يحذف التنوين في المفرد، لأنّها بدل من التنوين، لأنّها لامعنى لها ولا تقوم بنفسها الاّ إذا توصّل بالمضاف كما أن التنوين لايقوم بنفسه حتى يكون في الاسم فلمّا كانت كالتنوين وبدلاً منها حذفوها في الموضع الذي يحذف منه التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولكثرة النداء في الكلام ولم يخلْ حذفها بالمقصود لدلالة الكسرة عليها[١]. وهذهِ العِلّة عوّل عليها كثير من النحاة بعد سيبويه[٢]. ولعل ما قاله الرضي هو بمعنى قول سيبويه والنحاة.

١٠. الترخيم

١. عِلّة إختصاص الترخيم بالمنادى:-

اكثر ما يكون الترخيم في النداء[٣]. وعِلّة ذلك بّينها الرضي بقوله: «إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره؛ لكثرته؛ ولكون المقصود في النداء وهو المنادى له، فقُصِدَ بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء الى المقصود بحذف آخره إعتباطاً»[٤] فقُصد الإسراع في التبليغ- وهذا مايقع كثيراً في النداء- فأُستُدعي الحذف، وأصل ذلك عِلّة سيبويه، إذ قال: «واعلم أنّ الترخيم لايكون الاّ في النداء، الاّ أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء»[٥] . وقد إعتمد هذه العِلّة غير واحد من علماء

---

[٤] علل النحو: ٦٦.
[٥] كتاب سيبويه: ٢٠٩/٢.
[١] ينظر: النكت: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.
[٢] ينظر: معاني القرآن-الفرآء: ١/ ٢٠٠-٢٠١، المقتضب: ٢٤٦/٤، شرح المفصّل: ١١/٩، شرح الجمل لابن عصفور: ٩٩/٢.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٩، اوضح المسالك: ٢١٧، الاشباه والنظائر: ٣٠٨/١.
[٤] شرح الرضي: ٣٦٠/١.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٣٩.

العربية، فقد علّل بها الزجاجي، وابن عصفور والانباري، والجامي والسيوطي[1]. ومنهم من شرحها ، قال ابن يعيش: أن الترخيم لختصّ بالمنادى «لكثرة النداء في كلامهم وسعة لستعماله، والكلمة لذا كثُر إستعمالها جاز فيها من التخفيف مالم يجز في غيرها؛ فلذلك رخّموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في (ياقومِ) »[2]، وهذهِ العِلّة من قبيل تخفيف الكلام لكثرة الاستعمال لذا لم يكن ذلك مُخلاً به[3] . وهذا يناسب الواقع اللغوي، لذ أن المتكلم يرغب في التخفيف ويتجنب الثقل كثيراً في الكلام، ولذلك؛ كانت العرب تراعي هذه العِلّة كثيراً[4]. فهم يفضّلون ما خفَّ من الكلام ويستحبوّنه.

٢. عِلّة لمتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه:-

منع النحاة ترخيم المضاف والمضاف اليه، قال سيبويه: «والترخيم لايكون في مضاف إليه، ولا في وصفٍ لأنّهما غير منادين، ولايرخّم مضاف ولا اسم منّون في النداء»[5].

والعِلّة في ذلك بيّنها الرضي بقوله: « ويجوز أن يُعلل لمتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه، بأنَّ المضاف اليه لم يمتزج لمتزاجاً تامّاً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أنّ لعراب المضاف باقٍ، والاعراب لايكون الاّ في آخر الكلمة، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم، بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه»[1]. وذلك يعني أنّ المضاف متصل بالمضاف اليه، ودليل الإتصال سقوط التنوين عند لضافته اليه، وهو منفصل أيضاً ودليل الإنفصال بقاء علامة الإعراب على المضاف كما كان قبل الاضافة، وهذا المانع من ترخيمها. وهذه العلة فيما يبدو لمتداد لما قاله سيبويه في تعليله ذلك، فقد قال: «واعلم أنّ الترخيم لايكون في مضاف لليه ولا في وصف؛ لأنّهما غير منادَيَين، ولايرخّم مضاف ولا اسمٌ منّونٌ في النداء؛ من قبل أنّه جرى على الأصل وسلم من الحذف حيث أُجري مجراه في غير النداء لذا حملته على ما ينصب، يقول: لن المحذوف في الترخيم لما يقع على النداء لا على الاعراب، وحين قُلتَ: يا زيد أقبل فحذفت يا ء الاضافة كنت لما حذفت هذا الاعراب ومع ذلك لله لما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ولا يحذف قبل أن تنتهي الى آخره، لأن

---

[1] ينظر: الجمل للزجاجي: ١٨١، شرح الجمل لأبن عصفور: ١١٣/٢، أسرار العربية: ٢٣٦، الفوائد الضيائية: ٣٤١/١، الأشباه والنظائر: ٣٠٨/١.
[2] شرح المفصل: ٢/ ١٩.
[3] ينظر: علل النحو: ٦٦.
[4] ينظر: ابو البركات الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٧.
[5] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٤٠.
[1] شرح الرضي: ١/ ٣٦٤-٣٦٥.

المضاف اليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت: الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم»[٢].

فالاسم المفرد أُوجب له البناء لتأثره في النداء، أمّا المضاف والمضاف اليه فلم يؤثّر فيهما النداء بل حالهما في الإعراب بعد النداء، كحالهما قبله، ولمّا كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء، كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لايجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما[٣]. والمضاف والمضاف اليه بمنزلة الاسم الواحد عند سيبويه ، فلو حذفنا آخر المضاف، لكان الحذف من وسط الكلمة، زيادة على ذلك أنّ المضاف إليه ليس بمنادى لقول سيبويه «واعلم أن الترخيم لايكون في مضاف اليه ولا وصف؛ لأنّهما غير مناديين»[٤] وهذا ما اكّده ابن الحاجب عندما قال: «وأمّا المضاف؛ فلأنّهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير منادى، ولو حذفوا من الأول حذفوا من وسط الكلمة فراعوا البنائين فلم يرخموه»[١].

وترخيم المضاف والمضاف اليه مسألة خلافية، فما ذهبَ إليه سيبويه من إمتناع الترخيم، هو مذهب البصريين[٢]. ومذهب الكسائي والفرآء تجويز ذلك وهو مذهب الكوفيين[٣].

٣. عِلّة إمتناع ترخيم المستغاث به والمندوب:-

إشترط النحاة للترخيم شروطاً منها أن يكون الاسم لا مستغاثاً ولا مندوباً[٤].

وبّين الرضي عِلّة ذلك بقوله: « ولما لم يُرخّم المستغاث المجرور باللاّم، لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب، أو البناء، فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ... وإمتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المِدّ لأن الزيادة تنافي الحذف، وكذا المندوب؛ لأن الأغلب فيه زيادة مدّة في آخره لإظهار التفجّع وتشهير المندوب، وغير المزيد فيه قليل نادر»[٥]. ويتضح من ذلك أنّ المستغاث المجرور باللاّم، ليس بالمنادى حقيقةً لعدم ظهور اثر النداء فيه من نصب او بناء فناسبه على ذلك عدم الترخيم، أمّا إذا الحقت المستغاث زيادة المِدّ في آخره، فيمتنع الترخيم فيه؛ لأن هذه الزيادة تنافي الحذف المقصود من الترخيم، وكذا المندوب؛ لأنّه ليس منادى حقيقةً بل هو لإظهار لشهرة المندوب، وما إعتلّ به الرضي يقترب من

---

[٢] كتاب سيبويه: ٢/٢٤٠.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٩-٢٠، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٦١.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/٢٤٠.
[١] شرح الوافية: ١٩٩، وينظر: الايضاح في شرح المفصل: ١/٢٩٨.
[٢] ينظر: أسرار العربية: ٢٣٨-٢٣٩.
[٣] ينظر: اسرار العربية: ٢٣٨-٢٣٩، النحو الكوفي: ٩٠.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٢/١٩، شرح الرضي: ١/٣٦١، اوضح المسالك: ٢١٧.
[٥] شرح الرضي: ١/ ٣٦٥.

عِلّة سيبويه، إذ قال: ((ولا تُرخّم مستغاثاً به إذا كان مجروراً، لأنّه بمنزلة المضاف إليه، ولا تُرخّم المندوب؛ لأن علامته مستعملةٌ، فاذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيمَ))[1] فالمستغاث عنده بمنزلة المضاف إليه في امتناع ترخيمه لعدم ظهور أثر النداء فيه، والترخيم من خصائص النداء[2]. وأمّا المندوب فلوجود المدّة في آخره، والزيادة تنافي الحذف، وقد شرح الأزهري عِلّة سيبويه قائلاً: ((لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه، لأنّه مجرور مثله، فكان غير منادى، إذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عَمِلتْ في موضعه))[3]، وقال أيضاً: ((ولا تُرخّم نحو: واجعفراه لأن المندوب ليس منادى حقيقةً ، وان كانت صورته صورة المنادى؛ لأنّه لا يُطلب إقباله))[4].

وواضح أثر سيبويه في هذا كُلّه، إذ كل ما اعتلّ به النحاة من بعده، كانوا فيه عيالاً على عِلّته شرحاً او توضيحاً. وما اعتلّ به الرضي يُبرز سمة من سمات منهج الرضي في التعليل النحوي ألا وهي تعدد التعليلات في الموضع الواحد، فجاءت مناسبة في قالب جميل، مما يضفي عليها غرض التعليم.

٤. عِلّة اشتراط الزيادة على الثلاثة في ترخيم العلم:-

اشترط النحاة في ترخيم الاسم، مما ليس في آخره الهاء أن يكون زيادةً على ثلاثةِ أحرف[5]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((وانما اشترط في العلم زيادةً على الثلاثة؛ لأنّهم كرهوا نقص الاسم نقصاً قياسّياً مطّرداً عن أقل أبنية المعرب، أي: عن الثلاثي، بلا عِلّة ظاهرة موجبة))[6] ويوضّح هذه العِلّة ما قاله ابن يعيش: ((وذلك لأن أقلّ الأصول ما كان على ثلاثة فإذا حذفت من الخمسة حرفاً، ألحقته بالأربعة، وقرّبته من الثلاثة تخفيفاً له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الأبنية واذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة، واذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً؛ لأنّه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلغه لأنّها هي الغاية))[1].

وما ذكر الرضي أصله عِلّة سيبويه التي نقلها عن الخليل، فقال: ((فزعم الخليل –رحمه الله- أنّهم خففوا هذه الاسماء التي ليس أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنّما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من

---

[1] كتاب سيبوية: ٢/ ٢٤٠.
[2] ينظر: شرح المفصل: ٢/١٩-٢٠، شرح الرضي: ١/ ٣٦٥.
[3] شرح التصريح: ٢/٢٥١.
[4] نفسه: ٢/ ٢٥٢.
[5] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٥٥، علل النحو: ٢٢٣، شرح الرضي: ١/ ٣٦٥.
[6] شرح الرضي: ١/٣٦٥.
[1] شرح المفصل: ٢/٢٠.

الثلاثة أو يصيّروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم في كلامهم مالم ينتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه[٢]. وعِلّة التخفيف هذه اعتمدها البصريون بعد الخليل وسيبويه انتصاراً لمذهبهم في المنع، فقد قال بها ابن السرّاج، وابن الورّاق، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور[٣]. ووافقهم الكسائي من الكوفيين[٤] ، الذين ذهبوا الى جواز الترخيم لما كان على ثلاثة أحرف، إذا كان وسطه متحركاً، وذلك نحو قولك: في عُنق (ياعُنُ) وفي كتِف (ياكتِ) وما أشبه ذلك، وحجّتهم ما يماثلها في الأسماء أي على حرفين نحو : يد، ودم، وغد، وأمّا إذا لم يكُن أوسطه متحرّكاً نحو بَكْر، وعَمْرو، فلم يجز ترخيمه؛ لأنّه لايكون الاّ مبهماً، نحو: منْ وكمْ[٥]. وما جاء به الرضي واصله سيبويه يتساوق مع الواقع اللغوي.

١١. الاستغاثة والندبة

١. عِلّة جواز ندبة المضاف والمضاف اليه:-

أجاز سيبويه لحاق علامة النُدبة المضاف إليه، فيقال: وا أمير المؤمنيناه، وواغلامَ زيداه[١]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: ((ولايجوز في النداء المحض، (ياغلامَك) لإستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معاً في حالة، وأمّا المندوب فلمّا لم يكن مخاطباً في الحقيقة بل متفجّعاً عليه، جاز (واغلامكاه)))[٢].

فالعِلّة عنده أنّه متفجّعٌ عليه فهو غير منادى حقيقةً، لذلك جازت نُدبته مع الإضافة. أما سيبويه فالعِلّة عنده ((من قبل أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم، ألا ترى أنّك لو قلت: عبداً أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجز ذلك. ولو قلت : هذا زيدٌ كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت ، وإن شئت لم تصف، ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنّه من تمام الاسم وإنما هو بدل من التنوين))[٣]. فَهُما تنزّلا منزلة الاسم الواحد عند سيبويه، لأن المضاف اليه عنده بدل التنوين، خلافاً للصفة لأنّها ليست من تمام الاسم. وقد اعتمد هذه العِلّة ابن يعيش، وابن عصفور[٤].

---

[٢] كتاب سيبويه: ٢/٢٥٥-٢٥٦.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ١/٤٤٥، علل النحو: ٢١٠، اللباب: ١/٣٤٧، شرح المفصل: ٢/٢٠، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١١٣-١١٤.
[٤] ينظر: الانصاف: ١/٣٥٦، ٣٦٠، اسرار العربية: ٢٣٦-٢٣٧.
[٥] ينظر: الاصول في النحو: ١/٤٤٥، الانصاف: ١/٣٥٦-٣٥٧، شرح الجمل لأبن عصفور: ٢/١١٣-١١٤.
[١] ينظر: كتاب سيبويه : ٢/٢٢٦، شرح المفصل: ٢/١٤.
[٢] شرح الرضي: ١/٣٨١.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/٢٢٦.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٢/١٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٢٩.

وما اِعتلّ به الرضي موافقٌ لما ذكره المبرّد، اِذ قال:((فأمّا في النُدبة فيجوز (ياغلامكَ)، (ويأخاكَ)؛ لأنّ المندوب غير مخاطب، وإنما هو متفجّعٌ عليه))[٥]، وانتهجها الانباري أيضاً، فقال: ((فإن قيل: فَلِمَ جاز ندبة المضاف الى المخاطب نحو: (واغلامكاه) ولم يجز نداؤه؟ قيل: لأنّ المندوب لايجيب، بل يُنادى ليشهر النادب مصيبته، وأنّه قد وقع أمر عظيم))[١].

وخلاصة الأمر انّ العِلّة عند سيبويه ومن تابعه هي تنزيل المضاف والمضاف اليه منزلة الاسم الواحد لاينفك أحدهما عن الآخر؛ لأنّ المضاف اليه بدل من التنوين، وأمّا الرضي فقد تابع المبرّد في عِلّته وهي انّ المندوب ليس بمنادى حقيقةً، وإنما هو متفجّعٌ عليه فجاز في الندبة مالم يجز في النداء. ولاشك في أن عِلّة الرضي ومصدرها المبرّد اكثر وضوحاً من عِلّة سيبويه.

٢. عِلّة حذف التنوين مع مّة الندبة:-

جعل سيبويه التنوين علامةً للأمكن وتركه علامةً لما يستثقلون[٢]. ويحذف التنوين مع مّة الندبة في نحو قولنا: واغلامَ زيداه، اِذا لم تُضِفْ زيداً الى نفسك[٣]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: ((فالتنوين يُحذف للساكنين، نحو: (واغلامَ زيداه)، وإنما حُذِفت مع مّة الدُبة دون مّة الإنكار؛ لأن أصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف))[٤] . ويُفهم من ذلك أن سقوط التنوين من (واغلامَ زيداه) هو لآلتقاء الساكنين، التنوين الذي هو بمنزلة النون الساكنة[٥] ، ومّة الدُبة، وما اِعتلّ به الرضي هو من قبيل الحذف للتخفيف، وهي عِلّة كثيرة الدوران عند العرب، ولعل ما ذكره الرضي هي اِمتداد لِعلّة سيبويه في قوله: ((وتقول واغلامَ زيداه، اِذا لم تُضِفْ زيداً الى نفسك وإنما حذفت التنوين لأنّه لاينجزم حرفان. ولم يحركوها في هذا الموضع في النداء اِذْ كانت زيادةً غير منفصلة من الاسم، فصارت تعاقب، وكانت أخفَّ عليهم، فهذا في النداء أحرى؛ لأنّه موضعُ حذفٍ وإن شئت قلت: واغلامَ زيدِه كما قلت: وازيدُ))[١].

أمّ المبرّد فيرى أنّ العِلّة في ذلك معاقبة ألف الندبة للتنوين لزيادتهما في الاسم، اِذ قال : ((وتقول: واغلامَ زيداه، واعْبدَ اللهاه؛ لأن ماقبل الألف لايكون الاّ

---

[٥] المقتضب: ٢٤٥/٤.
[١] اسرار العربية: ٢٤٥.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢/١، الايضاح في علل النحو: ٩٧.
[٣] ينظر: كّتاب سيبويه: ٢٢٢/٢، المقتضب: ٢٦٩/٤.
[٤] شرح الرضي: ٣٨١/١.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ١٨/١.
[١] كتاب سيبويه: ٢٢٢/٢.

مفتوحاً، وسقط التنوين من زيدٍ؛ لأن ألف الندبة زيادة في الاسم، والتنوين زيادة، فعاقبت التنوين))[٢] . وقد اعتمد ابو بكر بن السرّاج والسيوطي عِلّة سيبويه[٣].

ولاشكّ أن ما ذهب إليه الرضي متابعاً لسيبويه هو أرصن وأقرب الى اللغة المستقرة من عِلّة المبرد.

٣. عِلّة إلحاق الهاء بالمندوب في الوقف

ذكر سيبويه أنّ المندوبَ مدعوٌ متفجّعٌ عليه، قد تلحقه الألف في آخره ويجوز حذفها، كما يجوز أنْ يُلحق الهاء في الوقف حين يبيّن الحركة[٤]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((ولما ألحقوا هذه الهاء بياناً لحرف المد، ولاسّيما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بِهَاء ساكنة، بَيّنت كما تتبّين بها الحركة في (غلامَيْهِ))[٥].

فجيء بهذه الهاء في حالة الوقف تبياناً للألف لخفائها، وهذه العِلّة من العلل الثواني، مصدرها ماعلل به سيبويه، إذ قال: ((وزعم الخليل أنّه يجوز في النُّدبة (واغُلاَمِيَهْ) من قبل أنّه قد يجوز أن أقول (واغُلاَمِيَ) فأُبَيّنَ الياء كما أَبَيّنُها في غير النداء، وهي في غير النداء مبَيَّنةً فيها اللغتان: الفتُح والوقفُ. ومن لغة مَنْ يفتح أنْ يُلحِق الهاء في الوقف حين يبيّن الحركةَ، كما أُلحِقتْ الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضح لها في قولك يارَجُلاهُ...، واعلم أنّك إذا وصلت كلامَكَ ذهبت الهاء في جميع الندبة))[١].

وقد اعتمد هذه العِلّة المبرّد، فقال ((أمّا من أراد أن يفصلها من النداء، وألحق في آخرها ألفاً وألحق الألف في الوقف هاءً لخفاء الألف. فبَيّنها بالهاء؛ كما يتبّين بها الحركة، فإن وصل حذفها))[٢]. كما ذكرها ابن السراج[٣]، وانتهجها ابن يعيش، وابن هشام[٤] . وهذا دليل واضح على انتهاج الرضي لرأي الأقدمين واعتماده لجماع النحاة في ايراده بعض العلل النحوية.

٤. عِلّة امتناع حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب:-

الغرض من حرف النداء مدُّ الصوت وتنبيه المدعو، وجاز حذف هذا الحرف في مواضعَ[٥]. الاّ أنّه لايجوز حذفه من المستغاث وكذلك المندوب[٦]. وعِلّة ذلك بيّنها

---

[٢] المقتضب: ٢٦٩/٤.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ٤٣٣/١، المطالع السعيدة: ٣٨٢/١.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٢٢٠/٢-٢٢١، الاصول في النحو: ٤٣٢/١-٤٣٣.
[٥] شرح الرضي: ٣٨٣/١.
[١] كتاب سيبويه: ٢٢١/٢-٢٢٢.
[٢] المقتضب: ٢٦٨/٤.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ٤٣٢/١.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٣/٢-١٤، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الانصاري: ١١١/٢.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ١٥/٢، شرح الرضي: ٣٨٦/١.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣١/٢، شرح المفصل: ١٦/٢، شرح الرضي: ٣٨٧/١.

الرضي بقوله: ((ولما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب، أمّا المستغاث به، فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمراً مهماً، وأمّا المتعجب منه والمندوب؛ فلأنّهما مناديان مجازاً ، ولا يُقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال... فلمّا نُقِلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازاً، لزما لفظ علم النداء، تنبيهاً على الحقيقة النقولين هما منها))[٧].

فالعِلّة عنده هي اهتمامهم بالمستغاث له، لأنّه أمر عظيم، فناسبه إظهار حرف النداء للتنبيه عليه، وأمّا المندوب، فلكونه ليس منادى حقيقةً بل مجازاً. أمّا سيبويه فيرى أن (يا) لازمة لهما، ولايجوز حذفها، وعِلّته في ذلك أوضحها بقوله: ((وأمّا المستغاث به فـ(يا) لازمة له؛ لأنّه يجتهد، فكذلك المتعجب منه، وذلك: ياللَناسِ ويالَلْ ماء. ولما اجتهد لأنَّ المستغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ والتعجب كذلك. والنُدبة يلزمها (يا) و(وا)؛ لأنّهم يحْتلِطون ويَ ْدعون ما قد فات وبُعد عنهم، ومع ذلك أنّ النُدبة كأنّهم يترنّمون فيها، فمن ثمَّ ألزموها المدَّ وألحقوا آخر الاسم المدَّمبالغةً في الترنّم))[١].

وهذا يعني أنّهم يرفعون الصوت ويمدوّنه لغفلة المستغاث به وتراخيه، ووسيلتهم في ذلك حرف النداء، فناسبه عدم الحذف، قال ابن يعيش: ((فلا تقول (لزيد) وأنت تريد (ياالِزيد)؛ لأنّ المستغيث يبالغ في رفع صوته ولمتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي))[٢]. ولسيبويه تعليل آخر في وجوب إلحاق ياء النداء المستغاث، إذ قال: ((ولم يلزم في هذا الباب الاّ (يا) للتنبيه، لئِلاّ تلتبس هذه اللام بلام التوكيد، كقولك: لَعمروٌ خيرٌ منك))[٣]، فلو حذفت هذه الياء من المستغاث به، لا لتبست لام المستغاث بلام التوكيد؛ لأن كلا اللامين مفتوحة، ولايكفي الإعراب فارقاً؛ لوجود اللّبس في المقصور والمبني في حالة الوقف[٤]. أمّا المندوب فهو ليس منادى حقيقةً ولما يدعون به ما فات وبُعد عنهم، أي ما يُرجى قدمه، قال ابن يعيش شارحاً كلام سيبويه ((والاحتلاط الإجتهاد في الغضب، ولأنّهم يُريدون به مذهب الترخّم ومدّ الصوت؛ ولذلك زادوا الألف أخيراً مبالغة في الترنّم))[٥]. ويتضح مما تقدم متابعة الرضي لسيبويه في عِلّته فهي مولّدة منها.

٥. عِلّة فتح لام الجر في المستغاث:-

---

[٧] شرح الرضي: ٣٨٧/١.
[١] كتاب سيبويه: ٢٣١/٢.
[٢] شرح المفصل: ١٦/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ٢١٨/٢.
[٤] ينظر: الأشباه والنظائر: ٣١٨/١، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٥٩.
[٥] شرح المفصل: ١٦/٢.

إذا أُسْتُغيثَ بالمنادى، أو تُعُجِّبَ منه دخلت عليه لامٌ مفتوحة نحو: (يالَلله) و(يالَلماء)[1]. واجتمع شيئان عند الرضي لفتح هذه اللام: (أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنّه قد يلي (يا) ماهو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف، نحو: (يالِلمظلوم) ، و(يالِلضعيف)،... والثاني: وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تُفتح لام الجرّ معه))[2]. وعِلّة الرضي هذه في شقِّها الأول عند النحاة (عِلّة فرق)[3] ، وقد استعملتها العرب للتفرقة بين أمرين خشية الإلتباس ((إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخّياً لدقة الدلالة))[4]. وهي (عِلّة نظير)[5] او (حمل الشيء على الشيء)[6] في شقِّها الثاني، ومفادها جريان الشيء على شيء آخر لمناظرته له[7]. أمّا سيبويه فقد ذكر عِلّة ذلك عندما تحدّث على اللامين المكسورة والمفتوحة بقوله: ((كسروها لأن الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلته إذا قلت: هذا لِزيدٍ فاللام المفتوحة أضافت النداء الى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو الى ما بعده لأنّه سبب المدعو وذلك أنّ المدعو إنّما يُدعى من أجل ما بعده لأنّه مدعو له))[8].

ففتحت اللام هنا للفرق بين المستغاث به والمستغاث له، وقد اعتمد عِلّة سيبويه المبرّد، وابن السرّاج والزجاجي، والأعلم، وابن يعيش والجامي[9]. ومن النحاة من اعتلّ بغيرها فهي عند الجرجاني ((لأجل أن المستغاث منادى والمنادى جارٍ مجرى المضمرات ولام الجر تفتح في المضمر ألا ترى الى، لَكَ ولَهُ))[1]. وهذا ما اعتمده الرضي في الشق الثاني من عِلّته[2]. كما صرّح ابن عقيل بذلك ايضاً[3]. بينما اكتفى ابن عصفور بذكر أوجه الخلاف بين النحاة[4].

وللدكتور ابراهيم السامرائي رأيٌ في العِلّة الثانية ، فهو يرى أن هذا الكلام غير مفهوم، فكيف يقع المنادى، وهو اسم ظاهر موقع المضمر؟ ويعتقد بأنّهم لم

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٥/٢، شرح الرضي: ٣١٧/١.
(2) شرح الرضي: ٣١٧/١.
(3) ينظر: علل النحو: ٦٧، الاقتراح: ٤٨-٤٩.
(4) علل النحو: ٦٧.
(5) ينظر: علل النحو: ٧٠.
(6) ينظر: ابو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٨.
(7) ينظر: الاقتراح: ٧٢، ارتقاء السيادة: ٧٠.
(8) كتاب سيبويه: ٢١٩/٢.
(9) ينظر: المقتضب: ٢٥٤/٤، الاصول في النحو: ٤٢٧/١-٤٢٨، الجمل للزجاجي: ١٧٨-١٧٩، النكت: ٣٩٢/١، شرح المفصل: ١٣٠/١-١٣١، الفوائد الضيائية: ٣٢٦/١.
(1) المقتصد: ٢/ ٧٨٩.
(2) ينظر: شرح الرضي: ١/ ٣١٧.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٠/١.
(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٩/٢.

يغربوا هذا الإعراب الاّ ليفسّروا فتح اللام في المستغاث، وذكر أنّه من المعروف أنّ اللام مع المضمر لاتكون دائماً مفتوحة فهي مكسورة مع ياء المتكلم[٥].

أقول: انّ حق اللام الفتح مع الضمائر، الاّ أنّ كسرها مع ياء المتكلم، لما جاء للمناسبة لأنّها ياءُ مٍّوهي من شأنها أن تكسر ما قبلها. فليس له حجة في ذلك، وما إستغربه الدكتور السامرائي واضح، لا معنى موقعه موقع الضمير، انّ الأصل فيه (أدعوك) فوقع موقع الضمير هنا.

والحقُّ أنّ الرضي في تعليله هذا لم يتكبّد عناء لاختيار احدى العلّتين فجمع بينهما، والراجح عندي العِلّة الأولى ومصدرها سيبويه لخلوّها من التكلّف والتعقيد، فهي عِلّة تعليمية.

١٢. الاختصاص

١. علّة امتناع اظهار حرف النداء مع (أي) في الاختصاص:-

المنصوب على الاختصاص مفعول لفعل واجب الحذف تقديره أخصُّ[١]. وهو يفارق المنادى في أحكام منها أنّه لايظهر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً.[٢]

وعلل الرضي ذلك بقوله: ((ولايجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع (أي)؛ لأنّه لم يبقَ فيه معنى النداء، لا حقيقةً كما في (يا زيد) ولا مجازاً كما بقي في المتعجّب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلّية))[٣].

فالاختصاص يجري مجرى النداء في أنّه منصوب بفعل واجب الاضمار، لكنّه يفترق عنه في أنّه ليس نداء على الحقيقة، لذلك فالاسم المفرد الذي يقع فيه لأبنى على الضم، كذلك لعدام الاحتياج الى وصلة عند وقوع الاسم المعرّف بـ(ال) منصوباً على الاختصاص[٤]. أما ابن يعيش فقد علل ذلك بقوله: ((والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء انّك في النداء تختصّ واحداً من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصّه بفعل يعمل فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الإفتخار والتفضيل له))[٥]. ويرى ابن مالك أنّ حرف النداء

---

[٥] ينظر: النحو العربي نقد وبناء د. ابراهيم السامرائي: ١١٤.
[١] ينظر: شرح المفصل : ١٧/٢-١٨، أوضح المسالك: ٢٢٠.
[٢] ينظر: شرح الرضي : ١/ ٣٩٢-٣٩٣، أوضح المسالك: ٢٢٠.
[٣] شرح الرضي: ٣٩٢/١.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٨/٢.
[٥] شرح المفصل: ١٨/٢.

لايدخل هنا لأنّ المراد بها المتكلم والمتكلم لأيادي نفسه[٦]. فهذا الاسلوب خارج عن النداء الى أمر آخر يريده المتكلم.

١٣. الأشتغال

١. عِلّة وجوب إضمار الفعل الناصب للمشغول عنه:-

تقرّر لدى النحاة نصب المشغول عنه بفعل متروك إظهاره يفسّره الفعل الظاهر[١]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((وإنما وجب إضمار الفعل ههنا؛ لأن المفسِّر كالعوض من الناصب، ولم يؤتَ به الاّ عند تقدير الناصب ليفسِّره، فإظهار الفعل يُغني عن تفسيره))[٢]. وهذه العِلّة من قبيل الاستغناء بالشيء عن الشيء، وهي كثيرة الا ستعمال عند العرب كِلستغنائهم بـ(ترك) عن (ودع)[٣]. وعِلّة سيبويه أصلٌ فيما إعتلّ به الرضي، إذ قال: ((وإنما نصبُه على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنّك قلت : ضربتُ زيداً ضربته، الاّ أنّهم لايظهرون هذا الفعل هنا للإستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبنيٌّ على هذا المضمر))[٤]. أي أنّ الاسم المشغول عنه قد إلتصب بفعل مضمر يفسّره الظاهر، ولايجوز أن يكون منصوباً بالفعل الظاهر على الرغم من وقوعه عليه من جهة المعنى، لإشتغالهِ عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي[٥]. قال الرضي: ((إذ ما لم يعمل في الاسم المتقدّم بسبب العمل في ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه))[٦].

وما قررّه سيبويه أصبح مذهباً للبصريين ، أمّا الكوفيون فيرون أنّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الواقع على الضمير؛ وذلك لأنّ الضمير وهو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به كما قالوا: اكرمتُ أباك زيداً[٧]. وقد حكم ابن يعيش بفساده ((لأن ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنّه فاسدٌ من جهة اللّفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللّفظ... وهذه صناعة لفظية وفي اللّفظ قد إستوفى مفعوله بتعدّيه الى ضميره، وإشتغاله به، فلم يجز أن يتعدّى الى آخر))[١].

---

[٦] ينظر: المطالع السعيدة: ٣٦٥/١.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٨١/١، شرح المفصل: ٣٠/٢، شرح الرضي: ١/ ٣٩٨.
[٢] شرح الرضي: ٣٩٨/١.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥/١ ، ٣/ ١٢١، علل النحو: ٦٨ ،إتقاء السيادة: ٧٠.
[٤] كتاب سيبويه: ٨١/١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٣٠/٢.
[٦] شرح الرضي: ٤٠٠/١.
[٧] ينظر: الانصاف: ٨٢/١، شرح المفصل: ٣٠/٢-٣١.
[١] شرح المفصل: ٣٠/٢-٣١.

وقد تصدّى غير واحد لمذهب البصريين بالنقد والرفض مرة، وبالانكار مرّةً أخرى، وربما وُصفَ بالمتهافت[٢]. وبعضهم يذهب الى أن هذه التقديرات مُفسدة للمعنى، تؤدي الى إحلال الجملة وتمزّقها[٣]. وهذا ما نميل إليه فيمكن أن نكتفي باعراب الاسم مشغولاً عنه منصوباً، ولا داعي لذكر الناصب إبتعاداً عن التمحّل والإفتعال.

٢. عِلّة إختيار الرفع في نحو (زيدٌ ضربته):-

إذا اشتغل فعلٌ متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عليه نحو: زيدٌ ضربته، جاز في الاسم المشغول عنه وجهان: أحدهما راجح، وهو الرفع على الابتداء، والثاني مرجوح لإحتياجه الى التقدير[٤] . وقد إختار الرضي الرفع أيضاً مع جواز النصب معللاً ذلك بقوله: ((ولما أُختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير، لإحتياج النصب الى حذف الفعل وإضماره، والأصل عدمهما، بخلاف الرفع فإنّه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قطّ في اللّفظ، حتى قيل حذف وأُضمر))[٥]. فرُجّح عنده الرفع على النصب ها هنا لعدم الحذف والتقدير، قال سيبويه : ((فإذا بنيتَ الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه فلزمتْه الهاء، ولما تريد بقولك مبنيٌ عليه الفعل أنّه في موضع منطلقٍ ، إذا قُلتَ: عبد اللهِ منطلقٌ ، فهو موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنّما قُلتَ عبدُالله، فنسبته له ثمّ بنيت عليه الفعَل ورفعته بالابتداء))[١].

وذكر أيضاً جواز النصب في (زيداً ضربتُه) وهو عربيٌ كثيرٌ الاّ أن الرفع أجود[٣]. وقال أيضاً: ((ولما حسُنَ أنْ يُنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْملاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسُن لأنّك لم تشغله بشيء))[٢]. والتوافق واضح بين ما اعتلّ به الرضي وعِلّة سيبويه كما إعتمدها غيره بعد سيبويه كابن الورّاق، وابن عصفور[٥]، وذكرها ابن يعيش وابو بكر الزبيدي[٦].

وقد نالت هذه المسألة إهتمام الباحثين المحدثين، فيرى الدكتور مهدي المخزومي مثلاً ، أن الاسم المشغول عنه لا يرفع الاّ إذا قُصِد به أن يكون متحدثاً عنه، والاّ فهو مفعول به للفعل المتأخر ولا يمنع ذلك إشتغال الفعل بضميره؛ لأن هذا

---

[٢] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي: ١٦٩.
[٣] ينظر: معاني النحو: ٢/٥٥٠-٥٥١.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ١/٥٥ ، ٨١، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٦٧-٣٦٨، أوضح المسالك: ٩٣.
[٥] شرح الرضي: ١/٤١٢.
[١] كتاب سيبويه: ١/٨١.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه : ١/ ٨١-٨٢.
[٢] نفسه: ١/٥٥.
[٥] ينظر: علل النحو: ٤٠١، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٦٧-٣٦٨.
[٦] ينظر: شرح المفصل:٢/٣٠، ابو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة نعمة رحيم العزّاوي:٢٠٥.

الضمير ليس مفعولاً ولما جيء به كناية عنه[٧]. فكلا التعبيرين جائز بالنظر الى المعنى عند المخزومي، وليس بالنظر الى الخِفّة والثقل، فكلاهما وارد عن العرب، ويرى غيره أنّ ((كل ترجيح من دون نظر الى المعنى ترجيح باطل لايقوم على أساس))[٨] . فرفع الاسم المشغول عنه في نحو: محمدٌأكرمتُهيعني جعله متحدثاً عنه، والنصب في نحو: محمداً أكرمتُه، يعني ا لحديث عن المتكلم لاعن محمد، ولما قُدّم هذا المنصوب للاِ هتمام به وهم يقدّمون ((الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهمّانِهم ويعنيانهم))[١]. وهذا ما يترجّح لدينا لأن كلا التعبيرين ورد عن العرب.

٣. عِلّة ترجيح الرفع مع (أمّا):-

يترجّح لدى النحاة[٢] رفع المشغول عنه بعد (أمّا) نحو قوله تعالى ((**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**)) [فُصلت:١٧] ، وقد اَورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((أمّا (أمّا) فإنّما يُرجّحُ الرفع معها على النصب،... فإن (أمّا) من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويُستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها، فلم يمكن قصد التناسب معها، لكون وضعها لضِدّ مناسبة ما بعدها لما قبلها، أعني الاستئناف، فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الأصل عليه، وهو اِختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير))[٣]، أي أنّ ترجيح الرفع ها هنا، لاِ نقطاع الكلام واِستئنافه بـ(أمّا)، فهي تصرف ما بعدها الى الابتداء، وهذا ماقررّ ه سيبويه من قبل، اِذ قال: ((لأنّ أمّ ا، واِذا يقطع بهما الكلام، وهما من حرف الابتداء، ويصرفان الكلام الى الاِبتداء، الاّ أن يَ ْدُخُلَ عليهما ما ينصب ولا يُ ْهَ لُبواحِدمنهما آخِر على أوّل كما يُ ْهل بثمّ والفاء))[٤]. واِعتمد هذه العِلّة الفرآء، والمبرد والطبري وابن يعيش[٥]. وقد ذكر ابن يعيش أنّ بعضهم قد قرأ قوله تعالى : ((**وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَاهُمْ**)) بالنصب، ويرى أنّ ما حسّنه عند هذا القاريء، مافي أمّا من معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل[٦]. وهذا ما اِختاره مكّي ابن أبي طالب،

---

[٧] ينظر: في النحو العربي: ١٦٩، ١٧٥.
[٨] معاني النحو: ٥٥٢/٢.
[١] كتاب سيبويه: ٣٤/١.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٩٥/١، المقتضب: ٢٧/٣، جامع البيان للطبري: ٢٧/٢٤، الأمالي النحوية لابن الحاجب: ٥٠٣/٢-٥٠٤.
[٣] شرح الرضي: ٤١٣/١.
[٤] كتاب سيبويه: ٩٥/١.
[٥] ينظر: معاني القرآن (الفرآء): ١٤/٣، المقتضب: ٢٧/٣، جامع البيان: ٢٧/٢٤، شرح المفصل: ٣٣/٢.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٣٣/٢-٣٤.

ووصفه بأنّه الأقوى، ووصف الرفع بأنّه حسنٌ بالغ، والتقدير عنده: فهديناهم ثمودَ هديناهم[1].

٤. عِلّة اختيار النصب في المشغول عنه المعطوف على جملة فعلية:-

يترجّح نصب المشغول عنه إذا وقع بعد عاطف مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كقام زيدٌ وعمراً أكرمته، وقوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الانسان:٣١][2]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: ((هذهِ قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور...، نحو: قام زيدٌ وعمراً اكرمته، وكذا مع (لكن) و(بل)؛ وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين))[3].

فأُختير النصب دون الرفع هاهنا للمشاكلة بين الجملتين، فنُصبَ المشغول عنه إجراءً له على ما جرى عليه الأول من البناء على الفعل ، فكما كان الأول مبنياً على الفعل كذلك الثاني، لأنّ من حق حروف العطف عطف المتشابهين، ومن رفع فقد عطف جملة اسمية على فعليه، وتناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما[4]. والمشاكلة هنا تعني أن العرب تعنى كثيراً بمطابقة الألفاظ ومشاكلتها مالم تفسد المعاني، فالاختيار في عطف جملة على سابقتها الفعلية، النصب ، فالغرض توافق الجمل وتطابقها، وليس الغرض أن يكون فيها منصوب[5].

وما اعتّل به الرضي هو تقرير سيبويه من قبل، إذا قال: ((وإنما أُختير النصب ههنا؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخِرُ على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لاينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليه ماقرب جواره منه إذ كانوا يقولون: ضربوني وضربت قومك؛ لأنّه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد... أقرب في المأخذ))[1] . وقد اعتمدها ايضاً ابن الورّاق، وابن يعيش، والاشموني[2].

---

[1] ينظر: المشكل في إعراب القرآن، مكي ابن أبي طالب: ٦٤١/٢، نحو القرآء الكوفيين خديجة أحمد مفتي: ٢٥١.
[2] ينظر: شرح المفصل: ٣٢/٢، أوضح المسالك: ٩٥.
[3] شرح الرضي: ٤١٦/١.
[4] ينظر: علل النحو: ٤٠١، وشرح الأشموني: ٢٢٣/٢.
[5] ينظر: النكت: ١٠٩/١، شرح المفصل: ٢/ ٣٢-٣٣.
[1] كتاب سيبويه: ٨٨/١-٨٩.
[2] ينظر: علل النحو: ٤٠١، شرح المفصل: ٣٢/٢، شرح الأشموني: ٢٢٣/٢.

٥. عِلّة ترجيح النصب على الرفع بعد حروف النفي:-

لِذا وقع المشغول عنه بعد حروف النفي أُختير فيه النصب مع جواز الرفع نحو: مازيداً رأيته، ولا زيداً قتلتُه[٣]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((ولما أُختير النصب فيها مع جواز الرفع، لأنّ النفي في الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظاً او تقديراً لما ينفي مضمونه أولى))[٤]. فالنفي يقع على الفعل لذا فهو يطلبه لفظاً، أو تقديراً قبل المشغول عنه، لذلك أُختير النصب بعد هذه الحروف. أما سيبويه فقد شبّه حروف النفي بحروف الاستفهام، من حيث تقديم الاسماء فيها، وسّهل ذلك أنّها نفي لواجب، فهي ليست كحروف الاستفهام والجزاء ولما هي مضارعة لها، وذلك قولك: مازيداً ضربته ولازيداً قتلته، ولِن شئت رفعت، والرفع عند سيبويه أقوى بعدهُنّ لأنّهُنَّ نفي واجب يُبتدأ بعدهُنَّ ويُبنى على الابتداء مابعدهن، ولم يبلغن أن يكنّ مثل ما شُبِّهنَبه من أدوات الاستفهام.[٥]

وظاهر كلام سيبويه لِاختيار الرفع[٦]. فالعِلّة في ذلك عنده مضارعة هذه الحروف لأدوات الاستفهام والجزاء فُقّمت فيها الاسماء على الأفعال ، لكنّها لم ترقَ الى ما شُبِّهت به فقوي معها الرفع، لوجوب الأبتداء بعدهن، وأكد ابن الورّاق، وابن يعيش ماذهب إليه سيبويه من المشابهة، لكنّ هما لِاختارا النصب[١]، قال ابن يعيش ((ولما صار النصب هنا مختاراً لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام، وحروف الجزاء، وحروف الأمر والنهي))[٢] وذهب الصّبّان الى وجوب النصب ((لأنّ وقوع هذه الاشياء أخباراً للمبتدأ قليل بل قيل بمنعه))[٣]. والراجح عندي ما قاله الرضي، لأنّه لِاعتمد الأصل في كون هذه الحروف تطلب الفعل ملفوظاً أو مقّوراً، فالنفي حقيقةً للفعل وليس للاسم، أمّا ما جاء به سيبويه، فهو عِلّة لتقّم الاسماء على الأفعال، وهذا لايمنع من تقدير فعلٍ ناصب لها، ولاسيما أنّه شبّه هذه الحروف بأدوات الاستفهام، التي لايليها لِاّ الفعل أيضاً قال سيبويه: ((لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل))[٤] فإذا وجب ان يلي أدوات الاستفهام الفعل وجب نصب الاسم بعدها بفعل مضمر[٥] . ولِذا ما سلّمنا بالتشبيه بين هذه وتلك لوجب لِاضمار فعل بعد حروف النفي ناصب للاسم بعدها.

---

[٣] ينظر: شرح المفصل: ٣٦/٢، أوضح المسالك: ٩٥، شرح الأشموني: ٢٢٣/٢.
[٤] شرح الرضي: ١/ ٤١٧.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٥/١-١٤٦.
[٦] ينظر: أوضح المسالك: ٩٥.
[١] ينظر: علل النحو: ٤٠٢، شرح المفصل: ٣٦/٢.
[٢] شرح المفصل: ٣٦/٢.
[٣] حاشية الصّبّان : ٢/ ٥٧٣.
[٤] كتاب سيبويه: ١١٥/٣.
[٥] ينظر: علل النحو: ٤٠٢.

٦ عِلّة اِختيار النصب إذا كان الكلام جواباً لِإستفهام:-

ومما يختار فيه النصب أيضاً ،اِذا كان الكلام جواباً عن اِستفهام نحو قولهم: مَنْ رأيتَ، وأيهَّم رأيتَ، فتقول: زيداً رأيته[٦]. وعِلّة ذلك بيّنها الرضي بقوله: ((ويختار النصب، أيضاً ،اِذا كان الكلام جواباً عن اِستفهام بجملة فعلية، كما اِذا قيل: (أرأيت أحداً)؟ أو (أيهم رأيت)؟ فتقول: (زيداً رأيته) وإنما كان النصب أولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين))[٧] . وما اِعتل به الرضي من قبيل المطابقة أو المشاكلة بين شيئين، فيرى أنّ اِختيار النصب هنا طلب للتناسب بين الجواب والسؤال، وأصل ذلك عِلّة سيبويه، إذ قال: ((ومما يختار فيه النصب قول الرجل: مَنْ رأيتَ وأيهم رأيت، فتقول: زيداً رأيتُه، تُنْزِله منزلة قولك : كلّمتُ عمراً وزيداً لقيتُه ألا ترى أن الرجل يقول: مَنْ رأيتَ، فتقول: زيداً على كلامه، فيصير هذا بمنزلة قولك: رأيتُ زيداً وعمراً، يجري على الفعل كما يجري الآخِرُ على الأول بالواو... فإنّما تحِملُ الاسم على ما يَحْمِل السائِلُ كأنّهم قالوا: أيهم أَتَيْتَ؟ فقلت زيداً))[١]. وهذه العِلّة اِعتمدها الصّبّان أيضاً[٢].

٧. عِلّة تساوي الرفع والنصب عند عطف المشغول عنه على جملة اسمية خبرها جملة فعلية:-

يستوي الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه، المعطوف على جملة ذات وجهين،أي : اسمية الصدر، فعلية العجز نحو: عمروٌ لقيتُهوزيدٌكلّمتُه، فإن حملته على الأول رفعت، وإن حملته على الآخر نصبت، وقلت: عمروٌ لقيته وزيداً كلّمته[٣]. والعِلّة في ذلك عند الرضي ((لأنّه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسمية التي هي الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب؛ ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اِسمّيين، وأن يكون عطفاً على الفعلية التي هي الصغرى، فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسب في كونهما فعليتين))[٤].

وعند تأمّل هذا النص يتّضح لنا أن جواز الأمرين ها هنا سببه الجملة المعطوف عليها، كما في قولنا زيدٌلقيته وعمروٌ كلّمته، فجملة زيدٌلقيته، جملة اِسمية خبرها جملة فعلية، فإن عُطف على الجملة الكبرى وهي (زيدٌلقيته) رُفع (عمروٌ) لأن صدر الجملة اسم، وإن عُطف على الجملة الفعلية وهي (لقيته) نُصِبَ (عمرو)؛ لأنّ صدر الجملة فعل، ولا ترجيح بينهما. ولم يصرّح سيبويه بعلّته، لكّنها تُفهم من

---

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٩٣/١، شرح الأشموني: ٢/ ٢٢٤.
[٧] شرح الرضي: ٤٢٣/١.
[١] كتاب سيبويه: ٩٣/١.
[٢] ينظر: حاشية الصّبّان: ٢/ ٥٧٨.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٩١، شرح الرضي: ٤٢٤/١، همع الهوامع: ١١٣/٢.
[٤] شرح الرضي: ٤٢٤/١.

سياق الكلام، وكلام الرضي تأكيد لذلك، إذ قال سيبويه: ((أيَّ ذلك فعلت جاز فإن حملته على الاسم الذي بُني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه، مايجوز فيه، إذا قُلْتَ ، زيدٌلقيتُه، وإن حملته على الذي بُني على الفعل أُختير فيه النصبُ كما أُختير فيما قبله وجاز فيه ماجاز في الذي قبله ... والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما، أنّ ك تقول: زيدٌلقيتُأباه وعمراً ، وإن أردت أنّك لَقيتَ عمراً والأبَ ، وإن زعمت أنّك لقيت أبا عمر ولم تلْ قهُرفعتَ))[1]، واصبحت هذه العِلّة معتمد النحاة بعد سيبويه فإعتمدها مثلاً: ابن الورّاق، وابن يعيش ، السيوطي[3].

٨. عِلّة وجوب النصب بعد حروف الشرط:-

يجب نصب المشغول عنه، إذا وقع بعد ما يختصّ بالفعل، كأدوات الشرط نحو: إنْ زيداً لقيته فاكرمْه[3]. أمّا الرضي فقد مّيز بين حرفي الشرط (إن ولو) و(ما) فهذه وان كانت من حروف الشرط، الاّ أنّ الرفع مختارٌ بعدها[4]. وعِلّة ذلك عنده هي ((لأن النصب في أخويها وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدي، وشرطها فعل لازم واجب الحذف غير مفسّر بشيء، فلا يكون من هذا الباب))[5]. فوجوب النصب حصل هنا؛ لإقتضاء هذه الادوات أفعالاً بعدها، فهي لايليها الاّ الأفعال لفظاً أو تقديراً، ولعل ما قاله الرضي إمتداد لعِلّة سيبويه، إذ قال: ((وذلك أن من بين الحروف حروفاً لايُذكر بعدها الاّ الفعل ولايكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً))[1]، وقال أيضاً: ((وتقول في الخبر: إنْ زيداً تره تضربْ، تنصب زيداً ؛ لأن الفعل أن يلي (إنْ) أولى، كما ذلك في حروف الاستفهام))[2] وذكر هذه العِلّة ابن الورّاق أيضاً ، إذ قال: ((واعلم أنّ ك إذا جئت فيه بالأمر النهي والمجازاة، فالرفع بعيد... والنصب هو المختار، والرفعُ قبيح، وإنما قُبحَ الرفع؛ لأنّها أشياءَ لاتكون الاّ بالفعل))[3]. وهذا يدل على إلتهاج العلماء عِلّة سيبويه والاعتماد عليها.

١٤. الأغراء والتحذير

١. عِلّة وجوب حذف الفعل في التحذير بـ(ايا) أو التكرير أو العطف:-

---

(١) كتاب سيبويه: ٩١/١.
(٣) ينظر: علل النحو: ٤٠١-٤٠٢، شرح المفصل: ٣٣/٢، همع الهوامع: ١١٣/٢.
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٩٣، شرح الأشموني: ٢٣٦/٢.
(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٢٥/١.
(٥) شرح الرضي: ٤٢٥/١-٤٢٦.
(١) كتاب سيبويه: ٩٨/١.
(٢) نفسه: ١٣٤/١.
(٣) علل النحو: ٤٠٢.

ينتصب المحذّر بفعل محذوف لزوماً[٤] . وبّين الرضي عِلّة حذف الفعل وجوباً في التحذير بقوله: ((ولما وجب حذف العامل في نحو: (إيّاك والأسد)؛ لأنّه في معنى المكرر الذي يجب حذف عامله؛ لأن معنى : (إيّاك) : بعِّد نفسك من الأسدِ وفحوى هذا الكلام : احذر الأسد، ومعنى: (الأسَد الأسدَ): أي: بعِّد الأسدَ عن نفسك))[٥] وقال ايضاً: ((ولما وجب الحذف في الأول والثاني؛ لأنْ القصد ... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنّه لايستعمل هذه الالفاظ الاّ لِما شارف المكروه أن يرهق، وهو المعطوف في (إيّاك والاسد)، والمكرر))[٦] . فوجب حذف الفعل عنده، لدلالة المعنى عليه فـ(إيّاك) بمعنى بعِّد أو احذر، ((فحُذِفَ الفعل واكتفي بإيّاكَ عنه وكذلك (نفسك)؛ لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثُر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة))[١]. أما عِلّته الثانية فهي من قبيل التخفيف في الكلام للإفضاء الى المقصود من التحذير، وقصد السرعة يتطلّب من المتكلّم التخفيف ويتجنّب الثقل الكثير في الكلام؛ ولذلك كانت العرب تراعي هذه العِلّة كثيراً[٢]. وهذا مناسب للعطف والتكرير لما فيه من إطالة في الكلام.

أما سيبويه فيرى أن العِلّة هي كثرة استعمال، إذ قال: ((وحذفوا الفعل من إيّاك لكثر استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: (حينئذٍالآن)، فكأنّه قال: احذر الأسد))[٣]. وهذا يعني أن كثرة الاستعمال تؤدي الى الحذف، وهذا ما أراده سيبويه ، أمّا الرضي فالتخفيف عنده هو المؤدي الى الحذف، مع نيابة (إيّاك) عن الفعل، قال سيبويه ((وإيّاك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك نحو: الحذرَ الحذرَ))[٤]. أمّا المبرد فيرى إنما حُذف الفعل ((للإطالة والتكرير، ودلَّ على الفعل المحذوف، بما يُشاهد من الحال))[٥]. والأنباري يرى ((إنّما خصّت (إيّاك) بهذه؛ لأنّها لاتكون الاّ في موضع نصب؛ لأنّها ضمير المنصوب المنفصل، فصارت بُنيةُ لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل))[٦] . فالناصب لـ(إيّا) فعل مضمر لايجوز إظهاره، ومع المكرر (الاسدَ الاسدَ)؛ لأن أحد إسمين قام مقام

---

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٣/١-٢٧٤، شرح المفصل: ٢٥/٢، أوضح المسالك: ٢٢١، شرح ابن عقيل: ٣٠٠/٢.
[٥] شرح الرضي: ٦/٢.
[٦] نفسه: ٦/٢.
[١] شرح المفصل: ٢٥/٢.
[٢] ينظر: ابو بركات بن الانباري: ١٩٧.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٧٤/١.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٧٥/١.
[٥] المقتضب: ٣/ ٢١٥.
[٦] اسرار العربية: ١٦٩-١٧٠.

العامل[٧] . وهذا ما ذهبت اليه الباحثون المحدثون، فقد ذهبوا الى: ((أنّ (ايا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء معناها (بعِّد) أو (باعد) أو (احذر) أو (احفظ نفسك) أو (قِ نفسك) ونحو ذلك من معاني التحذير والكاف للخطاب وهي بمعنى فعل التحذير نائبه عنه وتسّدمسّه))[١]. وحقيقة الأمر أن الحذف مع (ايا) راجع الى معناها، لأنّها بدل من اللفظ بالفعل فهي في معناه، ولايجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، غير أنّ الامر في العطف والتكرير، يرجع الى معنى بلاغي يتطلّبه المقام، فالمقام مقام سرعة واختصار مما يطلب الحذف قصد سرعة ابلاغ المخاطب، وهذا منافٍ للإطالة.

٢. علّة جواز العطف في (إياك والأسد):-

أُختلُفَ في إعراب ما بعد الواو في نحو: إياك والأسد ، فقيل هو معطوف على إياك والتقدير: احذَر نفسكَ أنْ تدنُوَ من الأسَدِ والأسدَ أن يدنُوَ منك[٢] . وإياكَ منصوب بفعل لازم إضماره تقديره إحذر، ما بعده معطوف عليه[٣]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، و(إياك) محذّر و(الاسدَ) محذّر منه، وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟ فالجواب أنّه لايجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه، الاّ في الجهة التي إنتسب بها المعطوف عليه الى عامله، وجهة إنتساب (إياك) الى عامله كونه مفعولاً به، أي مُبعداً، وكذا الاسد مُبعداً، إذ المعنى إياك بعِّد وبعِّد الأسد))[٤] فجاز عنده التعاطف بين المتخالفين ها هنا للمشاركة الحاصلة بين المعطوف والمعطوف عليه من جهة كونهما مفعولين. قال سيبويه: ((فكلاهما مفعولٌ ومفعولٌ معه))[٥]، وهذه العِلّة من قبيل الحمل على المعنى[١]. ولم يصرّح سيبويه بذلك، والواو عنده للمعيّة أو المصاحبة، إذ قال: ((ومن ذلك رأسَه والحائطَ، كأنّه قال: خلِّ أودَ عْرأسَهُوالحائطَ فالرأسُ مفعولٌ به والحائط مفعولٌ معه، فإنتصبا جمعاً))[٢]، وما اعتلّ به الرضي موافقٌ لعِلّة ابن يعيش، فلا مانع من العطف هنا، ((لأنّ العامل قد يعمل في المفعولين، وإنْ إختلف معناهما، ألا تراك تقول: أعطيت زيداً درهماً ، فيتعدى الفعل اليهما تعدّياً واحداً ، وإن كان زيدٌ آخِذاً والدرهم مأخوذاً فهما مختلفان من جهة المعنى، فكذلك ههنا إذا اعطفت الاسدَ على إياك شاركه في عمل الفعل المحذوف وإنْ إختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف، والاسد

---

[٧] المطالع السعيدة: ٣٦٣/١.
[١] معاني النحو: ٥٣١/٢.
[٢] ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٧٤، وهذا مذهب السيرافي، واختاره ابن عصفور ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٤/١.
[٣] ينظر: أسرار العربية: ١٦٨، شرح المفصل: ٢٥/٢.
[٤] شرح الرضي: ٦/٢.
[٥] كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٤.
[١] ينظر: إرتقاء السيادة: ٧٠.
[٢] كتاب سيبويه: ٢٧٤/١.

محذور منه مخوف))[٣]، وأخذ الشيخ خالد الأزهري هذا المعنى[٤] وتابعهم محمد الصبّان في ذلك[٥].

أمّا ابن مالك فيرى، أنّ العطف ها هنا هو عطف مفرد على مفرد ففي نحو: (إيّاك والمراء) التقدير: (اتّقِ تلاقي نفسك والمراء)، فحُذف الفعل، ثمّ حذف المضاف (تلاقي)، وأُقيم المضاف إليه مقامه فصار (نفسك والمراء) ثم حذف (نفس) وهو المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهو الكاف بعد تحويله الى ضمير نصب منفصل فصار (إيّاك والمراء)[٦]، وقد أثارت هذه المسألة نقد الباحثين المحدثين فقد وصفوها بالتكلّف، وكثرة الحذف والتقديرات بدون موجب والراجح عندهم أن تكون الواو للمعية[٧]. وهذا مانرجّحه ، لأن كلام سيبويه السابق يصرّح في انّ ها للمعيةِ إذ قال ((فكلاهما مفعولٌ ومفعولٌ معه))[١] لذلك فنصبها على المعية أولى، والمعنى موافق لذلك، لأن المعنى احذرك من معية الأسد، أو مصاحبته.

---

[٣] شرح المفصل: ٢/٢٥.
[٤] ينظر: شرح التصريح: ٢/٢٧٤.
[٥] ينظر: حاشية الصّبّان : ٣/ ١٨٨.
[٦] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: ١٩٣، أوضح المسالك: ٢٢١، معاني النحو: ٢/ ٥٣٧.
[٧] يُنظر: معاني النحو: ٢/ ٥٣٧ـ٥٣٨.
[١] كتاب سيبويه: ١/٢٧٤.

المبحث الثالث

المجرورات من الأسماء

١. عِلّة امتناع تعريف الأسماء الموغلة في التنكير بالاضافة:-

من الاسماء ما أُوغِلَ في التنكير، فلا تتعرّف بالإضافة أو غيرها[١]. قال الرضي: ((واعلم أن بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لاتتعرف بالاضافة الى المعرفة لِاضافة حقيقية نحو (غيرك) و(مثلك) وكل ماهو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما))[٢]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((ولما لم يتعرّف (غيرك)؛ لأنّ مغايرة المخاطب ليست صفة تخصُّ ذاتاً دون أُخرى، لِان كل مافي الوجود لِاّ ذاته موصوف بهذه الصفة))[٣]. فهذه الاسماء ومثلها لاتستفيد من المضاف لِاليه تعريفاً أو تخصيصاً، فعندما تقول: غيرك أو مثلك، فإنّك لم تخص ذاتاً بعينها، ولما كل ماسوى المخاطب هو غيره. ((فإذا قلت: مثلك جاز ان يكون مثلك في طولك وفي لونك، وفي علمك، ولن يُحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء))[٤]. وهذا ماقررّه المبرد من قبل، لِان قال ((فأمّا مررتُ برجلٍ غيرك، فلا يكون الاّ نكرة؛ لأنّه مبهم في الناس أجمعين، فِلّما يصحّ هذا ويفسُدمعناه))[٥]. ويستدل النحاة على أنها نكرة بما يأتي:

١. لِانّك تصف بها النكرة، فتقول: مررتُ برجل غيرك[٦].
٢. دخول (ربّ) عليها، و(رُبّ) لا تدخل الاّ على نكرة.[٧]
٣. لايتعرف (غير وشبهه) الاّ بتعيين المغاير والمماثل، قال السيوطي: ((ويُعرّف ما ذُكر من (غير) وما بعده، لِان تعيّن المغاير والمماثل، كأن وقع (غير) بين ضدّين نحو: ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ))[١]، وقولك: مررتُ بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرك، أو قارن مثْلاً مما يُشْعِرُ بمماثلة خاصّة))[٢]. وانتهج نهج المبرد الجرجاني، والأنباري ، وابن يعيش[٣]. كما نالت لِاهتمام بعض الباحثين المحدثين[٤].

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ١٢٥/٢.
[٢] شرح الرضي: ٢٤٠/٢.
[٣] نفسه: ٢٤٠/٢.
[٤] شرح المفصل: ١٢٥/٢.
[٥] المقتضب: ٤/ ٢٨٨.
[٦] ينظر: المقتضب : ٢٨٨/٤.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٢.
[١] الفاتحة: ٧.
[٢] همع الهوامع: ٢/ ٤١٥.
[٣] ينظر: المقتصد: ٢/ ٨٧٣-٨٧٤، أسرار العربية: ٢٨٢، شرح المفصل: ١٢٥/٢-١٢٦.
[٤] ينظر: معاني النحو: ١٢١/٣.

المبحث الأول
المعرب والمبني من الأسماء

أولاً: المعرب من الاسماء

١. عِلّة اِختصاص لام التعريف بالاسم:-

من بين ما يختصّ به الاسم دخول لام التعريف عليه[١]. فكلّ ما دخلته لام التعريف، فهو اسم[٢]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: « ولما اِختصّت لام التعريف بالاسم؛ لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لايدلّ على الذات الاّ ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه»[٣]، وما قاله الرضي من قبيل المشاكلة أو المطابقة بين شيئين، فلّما وُضِعَتْ هذه اللام لتعيين الذات وتخصيصها ناسبها الاسم؛ لدلالته على الذات أيضاً . واذا ذهبنا نبحث عن هذه العِلّة عند النحاة وجدناها على غير ما قال الرضي، ونستطيع اِجمالها على ما يأتي:

١. ذهب ابن يعيش الى أن عِلّة ذلك هي «لأن الاسم يُ حدّث عنه، والمحدّثُ عنه لايكون الاّ معرفة، والفعل خبر، وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولايصحّ أيضاً تعريف الحرف، لأنّه معناه في الاسم، والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لايوصف بكونه معرفة، ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصّة بالاسم»[٤].
٢. أمّا ابن فلاح اليمني فهي عنده ثلاثة أوجه، « أحدها: اِنّه يُ عيّن ما يدخل عليه، فيصلح الحكم عليه والأفعال لايُ حكم عليها، فلا تحتاج اِليه، والثاني: اِنّ الفعل لايقع اِلاّ حُكْماً، والحُكْمُ لايكون الاّ مجهولاً للمخاطب، فلم يقبل تعريفاً لذلك. والثالث: اِنّ اللام زيادة على الكلمة، فقبِل الاسم الزيادة لخفّته، ولم يقبلها الفعل لثقله»[١].
٣. اِلتهج الأشموني عِلّة ابن يعيش[٢] . وشرحها الصّبان بقوله: «والمختص بالأسماء، اِمّا عامل العمل الخاص بها، وهو الأصل كـ(في) أو غير الخاص كـ(انَّ) وأخواتها، أول مهمل كـ(لام التعريف) »[٣].

---

[١] ينظر: أسرار العربية: ١٠، شرح المفصّل: ٢٤/١.
[٢] ينظر: شرح الرضي: ٣٩/١.
[٣] نفسه: ٣٩/١.
[٤] شرح المفصل: ٢٥/١.
[١] المغني في النحو: ٩٩/١-١٠٠.
[٢] ينظر: شرح الأشموني: ٣١/١.
[٣] حاشية الصّبان: ٧٢/١.

وممّا تقدّم نخلص الى أنّ هذه العِلّة لِاختصّ بها النحاة المتأخرون دون المتقدمين، لِانعدام ذكرها في كتبهم، فلم نجدها عند سيبويه، ولا المبرد، ولا ابن السراّج. وربّما عُدّت هذه العلّة من التعليلات التي لِانفرد بها الرضي، على الرغم من لِاعتماده الكبير على آراء سيبويه في كتابه[٤].

٢. عِلّة لِاختصاص الجر بالاسم:-

ومما لِاختصّت به الاسماء الجر[٥]. قال ابن عصفور: «وأمّا الخفض فأنفردت به الأسماء»[٦]. وقد علل الرضي ذلك قائلاً: « ولِمّا لِاختصّ الجر بالاسم؛ لأنّهم قصدوا أنّ يوفّوا الاسم؛ لِإصالته في الإعراب، حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها، فنقصوه، ما لايكون معمول الفعل، وهو الجر، وأعطوه مايكون معموله وهو الرفع والنصب»[٧].

فاختصّ الاسم عنده بالجرّ دون الفعل والحرف؛ لأنّه أصلٌ في الكلام، فالأسماء قبل الأفعال؛ وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، «والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه»[١]. قال سيبويه «ألا ترى أنّ الفعل لابُدَّله من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ لِهُنا، وعبدُاللهِ أخونا»[٢]، ولِإصالته في الأعراب ناسبه لِاحتكامه على الحركات الثلاث. ولم يصرّح سيبويه بعلّة لِاختصاص الجر بالاسم، لكنّها تُفهم من كلامه، فقال: «وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الاسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»[٣].

فأُسْقِطَ الجر من الفعل، وحصل في الاسم؛ لأن الجر لِما يكون بالاضافة، فهي تُفيد تخصيص المضاف، ولو أضفنا الى الفعل لم تخُصْ ما قبله، فلو قلنا: غُلامُ زيدٍ لِاختصّ بمِلْك (زيد)، ولا يختصّ في نحو: جاءني غلام يقومُ؛ بإضافته الى (يقومُ) لأن القيام يحصل من سائر الناس، فضلاً عن أنّ المجرور يقوم مُقام التنوين. فأُسقط الجر من الفعل، لئلاّ يؤدي الى قيام الفعل والفاعل مُقام الفاعل، لِما لايخلو الفعل من الفاعل، وحصل في الاسم لأنّه محلّ للإعراب[٤]. أمّا المبرّد فقد لِاكتفى بترديد قول سيبويه:

---

[٤] ينظر: شرح الرضي: ١٤/١.
[٥] ينظر: المقتضب: ٧/١، علل النحو: ١٢٤، شرح المفصل: ٢٥/١.
[٦] المقرّب : ٤٧.
[٧] شرح الرضي: ٣٩/١.
[١] الايضاح في علل النحو: ٨٣.
[٢] كتاب سيبويه: ٢١/١.
[٣] نفسه: ١٤/١.
[٤] ينظر: علل النحو: ١٢٤.

«لأنّ الجر للاسم لايُجاوزه، والرفع ينتقل الى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى»[٥]. وعلل ابن فلاح اليمني، ذلك من وجهين «أحدهما: أنّه يكون بحرف الجر أو الإضافة، ولا معنى لهما في الفعل...؛ والثاني: إنَّ اعراب الفعل فرعٌ على اعراب الاسم، وحقُّ الفرع أن يكون أنقص من الأصل»[٦]. فنقصوه ما لايكون معمول الفعل، وهو الجر، واعطوه مايكون معموله وهو الرفع والنصب[١]. وذهب الأشموني الى أنّ العِلّة هي: «لأنّ المجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يُخبر إلاّ عن الاسم»[٢] . واذا ذهبنا الى المحدثين وجدنا أنّ منهم مَن اعتمد عِلّة سيبويه، قال الجواري: «أمّا الجر أو الخفض بالكسرة، فهو ما تختص به الأسماء في اعرابها؛ ... لأن معنى الخفض وموقعه، وهو الإضافة، والجر بالحرف لايكون إلاّ في الأسماء»[٣]، وكلام النحاة هذا عام يشمل سمات الاسم، وما يختص به دون غيره، وبما أن الجر يحدث بحرف الجر أو الإضافة، ولا تأثير لهما في الفعل؛ لذلك ناسب الجر الاسم.

٣. عِلّة جعل الإعراب في آخر الكلمة:-

تقرّر لدى النحاة أن الاعراب يؤتى به للفرق بين المعاني[٤]. والمعرب هو ما تغيرّ آخره بتغيّر العامل فيه لفظاً أو محلاً[٥]. وهو إمّا أن يكون اسماً متمكّناً، أو فعلاً مضارعاً لأسماء الفاعلين[٦]، يُلفظ به أولاً ثمَّ يؤتى بالإعراب في آخره[٧] . وقد اعتلّ الرضي لذلك بقوله: « وانما جُعل الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنّه دالٌّ على وصف الاسم، أي كونه عمدة، أو فضلة، والدالّ على الوصف بعد الموصوف»[٨].

ويُفهم من ذلك أنّ الاسماء لمّا كانت تعتورها المعاني المختلفة، فتقع فاعلة، ومفعولة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أِلّة على هذه المعاني، بل هي مشتركة، جُعِلَتْ حركات الإعراب تُنبيء عن هذه المعاني[١]. فهي تدل على معنى الاسم كما تدل الصفة على الموصوف. ولم نجد تعليلاً لذلك عند سيبويه، عندما قال: «هذا بابُ مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ...»[٢].

---

[٥] المقتضب: ٧/١، وينظر: كتاب سيبويه: ١٧/١.
[٦] المغني في النحو: ٢٢٩/١.
[١] ينظر: شرح الرضي: ٣٩/١.
[٢] شرح الأشموني: ٣١/١.
[٣] نحو التيسير، د. احمد عبد الستار الجواري: ١١٥.
[٤] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٦، شرح المفصل: ٤٩/١.
[٥] ينظر: أسرار العربية: ٢٢، شرح المفصل: ٤٩/١.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ١٣/١.
[٧] ينظر: الايضاح في علل النحو : ٧٦.
[٨] شرح الرضي: ٦٤/١.
[١] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٩.
[٢] كتاب سيبويه: ١٣/١.

أمّا المبرّد فيرى أنّه لمّا لم يكن جعل الإعراب أولاً؛ لإلزام الأول الحركة للإبتداء، ولمّا لزمته الحركة لم يجز الجمع بينها وبين حركة الإعراب، ولم يمكن أنْ يُجعَل وسطاً؛ لإختلاف أوساط الاسماء، فلمّا فات ذلك جُعِل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته[٣]. وهذا ما قال به، الزجاجي، وابن الورّاق، وابن يعيش، وابن فلاح اليمني، والسيوطي[٤]. ونظنّ أن الرضي قد تفرّدبعلّته بإعتماده المعنى، وهي الراجحة عندنا، لأن الإعراب يفصح عن معاني الكلمات، كما يفصح الوصف عن الموصوف، ورتبة الصفة بعد الموصوف، بإستقراء النحاة.

١. المثنى وجمع المذكر السالم[٥]

١. عِلّة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف:-

جمهور النحاة على أنّ الإعراب بالحركات هو الأصل، والإعراب بالحروف فرعٌ عليه[٦]. فلمّا قُصِدَ الفصل بين المثنى وجمع المذكر السالم، وبين المفرد جُعل لِاختلاف الحروف فيها بمنزلة لِاختلاف الحركات في المفرد[١]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: « ولِما أُعرِبَ المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف؛ لأنّ الحركات لِستوفتها الآحاد، مع أنّ في آخرهما ما يصلح لأن يكون لِاعراباً من حروف المد ... ولِما أُعرِبا هذا الإعراب المعّين؛ لأنّ الألف كان جُلِبَ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية، وكذا الواو في الجمع، علامةً للجمع ... ثم أرادوا لِاعرابهما، فإنّ المثنى والمجموع متقِمٌ، لامحالةَ على لِاعرابهما، فجُعل فيهما ما يصلح، لأن يكون لِاعراباً»[٢] . والرضي هنا يعلل لأمرين وبعلتين: الأول لِستيفاء المفرد للحركات، فلم يبقَ للمثنى والجمع الاّ الحروف. فالمثنى والجمع فرعٌ على المفرد، كما أن الاعراب بالحروف فرعٌ على الإعراب بالحركات فاعطي الفرع الفرع طلباً للمناسبة[٣] . والآخر: علل سبب جلب هذه العلامات، فهي لها وظيفتان الأولى: للدلالة على التثنية والجمع، والأخرى: الإعراب، قال الجرجاني: «فقُصِدَ أن يجعل كُلَّ واحٍ دمن هذه الحروف قائماً مقام ما يُجانسه من الحركة»[٤] ، وذكر سيبويه لِحاق حرف المدّاللّين،

---

[٣] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٦.
[٤] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٦، علل النحو: ١٢٨، شرح المفصل: ٥١/٢، المغني في النحو: ٢٠٦/١-٢٠٧، الأشباه والنظائر: ٨٢/١-٨٣.
[٥] جمعنا علل المثنى وجمع المذكر السالم جرياً على عادة العرب عند حديثهم عليهما، ينظر: شرح الرضي: ٧٤/١.
[٦] ينظر: أسرار العربية: ٤٨-٤٩، شرح المفصل: ٥١/١، شرح الأشموني: ٧٠/١.
[١] ينظر: المقتصد: ١٨٥/١، شرح الرضي: ٧٣/١.
[٢] شرح الرضي: ٧٥/١.
[٣] ينظر: المغني في النحو: ٤٣/٢-٤٤، شرح الأشموني: ٧٠/١.
[٤] المقتصد: ١٨٥/١.

وهو حرف الإ عراب بالمثنى والجمع على حدّه[٥]، الاّ أنّه لم يذكر عِلّة العدول عن الأصل، أي أعرابها بالحروف دون الحركات.

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيرى أنّ العِلّة هي للفرق بين المفرد، والمثنى وما جُمِعَ على حدّه، إذ قال: «اعلم أنّ الحركات ثلاث، فلمّا قُصِدَ الفصلُ بين التثنية والمفرد، جُعِلَ لاختلاف الحروف فيه بمنزلة اختلاف الحركات»[٦]. وذهب الأنباري الى أن العِلّة في ذلك هي: «لأنّ التثنية والجمع فرعٌ على المفرد، والإعراب بالحروف فرعٌ على الحركات، فكما أُعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أُعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأُعطي الفرعُ الفرعَ، كما أُعطي الأصلُ الأصلَ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنّها أشبه الحروف بالحركات»[١].

وما قاله الأنباري اعتمده بعض النحاة، ومنهم من زاد عليها[٢]. فقد ذكر ابن فلاح ذلك من بين ثلاثة أوجه يراها: «أحدها أن المثنى والمجموع فرعٌ على الواحد، والاعراب بالحروف فرعٌ على الإعراب بالحركات، فأُعطي الفرع للفرع، والوجه الثاني-أنّ التثنية والجمع يُحذف منهما الاسماء المؤلفة من الحروف طلباً للاِختصار، فلا يقوم مقام المحذوف، إلاّ ما يُناسبُ تركيبُه وهي الحروف. والثالث- أنّ التثنية والجمع اكثر من المفرد فناسبَ ذلك أن يكون اعرابهما اكثر من اعراب المفرد. وإنما يتحقق ذلك بالحروف»[٣].

وعِلّة الرضي تشبه عِلّة الأنباري، وهي من العلل الثواني التي زخر بها شرح الرضي على الكافية.

٢. عِلّة جعل علامة الرفع الألف في المثنى، والواو في المجموع:-

جعل النحاة الألف وهي من حروف اللّين، علامةً للرفع في المثنى، والواو منها علامةً للرفع في المجموع فقالوا: مسلمان، ومسلمون[٤]. والعِلّة في ذلك أوردها الرضي بقوله « وإنّما أُعرِبا هذا الإعراب المعّين؛ لأن الألف كان جُلِبَ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية، وكذا الواو في الجمع، علامةً للجمع، لمناسبته، الألف بخفّته لِقلّته عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع...ثم أرادوا اعرابهما... فجُعل فيهما ما يصلح لأن يكون اعراباً، وأسبق

---

[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٧-١٨.
[٦] المقتصد: ١/١٨٥.
[١] اسرار العربية: ٤٨-٤٩.
[٢] ينظر: المغني في النحو: ٢/ ٤٣-٤٤، شرح الأشموني: ١/٧٠.
[٣] المغني في النحو: ٢/٤٣-٤٤.
[٤] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٤، علل النحو: ١٣٦، المقتصد: ١/١٨٥.

الإعراب الرفع، لأنّه علامةَ العُمَد، فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما»[1].

وعنده الأمر قائم على المشاكلة والتناسب، فالقليل، وهو المثنى يناسبه الخفيف وهو الألف، والكثير وهو الجمع، يناسبه الثقيل، وهو الواو، ولكنّه قبل ذلك يرى أن الرفع اسبق الإعراب؛ لأنّه علامة العُمد فناسبه الألف والواو، علامةً للرفع. أمّا سيبويه فالعِلّة عنده للفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم، إذ قال: «أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّواللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك، ولا منّون يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً، ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّالتثنية... وإذا اجمعت على حدّالتثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المدّواللين، والثانية نون . وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين، وأنها حرف الاعراب، حال الأولى في التثنية، الاّ أنّها واوٌ مضمومٌ ماقبلها في الرفع»[2].

وهذا يعني أنّهم رفعوا المثنى بالألف، للتفرقة بينه وبين جمع المذكر السالم، بالواو، أمّا الزجاجي فقد اعتلّ لذلك بقوله : «إنما جعلت الألف في رفع الاثنين؛ لأن الرفع أول الاعراب، لأنّه سِمة الفاعل والمبتدأ ومضارعهما والتثنية أول الجموع لأنّ معناها ضم شيء الى شيء، والحروف المتولّدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت، الواو، والألف، والياء، فلو جُعِلَ رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو، لأنّ الباب واحد. وما وجب للتثنية وجب للجمع. فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق، فلمّا بطُلَ أن يجعل رفع الاثنين بالواو، ترك الجمع على حاله بالواو، لأنّه لم يعرض ما ينقله عنه إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالألف»[1]. ولاشكّ في أن هذا شرح وإيضاح لعِلّة سيبويه السابقة، فعلى الرغم من كثرة الإ فتراضات في كلام الزجاجي، إلاّ أنّه من الواضح إتهاجه لعِلّة سيبويه.

وذهب أبن جنّي، وتابعه الأنباري وابن يعيش[2]، الى أنّهم ثنّوا بالألف، وجمعوا بالواو في الرفع؛ لأنّ التثنية أكثر من الجمع، فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفّون[3] . ويقترب قول الرضي من هذه العِلّة، لولا أن المثنى قليل عنده والجمع كثير، على العكس مما ذكره ابن جنّي. واعتّل العكبري لذلك من أربعة وجوه: « أحدها: إنّها لمّا كانت أتم حروف المدّمدّاً كانت أصلاً لأختيها، والرفع هو الأصل،

---

[1] شرح الرضي: ٧٥/١.
[2] كتاب سيبويه: ١٧/١-١٨.
[1] الايضاح في علل النحو: ١٢٤.
[2] ينظر: اسرار العربية: ٥٣، شرح المفصل: ٤/ ١٣٩.
[3] ينظر: علل التثنية لابن جنّي: ٧٠ ، ٧٢، سر صناعة الاعراب لابن جنّي: ٢، ٧١٧-٧١٨.

فجُعل الأصل للأصل، والثاني:ِلأنّ الرفع أسبق من أخويه، والألف أسبق من أُختيها فجُعل الأَسبقُ للأسبق. والثالث: ِلأن الألف في الإضمار ضمير مرفوع وذلك يناسب جعلها علامةً للمرفوع، والرابع :ِلأنّه لمّا وجبت الواو لرفع الجمع، والياء لجر التثنية بقيت الألف فلم يجز أن تكون للنصب»[٤]. وهي عند الأشموني بكون الألف مدلولاً بها على التثنية مع الفعل، والواو مدلولاً بها على الجمعية في الفعل[٥]. وذكر باحث معاصر أنّ هذه التعليلات مليئة بالتعليلات والإفتراضات، فلا ترقى الى عِلّة سيبويه؛ لكونها عِلّة مختصرة وواضحة، تنسجم مع الواقع اللغوي[١]. والراجح عندي ماذهب ِليه ابن جنّي، في كون الألف ناسبت الكثرة في المثنى، والواو ناسبت القِلّة في الجمع، وليس كما قال الرضي، وليس الأمر قائماً على الإحصاء ؛ بل على الاستنتاج العقلي. ويمكن أن نستدل على ذلك بما يأتي:- أولاً: صرّح النحاة بأن التثنية أكثر من الجمع، قال ابن يعيش: «ألا ترى أن كل مايجوز جمعه هذا الجمع، يجوز تثنيته، وليس كل مايجوز تثنيته يجوز أن يُجمع هذا الجمع»[٢]، ثانياً :ِلأنّ التثنية أول الجمع عند النحاة، فهي في معناها جمع لأنها «ضم شيء الى شيء»[٣]. ثالثاً: كثير من المفرادات جاءت على صيغة التثنية في لغة العرب ولاجمع لها. فقالوا: القَمَرَان يريدون الشمس والقمر[٤]، وغير ذلك. فاحيَجَ معه الى الألف طلباً للتخفيف في الكلام، وتُرِكَتْ الواو الثقيلة للجمع لثقله. وهذا لايعني أن نعدم تعليلات النحاة الفائدة، لأنّها تُظهِر حكمة العرب في لغتهم.

٣. عِلّة ِلباع النصب للجر:-

بعد أن جعلوا الألف في المثنى، علامةً للرفع، والواو في الجمع على قياسها، قررّوا أن الياء للمخفوض على القياس، لانّ الكسرة من الياء، فلم يبقَللمنصوب الاّ ضمّه الى أحدهما، وكان ضمُّه الى المخفوض أولى[٥]. وذكر هذا الرضي معللاً ِلباع النصب للجر، لا الرفع بقوله: «فجعلوا ألف المثنى، و واو المجموع علامتي الرفع فيهما، ولم يبقَمن حروف اللّين ...ِلاّ الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها، فقُلِبت ألف المثنى، و واو الجمع في الجرّ ياء، فلم يبقَللنصب حرف، فاتبعَ الجرَّ دون الرفع؛ لكونهما علامتي الفضلات»[١]. فرُجّحَ عنده الإتباع

---

[٤] اللباب : ١/ ٥٣-٥٤.
[٥] ينظر: شرح الأشموني: ٧٠/١.
[١] ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه :١٤.
[٢] شرح المفصل: ١٣٩/٤.
[٣] الايضاح في علل النحو: ١٢٤.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٣٨/٤.
[٥] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٨، المقتصد: ١٨٥/١، شرح الرضي: ٧٥/١.
[١] شرح الرضي: ٧٥/١.

للجرّ للمناسبة الحاصلة بين النصب والجر، كونهما علامات للفضلات. فلا فرق في المعنى بين قولنا: نصحتُ زيداً ، ونصحتُ لزيدٍ فلما إستويا في المعنى سوّى بينهما في اللّفظ، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش[٢].

أما سيبويه فقد ذكر في عِلّته أنّهم «لم يجعلوا النصب ألفاً؛ ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا يكون تابعاً لما الجرّ منه أولى؛ لأن الجر للاسم لا يُجاوِزه، والرّفعُ قد ينتقل الى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى»[٣]. أي انّ إتباع النصب للجر أولى؛ لأن الجرّ مختصّ بالأسماء، ولا يتجاوزها الى الأفعال خلافاً للرفع الذي يتجاوزها الى الأفعال فناسب النصب إتباع الجر لأنّه أغلب وأقوى. وذهب المبرّ د الى أنّه « لما إستوى الجر والنصب في التثنية والجمع، لإستوائهما في الكناية. تقول: مر رتُ بك، ورأيتك. ولستواؤهما أنهما مفعولان، لأن معنى قولك: مررتُ بزيد: أي فعلت هذا به، فعلى هذا تجري التثنية، والجمع في المذكر، والمؤنث من الاسماء»[٤].

وما قاله المبرّد لعّلة أصل لما إعتلّ به الرضي، فلكونهما فضلتين إستحقتا حملِ أحدِهما على الآخر. واعتمد هذه العِلّة أيضاً الزجاجي، والجرجاني، والأشموني، والسيوطي[٥]. واعتلّ بها ايضاً الأنباري، وابو البقاء العكبري وابن يعيش، بعد إعتلالهم بعلّة سيبويه[١]. فقد ذكر الأنباري خمسة أوجه للاعتلال، منها أنهما يقعان فضلة، فضلاً عن إشتراكهما في المعنى نحو: مررتُ بزيدٍ وجزتُ زيداً؛ ولأن الجر أخفّ من الرفع، والحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل[٢]. والراجح عندي ماذهب إليه الرضي، وأصله المبرّد؛ لإعتماده على المعنى، والنظر الى المعنى عند التعليل غاية في الوجاهة.

٤. عِلّة فتح ماقبل الياء في المثنى وكسر ماقبل ياء الجمع:-

تقررّ لدى النحاة وجوب فتح ماقبل ياء التثنية في الجر والنصب[٣]. وكسر ماقبل ياء الجمع[٤]. ولم يخرج الرضي عن تقرير النحاة، وعلل ذلك بقوله: «وتُرك فتح ماقبل الياء في المثنى، إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى، مع عدم إستثقالها، وأمّا الضم قبل ياء الجمع، فقُلِبَ كسراً؛ لإ ستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقى،

---

[٢] ينظر: شرح المفصل: ١٣٩/٤.
[٣] كتاب سيبويه: ١٧/١.
[٤] المقتضب: ٧/١.
[٥] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٨، المقتصد: ١٨٦/١، شرح الأشموني:٧٠/١، الأشباه والنظائر: ٣٤/٢.
[١] ينظر: اسرار العربية: ٥٠، اللباب: ١٠٢/١، شرح المفصل: ١٣٨/٤-١٣٩.
[٢] ينظر: أسرار العربية: ٥٠.
[٣] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٦، أسرار العربية: ٥٣.
[٤] ينظر: معاني القرآن – الأخفش: ١٣/١-١٤، شرح المفصل: ٣/٥.

فإرتفع لالتباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء المجموع لأنْ حذف نوناهما بالاضافة»[٥].

وهذا يعني أنّهم حملوا النصب والجر على الرفع في المثنى؛ لأن الرفع يكون بالألف المفتوح ماقبلها، ففتحوا ماقبل الياء في الجر والنصب طلباً للمناسبة. وهذا من قبيل حمل الفرع على الأصل ، كما حُملِ النصب على الجر في جمع المؤنث السالم[٦]. وكسروا ماقبل ياء المجموع دفعاً لإلتباس المثنى بالجمع، ففرّقوا بينهما في حالتي الجر والنصب، كما فرّقوا بينهما في الرفع، وتسمى هذه العِلّة عند مصنّفيها (عِلّة فرق)[١] ، يلجأ إليها المتكلّم لرفع الإ لتباس بين اثنين أو اكثر[٢]. أمّا سيبويه فقد علل ذلك بقوله: «ويكون في الجر ياء مفتوحاً ماقبلها، ولم يكسر؛ ليفصل بين التثنية والجمع، الذي على حدّالتثنية، ويكون في النصب كذلك»[٣] وهي عِلّة فرق أيضاً، وهذا يعني متابعة الرضي لسيبويه في هذه العِلّ ة، التي اعتمدها الأخفش ايضاً ، إذ قال: «كسر ما قبل ياء الجميع وفتح ماقبل ياء الاثنين، ليفرق مابين الاثنين والجمع»[٤] وممن اعتمدها أيضاً ابن يعيش[٥].

أمّا الأنباري فقد ذكر ثلاثة أوجه اعتلّ بها النحاة، أولها: جعل الحركة الخفيفة للأكثر وهو المثنى، وجعل الحركة الثقيلة وهي الكسرة، للأقل وهو الجمع، وثانيها: حمل حرف التثنية على تاء التأنيث للمشابهة بينهما، وثالثهما: حمل النصب والجر على الرفع، فكما أنّ الرفع يكون ألفاً مفتوحاً ما قبلها، فتحوا ماقبل الياء في الجر والنصب لئلاّ يختلف إذ لاموجب للمخالفة[٦]. والذي أراه إنّ الفرق بين التثنية وما جُ مع على حِدّمطلوب ، لكنّه ليس العِلّة ههنا، فلم يكن ماقبل ياء المثنى، وكسر ماقبل ياء الجمع اعتباطاً، فلو كان كذلك ، لجاز العكس أي كسرها في المثنى وفتحها في الجمع، فيحصل الفرق أيضاً، لذلك يترجّح لدي أن تكون العلة هي طلب التناسب، فأعطي الكثير (المثنى) الحركة الخفيفة (الفتحة) وأُعطي القليل (الجمع) الحركة الثقيلة (الكسرة).

٥. عِلّة كسر النون في المثنى وفتحها في الجمع:-

---

[٥] شرح الرضي: ١/ ٧٥-٧٦.
[٦] ينظر: ابو البركات بن الأنباري وداساته النحوية: ١٩٩.
[١] ينظر: الإقتراح :٧٢.
[٢] ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣.
[٣] كتاب سيبويه: ١٧/١.
[٤] معاني القرآن – الأخفش- : ١٣/١-١٤.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٣/٥.
[٦] ينظر: أسرار العربية: ٥٣-٥٤، اللباب: ١٠٢/١.

حقّ النون في المثنى أن تكون مكسورة، وفي الجمع مفتوحة[١]. وعلل الرضي ذلك بقوله: «وكسر النون في المثنى؛ لكونه تنويناً ساكناً في الأصل، والأصل في تحريك الساكن، إذا أُضطُرَ إليه أنْ يكسر، وفتح في الجمع للفرق، فحصل الإعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو، وخفّة الفتحة»[٢].

ويُفهم من ذلك أن هذه النون هي عوضٌ من تنوين المفرد؛ ولذلك حذفت في الإضافة، كما حُذِف التنوين[٣]. وكُسِرت في المثنى، لأنّ الساكن إذا حُرِّك ، حُرِّك بالكسر[٤]. فالأصل عند الرضي أن تكون هذهِ النون ساكنة، وحركت بالكسر تخلّصاً من الساكنين في المثنى. أمّا في الجمع، فالأصل أن تكون محرّكة بالكسر، لكنهم فتحوها فرقاً لها من نون المثنى؛ وبذلك يحصل الاعتدال. ولو ذهبنا نؤصّل لهذهِ العِلّة فلم نجد سيبويه يعلل لكسر النون في المثنى على الرغم من تصريحه بأنّها عوضٌ من الحركة والتنوين وحركتها الكسر[٥]. لكنّه ذكر عِلّة فتح هذه النون في الجمع، إذ قال: «ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين . كما أنّ حرف اللّين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمونَ ورأيتُ المسلمينَ ومررتُ بالمسلمينَ»[٦]، فالعِلّة عنده عِلّة فرق، وهذه العِلّة أصل ما إعتلّ به الرضي. كما إعتمدها الأخفش من قبل، إذ قال: « ولما صارت هذه النون مفتوحة؛ ليفرق بينها وبين نون الأثنين وذلك أن نون الأثنين مكسورة ابداً»[١]. وذهب المبرّد، الى أنّ هذه النون حُرّكت في التثنية والجمع؛ لإلتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح؛ لأنّ الكسرُ والضم لايصلحان فيها[٢]. وأمّا ابن الورّاق فالعِلّة عنده في أوجه منها، أن نون التثنية إلتحقت الكسر على الأصل؛ لأنّها سابقة للجمع، وجازت نون الجمع، وقد فات كسرها، ففُتِحت لئلاَّ يلْتبس بنون التثنية. ووجه آخر: جعل الكسر للأخف وهو المثنى، والفتح للأثقل وهو المجموع، طلباً للإعتدال[٣] . وإعتلّ الأنباري لذلك من ثلاثة أوجه لم يخرج فيها عمّا ذكره ابن الورّاق سابقاً[٤]، وجعلها ابو البقاء العكبري أربعة[٥].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١٧/١-١٨، معاني القرآن-الأخفش: ١٣/١، شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٠/١.
[٢] شرح الرضي: ٧٦/١.
[٣] ينظر: اللّمع في العربية، لابن جنّي: ٤٩، همع الهوامع: ١٦٢/١.
[٤] ينظر: علل النحو: ١٣٧.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ١٧/١-١٨.
[٦] كتاب سيبويه: ١٨/١.
[١] معاني القرآن – الأخفش: ١٣/١.
[٢] ينظر: المقتضب: ٦/١.
[٣] ينظر: علل النحو: ١٣٧.
[٤] ينظر: أسرار العربية: ٥٥-٥٦.
[٥] ينظر: اللباب: ١/ ١٠٩-١١٠.

وفيما يبدو أن النحاة توسّعوا كثيراً في عِلّة سيبويه بعده، فأغلب عللهم قائمة على الإفتراضات والتقديرات، فضلاً عن تجزأتهم للعِلّة الواحدة ، فكثرت العلل عندهم من دون جدوى ، فهي تنأى عن الواقع اللغوي، إذ اللغة تستخدم للإبانة والافهام والتعبير عن الأغراض من دون غموض.

٦. عِلّة إضافة ضمير التثنية الى الجمع:-

كثُر عند النحويين إضافة ضمير التثنية الى الجمع، إذا كان في الجسم منه شيءٌ واحدٌ كالرأس والوجه والقلب، نحو: ما أحسَنَ رؤوسهما، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤][٦]. ونظيره عند الخليل «قولك: فَعلْنا وأنتما إثنان، فتكلّم به كما تكلّم به وأنتم ثلاثة»[١]، والعِلّة في ذلك عند الرضي هي «لإستكراههم في الإضافة اللّفظية الكثيرة الاستعمال إجتماع مثنيين مع إتصالهما لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فبالإضافة، وأمّا معنىً؛ فلأن الغرض أنّ المضاف جزء من المضاف إليه مع عدم اللّبس بترك التثنية»[٢]. فالعِلّة عنده إذن ، هي عِلّة إستكراه ، فلكون إتصال المضاف والمضاف إليه لفظاً ومعنى، كرهوا إجتماع المثنيين في الإضافة اللفظية؛ لكثرة إستعمالها ، بشرط أمن اللبس عند ترك التثنية.

أمّا سيبويه فالعِلّة عنده، هي أن التثنية جمعٌ في الحقيقة، إذ قال: «وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه. وذلك قولك: ما أحسَنَ رءُوسَهُما، وأحسَنَ عواليَهما. وقال عز وجل: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٣]، و ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[٤]، فرّقوا بين المثنى الذي هو شيء على حِدةٍ وبين ذا. وقال الخليل : نظيره قولك : فَعَلْنا وأَنتما وأَنتم إثنان، فتكلّم به وأنتم ثلاثة. وقد قالت العرب في الشيئين الذين كلُّ واحد منهما اسمُ على حدة وليس واحدٌمنهما بعض شيء، كما قالوا في ذا، لأن التثنية جمعٌ، فقالوا: فَعَلْنا»[٥]. أي أنّهم عبّروا بالجمع والمراد التثنية، من قبل أنّ التثنية هي جمعٌ في الحقيقة؛ ولأنّه مما يلبس ولا يشكل؛ لأنّه ليس منه الاّ واحد، فالرأس واحد، والقلب واحد، فأرادوا الفصل بين النوعين،

---

[٦] ينظر: شرح المفصل: ١٥٥/٤، المغني في النحو: ٣٧/٢.
[١] كتاب سيبويه: ٦٢١/٣-٦٢٢.
[٢] شرح الرضي: ٤٢٩/٣.
[٣] التحريم: ٤.
[٤] المائدة: من الآية: ٣٨.
[٥] كتاب سيبويه: ٦٢١/٣-٦٢٢.

فشبّهوا هذا النوع بقولهم: نحن فعلنا، وإن كانا اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع.[٦] وعلّة سيبويه اعتمدها ابن يعيش وابن فلاح اليمني[١]. ويعزو الفرّاء ذلك الى المعنى؛ لأنّ كل ما في الجسد منه شيء واحد، فإنّه يقوم مقام شيئين بدليل وجوب الإثنة فيه، وفي المقصود نصف الإثنة، فإذا ضُمَّ إليه مِثْلُه قاما مقام أربعة من المتعدد فصار بمنزلة الجمع[٢]. وحقيقة الامر أنّ الرضي انفرد بعلّة الكراهة، أو الاستكراه التي قال بها ، وعيب عليه، إنّه لا دليل على كراهة قولنا: قلعتُ عينيهُ ما ، مع اجتماع تثنيتين فيما تأكّد اتصاله[٣]. ولا دليل على الكراهة في مثال ابن فلاح السابق، إلاّ أن كلام الرضي كان على ما كان في الجسم منه شيء واحد، كالقلب والرأس، والمباينة واضحة بين القولين.

٢. جمع المؤنث السالم:

١. عِلّة نصبه بالكسرة:-

يُحمل نصب جمع المؤنث السالم على الجر، فيكون في موضع النصب مكسوراً[٤]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: « وإنما نقص هذا الجمع الفتح، واتبع الكسر اجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم»[٥].

وهذا يعني أنّ العِلّة عند الرضي في حمل النصب على الجر جاءت اجراءاً للفرع على الأصل، والتذكير أصل والتأنيث فرعٌ عليه. قال سيبويه: «واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكّر أوّل ، وهو أشدُّ تمكُّناً ، وإنما يخرج للتأنيث من التذكير»[٦] فحملوا النصب على الجر، لأنّ جمع المؤنث نظير جمع المذكر السالم، وتُدعى هذه العِلّة (عِلّة نظير)[١] إذ أنّ الشيء إذا ناظر الشيء حُمِلَ عليه، وما ذهب إليه الرضي في تعليله أصله عِلّة سيبويه، إذ قال: «ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو

---

[٦] ينظر: شرح المفصل: ١٥٥/٤، النحو الكوفي: ١١٩.
[١] ينظر: شرح المفصل: ١٥٥/٤، المغني في النحو: ٣٧/٢.
[٢] ينظر: معاني القرآن-الفرآء-:٣٠٧/١، شرح المفصل: ١٥٥/٤، المغني في النحو: ٣٧/٢.
[٣] ينظر: المغني في النحو: ٣٧/٢.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٧/٥، شرح الرضي: ٦٨/١، جوّز بعض الكوفيين الفتح في موضع نصب جمع المؤنث السالم ورّه جماعة من النحاة، ينظر: معاني القرآن-الفرآء- ٩٢/٢-٩٣، ٢٠٣/٢-٢٠٤، النكت: ٢٧/١-٢٨، شرح ابن عقيل: ٧٤/١، شرح الأشموني: ٦٥/١.
[٥] شرح الرضي: ٦٨/١.
[٦] كتاب سيبويه: ٢٢/١.
[١] ينظر: علل النحو: ٧٠، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (اطروحة) محمد فاضل السامرائي: ١٦٤.

والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها»[٢].

ونالت هذه العِلّة اهتمام جُلِّ النحاة بعد سيبويه، فقد اعتمدها الأخفش، إذ قال: « وإنّما جرّوا هذا في النصب؛ ليجعل جرّه ونصبه واحداً كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحداً تقول: مسلمِين وصالحِين نصبه وجرّه بالياء»[٣] . كما اعتمدها المبرّد، والجرجاني، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والأزهري، والأشموني[٤]. ومن النحاة من شرحها، قال الأعلم: «يريد أنّهم جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورة؛ لأنّهم جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامةً لهذا الجمع، كما جعلوا الواو والياء علامةً لجمع المذكر، بإجتماعهما في هذا المعنى، وأشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع، كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع»[٥]، ومنهم من زاد عليها، إذ ذهب العكبري الى أنّ المؤنث بالتاء في الواحد تُقلب هاءً في الوقف ولايمكن ذلك في الجمع فكما غُيِّر في الجمع حمل النصب على غيره، إذ كان التغيير يُؤنس بالتغيير[٦].

وللباحثين المحدثين نصيبٌ في هذه المسألة، فقد بحث الدكتور الجواري في ذلك ورآى، غير ما قررّه سيبويه، فذهب الى أنّهم جاؤوا بالكسرة هاهنا بدلاً من الفتحة للتمييز بين هذا وغيره، مما ينتهي بألف وتاء أصلية نحو: (أوقات، وأبيات)، وهذا التمييز لايكون في حالة الرفع والخفض؛ لأنّ هما يدلان على معنى معّن مستقر، فالرفع للاِسناد والخفض للاِضافة، وأمّا النصب، فيراه حالة فضفاضة تحتمل التجوّز والتسامح؛ ولذلك كان التمييز فيها بين هذه الأسماء، وماسواها، فجُعل نصبها بالكسرة تمييزاً لها عن باقي الأسماء[١]. ونرى أن ما قاله الجواري بعيد عن معنى الجمع فيهما، فهنا دلالة الجمع على التأنيث، وما جاء به جمعٌ للتكسير، والفرق بينهما كبير، فضلاً عن دلالة الألف والتاء.

ونحن لذلك نتجه الى عِلّة سيبويه، ومن تابعه ، والتي تنسجم مع الطابع التعليمي، والتي أضحت منهجاً سار عليه النحاة من بعده.

٣. جمع التكسير

---

[٢] كتاب سيبويه: ١٨/١.
[٣] معاني القرآن- الأخفش- : ٥٢/١.
[٤] ينظر: المقتضب: ٦/١-٧، المقتصد: ٢٠٤/١، أسرار العربية: ٦٢، اللباب، :١١٧/١، شرح المفصل: ٧/٥-٨، شرح الوافية: ١٣٣، شرح الجمل: ١٢٥/١، شرح التصريح: ٨٠/١، شرح الأشموني: ٧٦/١.
[٥] النكت: ٢٧/١.
[٦] ينظر: اللباب: ١١٧/١.
[١] ينظر: نحو التسير: ١١٣-١١٤.

١. عِلّة إعرابه إعراب الواحد:-

جمهور النحاة على إعراب هذا الجمع إعراب المفرد[٢]. والعلّة في ذلك عند الرضي بيّنها في قوله: « وإنما أُعرب الجمع المكسّر إعراب المفرد، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفاً؛ لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيّرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة، كالمفردات المتخالفة الصيغ؛ وأيضاً لم يطّرد في آخره حرف لين صالح لأن يُجعل إعراباً، كما في الجمع بالواو والنون»[٣] . وهذا يعني أن هذا الجمع استوفى الحركات الثلاث؛ لمشابهته للمفرد الذي لايكون مثنى أو مجموعاً شريطة أن يكون منصرفاً، وحصلت هذه المشابهة بكون جمع التكسير هو صيغة مغيّرة عن الواحد، «فكأنك فككّت بناء واحده وبنيته للجمع ثانياً فهو مشبه بتكسير الأبنية»[١] فهو مخالف له في الصيغة متفق معه في الإعراب، كتخالف صيغ بعض المفردات، وهذه العِلّة من قبيل «حمل الفرع على الأصل، كما في حمل النصب على الجر في المؤنث السالم»[٢]. وتسمى عِلّة نظير أو تنظير وهي كثيرة الدوران في كتب العربية[٣].

أمّا المبرد فيرى أنّ العِلّة في ذلك هي عدم ورود هذا الجمع على صيغة المثنى، أو جمع المذكر السالم ، أي لم تطّرد في آخره حروف اللّين لتُجعل إعراباً، فقال: «فلذلك قيل لكل جمع بغير الواو والنون، جمع تكسير، ويكون إعرابه كإعراب الواحد لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية»[٤]. وهذا الكلام تضمّنته عِلّة الرضي مما يدلّ على اعتماده على من سبقه من النحاة في إيراد العلل. كما وافق الرضي في عِلّته ما جاء به ابن الوراّق، إذ قال: « اعلم أنّ الجمع المكسّر يستأنِف البناء كإستئناف البناء الواحد، فلّما كان الواحد يَقَعُ مختلِفاً، فكذلك جمعَ التكسير يقع مُختلفاً كإختلاف الواحِد»[٥]، والى هذا ذهب ابن يعيش أيضاً، قائلاً: « وإنما كان إعرابه بالحركات؛ لأنّه أشبه المفرد لأنّ الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد»[٦]. ويستدل النحاة على هذا التشابه أنّ العرب ، قد يصفون المفرد بجمع التكسير نحو: ثوب أسمال، وقدر أكسار، ولايفعلون ذلك في جمع المذكر السالم[٧].

---

[٢] ينظر: المقتضب: ٦/١، شرح الرضي: ٦٨/١.
[٣] شرح الرضي: ٦٨/١.
[١] شرح المفصل: ٦/٥.
[٢] ابو البركات بن الأنباري: ١٩٩.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ٥٤/١، علل النحو: ٧٧-٧٨.
[٤] المقتضب: ٦/١.
[٥] علل النحو :٣٤٧.
[٦] شرح المفصل:٦/٥.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٧/٥.

ويتضح مما تقدّم أن الرضي قد تابع الأقدمين في تعليله، الاّ اننا نلمح سمة جديدة من سمات منهجه في التعليل النحوي ، وهي التعليل بأكثر من عِلّة للحكم الواحد.

٤. **الممنوع من الصرف**:

١. عِلّة حذف علامة الإعراب من غير المنصرف:-

ثبت لدى النحاة حذف التنوين من الاسم الذي لاينصرف مع كونه معرباً[١]. وأورد الرضي عِلّة ذلك في قوله: « ولما حذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً، لمشابهته للفعل الذي أصله البناء»[٢].

فالعِلّة عنده مشابهة الفعل الذي حُرِم من الجرّ والتنوين ، فَسُلِبَتْ علامة تمكّنه[٣]. والرضي ليس مبتدع هذه العِلّة، ولما سبقه إليها سيبويه، إذ قال: «فجميعُ ما يترك صرفه مضارعٌ به الفعل؛ لأنّه إنّما فُعِل ذلك به لأنّه ليس له تمكُّن غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكُّن الاسم»[٤]. وليس المقصود بالمشابهة هنا في المادة اللغوية، بل مدار الأمر يقوم عند النحاة على الخفّة والثقل، فلما كان الفعل عندهم أثقل من الاسم، حُرِمَ ما شابهه في الثقل التنوين، ومالم يشابهه كان خفيفاً منصرفاً[٥]. قال سيبويه: «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّتمكّناً فمن ثمَّ لما يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون»[٦]. ومن ذلك يتّضح أن «عِلّة الثقل او الاستثقال»[٧] هي التي منعت الاسم من الصرف عند سيبويه، وأصبحت هذه العِلّة منهجاً للنحاة بعده، فقد اعتمدها، المبرّد، وابو بكر بن السرّاج، وابن بابشاذ، والجرجاني، والأنباري، والعكبري، وابن الحاجب، وابن عصفور[١].

ونالت هذه العِلّة اهتمام الباحثين المحدثين، فقد أيدها بعضهم[٢]، لكن الاستاذ ابراهيم مصطفى ذهب الى «أنّ هذا الاسم لما حرم من التنوين أشبه في حال الكسر

---

[١] ينظر: المقتضب: ١٧١/٣، الاصول في النحو: ٨٠/٢، شرح الرضي: ٤١/١.
[٢] شرح الرضي: ٤١/١.
[٣] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٧، شرح الرضي: ٨٨/١.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٣/١.
[٥] ينظر: معاني النحو: ٢٧٤/٣، علل المنع من الصرف عند النحاة (بحث منشور)، د. فاضل صالح السامرائي: ٢٨.
[٦] كتاب سيبويه: ٢٠/١-٢١.
[٧] علل النحو: ٦٩.
[١] ينظر: المقتضب: ١٧١/٣، الاصول في النحو: ٨٠/٢، شرح المقدمة النحوية: ٤٣، المقتصد: ١١٤/١، أسرار العربية: ٣٦، اللّباب: ٧٤/١-٧٥، الأمالي النحوية: ٢٤٣-٢٤٤ وشرح الوافية: ١٣٣، شرح الجمل لابن عصفور: ١٢٦/١.
[٢] ينظر: معاني النحو: ٣/ ٢٧٧، نحو التيسير: ١٢٠-١٢١.

المضاف الى ياء المتكلم، إذا حُذفت ياؤه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجؤوا الى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى اذا أمنوها بأي وسيلة عادوا الى إظهار الكسرة، وذلك إذا بُدِئت الكلمة بـ(ال)، أو أتبعت بالإضافة إذ أُعيد تنوينها لسبب ما»[٣]. وقد تبنّى الدكتور مهدي المخزومي هذا الرأي، ووصفه بأنّه مبنيٌ على فهم ما للعربية في التفريق بين الأساليب، وأعلن رفضه لمذهب سيبويه، ووصفه بأنّه قائم على التمحّل والإفتعال[٤]. ونحن لانتفق مع الجواري والمخرومي في ذلك، فلا يسعنا نعت ما جاء به سيبويه ومن تابعه بالتمحّل والافتعال؛ لأنه جاء نتيجة لإستقرائهم اللغة والوقوف على أسرارها، فلا نعدم عللهم الفائدة، وإن إختلفت عمّا تصورناه. والراجح عندنا عِلّة الرضي وأصلها سيبويه لتساوقها مع الواقع اللغوي، ولتسّامها بالتعليمية.

٥. الأسماء الستة

١. عِلّة إعرابها بالحروف:-

تُعرب الاسماء الستة بالحروف، خلافاً للأصل[١]. شريطة أن تكون مفردة غير مصغّرة، وغير مضافة الى ياء المتكلم[٢]. وعِلّة إعرابها بالحروف عند إستيفائها هذهِ الشروط ذكرها الرضي في قوله: « وإنما جعل إعرابها بال حروف الموجودة، دون الحركة، توطئةً لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف؛ لأنّهم علموا أنّهم يحوجون الى إعرابها بها؛ لإستيفاء المفرد للحركات»[٣].

ويُفهم من عِلّة الرضي هذه أن السبب في إعرابها بالحروف كان تمهيداً لإعراب المثنى وما حُمِلَ عليه بها، بسبب إستيلاء المفرد على الحركات، فكرهوا أن يستَبَدَ المثنى والمجموع بهذا الإعراب، وهما فرعان على المفرد فإختاروا هذه الاسماء من جملة المفردات، ليثبت في المفرد الإعراب على الأصل بالحركات، والإعراب بالحروف التي هي أقوى[٤]. ولهذه العِلّة أصل عند ابن الورّاق، إذ قال: «جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من

---

[٣] إحياء النحو: ١١٢.
[٤] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٨-٨٩، مهدي المخزومي وآراؤه النحوية (رسالة) رياض يونس السواد: ٢٩.
[١] ينظر: المقتصد: ١٠٣/١، شرح المفصل: ٥١/١.
[٢] ينظر: شرح الرضي: ٦٩/١.
[٣] شرح الرضي: ٧٣/١.
[٤] ينظر: شرح الرضي: ١/ ٧٣.

غيرها»[٥]. وعلى هذه العِلّة ابن بابشاذ، والأنباري، وابن يعيش، وابن فلاح، والأشموني، والصبآن[٦]. فضلاً عن ِعتلالهم بعلل أُخر، قال ابن بابشاذ : « ولما أُعربت بالحروف وهي على هذه الحالة أعني ِإذا كانت مضافة، لأنّها أسماء حذفت لاماتها، وضمنت معنى الإِضافة، فجُعل ِإعرابها

[٥] علل النحو: ١٢٧.
[٦] ينظر: شرح المقدمة النحوية: ٥٧، أسرار العربية: ٤٣، شرح المفصل: ٥٢/١، المغني في النحو: ١/ ٣٠٢، شرح الأشموني: ٥٤/١ ، حاشية الصّبّان: ١٢٠/١.

بالحروف كالعوض من حذف لاماتها»[1]. أمّا الجرجاني فالعِلّة عنده هي عِلّة لِلستثقال، فقال : «وأعلم أنّ أصل الإِعراب أن يكون بالحركات، ولما يُعدل عنها لسبب فأمّا قولهم: أخوه، وأبوه، وفوه، وهنوه، وذو مالٍ، فإنّ الذي دعاهم الى جعل لِختلاف الحروف قائماً مقام لِختلاف الحركات؛ لِستثقالهم الحركة على حرف اللّين، ألا ترى أنّهم لو لم يتركوا الحركة لزمهم أن يقولوا: هذا أَبْوُهُ ، ورأيتُ أَبْوَهُ ، ومررتُ بأَبِوهُ، وذلك مستثقل جداً، فلمّا كان كذلك جُعِلَ كُلُّ واحِدمن هذه الحروف قائماً مقام نظيره من الحركة»[2].

والراجح عندي ما ذهب إليه الرضي وأصله عِلّة ابن الورّاق، فهو دليل لِعتماده لِستقراء العرب للغتهم، فهذه أسماء يغلب عليها الإِضافة، والإِ ضافة فرعٌ على الأصل، فلمّا شابهت هذه الأسماء التثنية والجمع في هذا الحكم، كانت أولى من غيرها بالتوطئة[3].

ثانياً: المبني من الأسماء

١. الضمائر

١. عِلّة بناء الضمائر:-

جمهور النحاة على أنّ المضمرات جميعها مبنية[4]. قال الرضي معلاً: « ولما بنيت المضمرات إمّ ا لشبهها بالحروف وضْعاً،... و لِمّا لشبهها بالحروف، لِإحتياجها الى المفسِّر، أعني الحضور للمتكلم والمخاطب، ولمّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أنّ المقتضي لِإعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية بإختلاف صيغتها لِإختلاف المعاني عن الإِعراب»[1].

وعند لِستقراء هذه العِلّة عند النحاة وجدناها على ثلاثة أوجه : الأول: شبهها بالحروف[2] «لأن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. وهذا هو الأصل ، ثم عرضَ لبعض الأسماء عِلّة منعتها من الإِعراب فبُنيت، وتلك العِلّة مشابهة الحرف»[3]، والثاني: أنّ هذه الأسماء لِستغنت عن الفصل

---

[1] شرح المقدمة النحوية: ٥٧، وينظر: شرح المفصل: ٥١/١.
[2] المقتصد: ١٠٣/١.
[3] ينظر: علل النحو: ١٢٧.
[4] ينظر: شرح المفصل: ٨٤/٣-٨٥، تهذيب النحو: ٥٤/١.
[1] شرح الرضي: ٦/٣.
[2] ينظر: أسرار العربية: ٣٤٦، شرح المفصل: ٣/ ٨٥، شرح الرضي: ٦/٣، شرح الأشموني: ٩٩/١.
[3] الايضاح في علل النحو: ٧٧.

بين المعاني، بسبب اختلاف صيغها، لذلك ناسبها البناء[٤] ، ولما يكون الاعراب في الأسماء ليفصل بين المعاني المشكلة للصيغة الواحدة، قال ابن السرّاج: « ولما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء»[٥]. والثالث: ماذكره ابن يعيش في قوله: «أنّ المضمر كالجزء من الاسم المظهر، اذ كان قولك: (زيدٌ ضربته) لما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالاً عليه، الاّ أنّك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تضمره مما تقدّم ذكره فكان لذلك كجزء من الاسم وجزء الاسم لايستحق الإعراب»[٦]. والعلّتان الأوليان هما الأكثر شيوعاً لدى النحاة قديماً وحديثاً[٧].

٢. علّة امتناع مجيء الضمير المجرور منفصلاً:-

لايأتي الضمير المجرور منفصلاً[١]. وعلّة ذلك عند الرضي هي «لأن المتّصل، وهو الذي يكون كالجزء الأخير لعامله، يعني يجيء العامل اوّلاً ثم يجيء الضمير بعده على وجه لايمكن معه الفصل بينهما، والمجرور كذلك»[٢].

فشدة الاتصال بين العامل والضمير المجرور هي التي منعت انفصاله، لصيرورته كالجزء من عامله، أمّا سيبويه فيرى أن العلّة ترجع الى مواقع هذه الضمائر من عواملها، فقال : «اعلم أنَّ أنتَ وأخواتها لايكنَّ علاماتٍ لمجرور، من قبل أنَّ (أنتَ) اسم مرفوع، ولايكون المرفوع مجروراً ،... ولايجوز (إيا) أن تكون علامةً لمضمرٍ مجرور، من قبل أنّ (إيا) علامةٌ للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن اظهار المجرور علاماتُه كعلامات المنصوب التي لاتقع مواقعهن (إيا)، إلاّ أنْ تضيف الى نفسك، نحو قولك: بِي، ولِي، وعنْدِي»[٣]، وقد فسّر السيرافي ذلك، فذكَر أنّ العلّة هي أنّ المجرور لايتقدّم على عامله، ولا يفصل بينه وبين عامله؛ لأن الجر لا ما يكون باضافة إسم الى اسم، أو دخول حرف جر على اسم. ولايجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما، ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلاّ متّصلاً بعامله[٤]. ولا شكَّ أنّ الرضي قد عوّلَ كثيراً على هذا الكلام،

---

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٣٥١-٣٥٢، شرح الرضي: ٦/٣.
[٥] الايضاح في علل النحو: ٦٧.
[٦] شرح المفصّل: ٣/ ٨٥.
[٧] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٧، أسرار العربية: ٣٤٦، تهذيب النحو: ٥٤/١.
[١] ينظر: أسرار العربية: ٣٤٣-٣٤٤، شرح المفصل: ٣/ ٨٦، شرح التصريح: ١٠٥/١.
[٢] شرح الرضي: ١٣/٣.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٢-٣٦٣.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٣ هامش رقم (١) للسيرافي.

وعلى هذه العِلّة جُلّ النحاة، فاعتمدها، ابن الورّاق، والأعلم، والأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب[٥].

٢. أسماء الاشارة

١. عِلّة كسر اللاّم في (ذلِك) وتسكينها في (تلْك):-

الأصل في (لام) (ذلك) أن تكون ساكنة[١] ،ِلاّ إنّها حُرّكت بالكسر، بينما بقيت في (تلْكَ)، لعِلّ ٍةبيّنها الرضي في قوله: ((ولّما حُرّكت اللاّم بالكسر في (ذلِكَ)، وسُكّنت في (تِلْكَ)؛ لأن الألف خفيفة فلم، يقصدوا حذفها، فحُرّكت اللام بالكسرة للساكنين))[٢]. فالعِلّة عنده الفرار منِالتقاء الساكنين، وذلك أنّ اللام ساكنة في الأصل ِلاّ أنّ هاِلتقت بساكن آخر وهو الألف، ولم يكن القصد حذف هذهِلألف لخفّتها، فعمدوا الى كسر اللام فِراراً منِالتقاء الساكنين. وإذا تتبعنا هذه العِلّة عند غيره من النحاة وجدناها عندهم قائمة على وجهين:-

الأول: تحريك للساكنين وهي عِلّة الرضي، وعليها الأنباري من قبل[٣].

الثاني: منع الإلتباس بلام المُلْك، فلو قلت (ذلَك) بفتح اللام؛ لإلتبس وتوهّم السامع أنّ المراد به أن هذا الشيء ملك لك، وهي عِلّة الأنباري وابن يعيش والصبّان[٤].

وتترجّح لدينا العِلّة الثانية لأنّها قائمة على التفريق بين المعاني.

٣. الأسماء الموصولة

١. عِلّة وجوب كون صلة الموصول جملة خبرية:-

شرط الصلة أن تكون جملة خبرية لفظاً ومعنى[٥] . وبّين الرضي عِلّة ذلك في قوله: ((ِنّه يجب أن تكون الصلة جملة خبرية، لما ذكرنا أنّه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب))[١]. أي أنّ الصِلة يجب أن تكون معلومة معهودة عند المخاطب قبل ذكرِلصاف الموصول بمضمون الصّلَة، وهذا لايمكن الاّ أن يكون خبراً يحتمل الصدق والكذب . لذلكِلشترط النحاة لجملة الصِلة ثلاثة شروط هي: أن تكون جملة خبرية، وأن تكون من الجُمل المتمكِنة في باب

---

[٥] ينظر: علل النحو: ٢٦٩، النكت: ٢/ ٤٧٥، أسرار العربية: ٣٤٣-٣٤٤، شرح المفصّل: ٣/ ٨٥-٨٦، الإيضاح في شرح المفصّل: ١/ ٤٦٣.

[١] ينظر: اسرار العربية: ٣٩٧، شرح المفصّل: ٣/ ١٣٥ ، حاشية الصّبان: ١/ ٢٢٢.

[٢] شرح الرضي: ٣/ ٨٣.

[٣] ينظر: أسرار العربية : ٣٩٧.

[٤] ينظر: أسرار العربية: ٣٩٧، شرح المفصل: ٣/ ١٣٥ ، حاشية الصّبان: ٢٢٢/١.

[٥] ينظر: شرح الأشموني: ٢٠٨/١.

[١] شرح الرضي: ٩١/٣.

الخبر، وجاز أن تقع صفة للنكرة، فالصّلة بمنزلة الصفة في المعنى[٢]. قال سيبويه: «وليس لهما بغير حشوٍ ولا وصفٍ معنىً، فمن ثمَّ كان الوصفُ والحشو واحداً»[٣]. وهذا يعني أننا نأتي بالصلة لتعِّرف المخاطب الموصول المبهم، وهذا الموصول لايتم الاّ بجملة[٤]. فجعلوه وصفاً للمعرفة توصّلاً الى وصف المعارف بالجمل[٥]. وهذه عِلّة منطقية قائمة على المعنى المستفاد من التراكيب ونهجها الصّبان أيضاً[٦].

٢. عِلّة وجوب تقدّم الموصول على الصّلة:-

شرط الصِّلة أن تتأخر عن الموصول[٧]. وعِلّة ذلك بّينها الرضي بقوله: «الموصول والصِّلة كجز أي اسم، وقد ثبت للموصول التقدّم، لكون الصّلة مبّينة له، فيجب للصلة التأخر»[٨]. فالموصول لايتم معناه الاّ بجملة تبين معناه بعده، فهو مفتقر لها، ولمّا كان كذلك وجب مجيئه أولاً. قال ابن السرّاج : «ولايجوز أن تقدّم على الموصول؛ لأنها كبعضه»[١]، وهذا ما قاله الأزهري أيضاً «وتفتقر كل الموصولات الاسمية مختصّة كانت أو مشتركة الى صلة تتصل بها؛ لأنها نواقص لايتم معناها إلاّ بصلة متأخرة عنها لزوماً، لأن الصِلة من كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر»[٢]. فالموصول والصِّلة كجزأي اسم.[٣] ولا خلاف بين النحاة في هذه العِلّة عند مَن ذكرها.

٣. عِلّة إعراب (أي):-

اختلف النحاة في (أي) من حيث البناء والاعراب[٤]. أمّا البصريون فذهبوا الى أنّها مبنية في هذهِ الحال[٥]، وأمّا الكوفيون فيرون أنّها معربة إذا كانت بمعنى (الذي)[٦]. ولكلَّ حجته. وهي معربة عند الرضي لعِلّة بّينها بقوله: «وأي معربة من بين أخواتها الموصولات...، ولما ذلك؛ لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب

---

[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٥٠.
[٣] كتاب سيبويه: ١٠٦/٢، الحشو بمعنى الصِّلة عند سيبويه ينظر: ٣/ ١٥١.
[٤] ينظر: شرح التصريح: ١٦٨/١.
[٥] ينظر: أسرار العربية: ٣٨٠.
[٦] ينظر: حاشية الصّبان: ١/ ٢٥٤.
[٧] ينظر: شرح التصريح: ١٦٧/١، شرح الأشموني: ٢٠٥/١.
[٨] شرح الرضي: ١٥١/٣.
[١] الاصول في النحو: ٢٣٢/٢.
[٢] شرح التصريح: ١٦٧/١.
[٣] ينظر: علل النحو: ١٨٣، شرح الرضي: ٣/ ١٥١.
[٤] ينظر: النحو الكوفي: ١٦٤.
[٥] ينظر: الانصاف: ٧١٥/٢، البيان في غريب القرآن ابو البركات بن الانباري : ٢/ ١٣٠-١٣١-١٣٢.
[٦] ينظر: الانصاف: ٧١١/٢، الأمالي الشجرية أبو السعادات: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، فاتحة الإ عراب في إعراب الفاتحة، الاسفراييني: ٢٠٦.

الاسمية»[٧] . وهذا يعني أنها لتحقت لإ عراب لأنها تضاف الى ما بعدها، فهي تفيد تبعيض ما أُضيفت إليه فتقول: لأضربَنَّ أيهم في الدار، والمعنى الذي في الدار منهم، ولذلك لزمتها الإضافة[٨].

وعند استقرار هذه العِلّة عند غيره من النحاة وجدناها على ما يأتي:

١. إنها استحقت الإعراب؛ لأنّها متضمّنة الإضافة، وهي عِلّة ابن الورّاق[١]. ومعتمد ابن يعيش والأشموني[٢].
٢. الحمل على النقيض والنظير، وهو (بعض) و(كل)، وهي عِلّة الأنباري[٣]. وتابعه ابن يعيش[٤].
٣. التنبيه على الأصل، فالأصل في الأسماء الإعراب، كما أنّ الأصل في الأفعال البناء، وهذا الوجه الآخر من عِلّة الأنباري[٥]. وتترجّح لدينا عِلّة الرضي وأصلها عِلّة ابن الورّاق ، لأنها أقرب الى الواقع اللغوي ، فالقياس بناؤها على حِنظيريها (مَنوما) لاّ أنها أُعربت للزومها الإضافة.

٤. أسماء الأفعال

١. عِلّة كونها ليست أفعالاً:-

على الرغم من تأدية اسماء الأفعال معاني الأفعال، لاّ أنّها ليست أفعالاً[٦]. وعِلّة ذلك بيّنها الرضي في قوله: « والذي حملهم على أن قالوا: إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال: أمر لفظي، وهو أنَّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنّها لا تتصرف تصرّفها، وتدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً، وبعضها جارّاً ومجروراً»[٧]. وخلاصة العِلّة عنده ما يأتي:-

١. صيغها ليست كصيغ الأفعال.
٢. لاتتصرّف تصرفها.
٣. تتصف بعلامات الأسماء، كاللام والتنوين.
٤. مجيء بعضها بهيأة الظرف او الجار والمجرور.

---

[٧] شرح الرضي: ٣/ ١٤٢.
[٨] ينظر: شرح المفصل: ١٤٥/٣.
[١] ينظر: علل النحو: ١٨٣.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤٥، شرح الأشموني: ٤١/١.
[٣] ينظر: اسرار العربية: ٣٨٤.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٤٥/٣.
[٥] ينظر: اسرار العربية: ٣٨٤.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، شرح الرضي: ٣/ ١٦٥.
[٧] شرح الرضي: ٣/ ١٦٥.

أمّا عِلّة تصرّفها تصرف الأفعال فأوردها سيبويه بقوله: «ولايجوز أن تقول: رُوَيْدَهُ زيداً وُدُ وَنُهعمراً، وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنّه ليس بفعل ولا يتصرّف تصرفه»[1]، وقال أيضاً: «واعلم أنّه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذَرَك؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبُح أن تجري ماليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أن تقول : (زيداً)، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل، لأنّه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى (يَفْعَلُ) »[2].

غير أنّ ابن بابشاذ يُرجع العِلّة الى أن هذه الأشياء ضَعُفت عن رُتبة الأفعال، لأنها فرعٌ عليها، مستدلاً بدخول التنوين عليها[3]. أما ابن يعيش فيرى أنّ إمتناع فعليتها يرجع الى ما يأتي:

١. كونها مفعولة وفاعلة.
٢. حكاية بنائها إذا نُقِلَتْ الى العلمية، ولو كان فعلاً ، لوجب إذا نُقِل الى العلمية أن يُعرب، نحو: كعب وتغلب واضرب.
٣. تنوينها فرق بين المعرفة والنكرة.
٤. جمودها وعدم تصرّفها.[4]

ومن كلّ ما تقدّم يتضح أنّ هذه الالفاظ ليست بأفعال حقيقةً على الرغم من تأديتها معاني الأفعال، وإنما هي أسماء للأفعال كالأعلام عليها، فكان فيها كثير من أحكام الأعلام، ففيها المرتجل نحو: صه ومه، والمنقول كعليك وإليك ودونك، والمشتق كنزال وحذار وبداد[1] . ومن هنا تحققت إسمية هذه الألفاظ دون فعليتها. ومن المحدثين من يرى غير ذلك، فقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي الى أنّها لايمكن أن تحمل كلها مصطلح (اسم الفعل)، فضلاً عن أنّ هذه التسمية قائمة على قدر كبير من الإعتباط، فهي ليست أسماءاً فهي تلمح الى الفعل فتستعمل إستعمال الفعل، كما أنّها ليست أفعالاً في الوقت نفسه؛ لقبولها شيءٌ من لوازم الاسماء كالتنوين[2].

ومما يُضعف قول الدكتور إبراهيم السامرائي، أن النحو العربي لم ينشأ على شيء من الإ عتباط، إنما هو وليد الإستنباط والإستقراء، فقد نشأ نشأةً وصفية[3]. ولم تجيء هذه التسميات إعتباطاً- كما زعم- بل هي وليدة الحكم النحوي، قال سيبويه:

---

[1] كتاب سيبويه: ١/ ٢٥٠.
[2] نفسه: ١/ ٢٥٢.
[3] ينظر: شرح المقدمة النحوية: ١٢١، شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٠٥.
[4] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٧-٢٨.
[1] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٩، ٤/ ٣٩.
[2] ينظر: النحو العربي: ١١٧.
[3] ينظر: منهج البحث اللغوي- علي زوين: ٢٤.

«هذا باب من الفعل سُمّ ي الفعل فيه بأسماءٍلم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث»[٤]، وما أوردناه من آراء النحاة –ٍابتداءاً من سيبويه خير دليل على إسمية هذه الألفاظ مع دلالتها على معاني الأفعال، فهي اسماء من حيث اللفظ، أفعالٌ في المعنى. والراجّح لدينا عِلّة الرضي لأنها جامعة لكل ماقيل، ولعِلّ أغلبها مولّد من عِلّة سيبويه.

٥. الكنايات

١. عِلّة خفض مميز (كم) الخبرية:-

ثبت لدى النحاة أنّ مميز كم الاستفهامية منصوب، ومميز كم الخبرية مخفوض[٥] . وبّين الرضي عِلّة خفض مميزكم الخبرية بقوله:« وإنّما ٍالجرّ مميز (كم) الخبرية المفرد، وهو أكثر من الجمع؛ لأن (كم) للتكثير، فصار مميزه كمميز العدد الكثير، وهو (المائة) و(الألف) »[١]. فالعِلّة عنده قائمة على المشابهة بغيرها، وهي الأعداد نظراً الى دلالتها على التكثير، كما أن العدد الكثير يجر ما بعده، كالمئة والألف، فحُمِلَت عليها.

وعند تتبع هذه العِلّة عند النحاة غيره، وجدناها على ما يأتي:

١. إنّها محمولة على (رُبَّ) تجر ما بعدها، وكذلك كم الخبرية، فضلاً عن أنّها بمنزلة العدد المضاف نحو: مائتي درهم، وهو مذهب سيبويه[٢]. وتابعه في ذلك المبرّد، وابن السرّاج، وابن الورّاق، والأعلم والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور[٣].
٢. الجرّ على إضمار (مِنْ)، وهو مذهب الفرّاء، «لأنّ (مِنْ) كثُر دخولها على تمييز (كم) الخبرية فجاز ٍاضمارها لدلالة الحال عليه»[٤]. ونُسب هذا الوجه أيضاً الى الخليل[٥].

و الراجح لدينا من بين علل النحاة، ما ٍاعتّل به الرضي، ولاشكّ أنّه مستقى من عِلّة سيبويه؛ لأن كم في الخبر، هي كناية عن التكثير، فأُضيفت الى مميزها، كما يُضاف العدد الكثير الى مميزه.

---

[٤] كتاب سيبويه: ٢٤١/١.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٦١، المقتضب: ٥٩/٣.
[١] شرح الرضي: ٣/ ٢٤٢.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ١٦١/٢.
[٣] ينظر: المقتضب: ٣/ ٥٩-٦٠، الأصول في النحو: ٣٨٦/١، علل النحو: ٢٦٣، النكت: ١/ ٣٦١، أسرار العربية: ٢١٥، شرح المفصل: ١٢٧/٤، شرح الجمل: ٢/ ٤٦-٤٧.
[٤] شرح التصريح: ٢/ ٤٧٤.
[٥] ينظر: شرح التصريح : ٤٧٤/٢.

٦. الظروف

١. عِلّة بناء (حيث) على الضم:-

الأشهر في (حيث) البناء على الضمّ[١] . وقد بيّن الرضي عِلّة ذلك بقوله: «وبُني على الضمن في الأشهر، تشبيهاً بالغايات، لأن لِإضافته كلا لِإضافة»[٢]. فالعِلّة عنده هي الحمل على الشبيه، وهي الغايات، والغايات مبهمة تحتاج الى ما يوضّحها بالاضافة وكذلك هي، ولابدّ أن يكون الرضي قد لِستفاد مما ذكره النحويون قبله، فقال المبرد: «فأمّا من ضمَّ آخرها، فإنما أجراها مُجرى الغايات»[٣]. وقال في موضع آخر : «لأنّ (حيثُ) في الأمكنة بمنزلة (حين) في الأزمنة، تجري مجراها، وتحتاج الى ما يوضِّحها، كما يكون ذلك في (الحين). الاّ أنّ (حين) في بابها وهي مُدْخلَة عليها؛ فلذلك بُنيت»[٤]. وقال ابن السرّاج «ومَن ضُمَّ ؛ فلشبهها بالغايات، لِذ كانت لاتضاف الى واحدٍ ومعناها الإضافة، وكان الأصل فيها أن تقول: قمتُ حيثُ زيد، كما تقول: قمتُ مكانَ زيدٍ»[٥]. وسار على هذه العِلّة جلّ النحاة[٦].

٢. عِلّة بناء (لُدُن):-

من الظروف المبنية (لُدُن)[٧]. وعِلّة بنائه ذكرها الرضي بقوله: « فالوجه لِذن، بناء (لُدُن) أن يقال: لِنّه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرّف بكونه، مع عدم تصرّفه، لازماً لمعنى الإبتداء، فتوغّل في مشابهة الحروف دونها»[١]. فالعِلّة عنده عِلّة مشابهة لِذ هي غير متصرّفة، بل موغلة في عدم التصرّف، فشابهت بذلك الحروف ، «والحروف كلها مبنية على أصولها»[٢]، وعِلّة المشابهة تقوم على لِكساب المتشابهين حكماً واحداً[٣].

أمّا سيبويه فالعِلّة عنده عدم التمكّن، لِذ قال: « وجزمت (لُدُنْ) ولم تجعل كـ(عند)؛ لأنّها لاتمكّن في الكلام تمكّن عند ولاتقع في جميع مواقعه، فجُعِلَ بمنزلة

---

[١] ينظر: المقتضب: ٣/ ١٧٥، في (حيث) أربع لغات (حيثُ) و(حيثَ) و(حوثَ)و (حوثُ) وهي مبنية في جميعها : ينظر شرح المفصل: ٤/ ٩١.
[٢] شرح الرضي: ٣/ ٢٦٧.
[٣] المقتضب: ٣/ ١٧٣.
[٤] نفسه: ٤/ ٣٤٦.
[٥] الاصول في النحو: ٢/ ١٤٨.
[٦] ينظر: علل النحو: ١٨١، المقتصد: ١/ ١٣٤، شرح المفصل: ٤/ ٩١، شرح الأشموني: ١/ ٤٦.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٠.
[١] شرح الرضي: ٣٠٣/٣.
[٢] الايضاح في علل النحو: ٧٧.
[٣] ينظر: علل النحو: ٦٧.

(قط)؛ لأنّها غير منمكّنة»[٤]. فهو قد قرنها بـ(عند)، لأنّ ها في معناها، إلاّ أن (عند) أُعربت لأن العرب توسّعوا فيها[٥] . وقد أوضح الزجاجي هذه الموازنة أيما إيضاح بقوله: « فإن قيل: لِمَ أُعربت (عند)، ولم تعرب (لُدُنْ)، ومعنى (عند) معنى (لدن)، ومعنى (لدن) معنى (عِند)؟ الجواب : لأنّ (عِنَد) متصرفة، و(لَدُنْ) لم تتصرف ولم تفارق موضعها، ألا ترى أنك تقول: كنت عند زيدٍ وتقول: عندي أنّ زيداً لايخرج في غدٍ كأنّك قلت: في علمي وتقديري، وتقول: ماعندك في هذاالامر؟ وليس لِـ (لُدُن) مثل هذا التصرّف، فثبت على حالها»[٦].

ومن هنا فإنّنا لانرى فارقاً بين التعليلين، اذ يشتركان في كون (لدن) لاتتصرّف كما يتصرّف غيرها من الظروف.

٣. عِلّة بناء (عوْضُ) على الضم:-

قد يُبنى (عوْضُ) على الضم[١] وعِلّة ذلك عند الرضي بّينها بقوله: «وبناء (عوْضُ) على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة، كـ(قبلُ)، (بعدُ)، بدليل إعرابه مع المضاف إليه، نحو: (عوض العائضين) »[٢].

وحقيقة الأمر أن البناء لـ(عوْضُ) على الحركات الثلاث، إذا لم يكن مضافاً، فيقال: عوْضُ بالضم، وعوْضَ بالفتح، وعوْضِ بالكسر[٣]. فأمّا البناء على الضم، فلمضارعة هذا الاسم لـ(قبلُ وبعدُ)، كونه مقطوعاً عن الإضافة، ولم يشر الى الفتح والكسر، بيد أن ابن يعيش قال: «وعوْضُ مبنية، لقطعها عن الإضافة، وفيها لغتان الفتح والضم، فمن فتح فطلباً للخفّة ومَنْ ضمّ فتشبيهاً بقبلُ وبعدُ»[٤]. وعلى ذلك جلُّ النحاة[٥].

٤. عِلّة بناء (أمس):-

---

[٤] كتاب سيبويه: ٣/ ٢٨٦.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٠.
[٦] الايضاح في علل النحو: ١٣٦-١٣٧، وينظر : شرح المفصل: ١٠٠/٤.
[١] ينظر: شرح المفصّل : ٤/ ١٠٨، شرح التصريح: ١/ ٥٢٦.
[٢] شرح الرضي: ٣/ ٣٠٧.
[٣] ينظر: الانصاف : ١/ ٤٠٢، شرح التصريح: ١/ ٥٢٦، المطالع السعيدة: ١/ ٤٣١.
[٤] شرح المفصل: ١٠٨/٤.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٨-١٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٤، المطالع السعيدة: ١/ ٤٣١.

من ظروف الزمان المبنية (أمس)[٦] . وبيّن الرضي عِلّة بنائه بقوله: «وعِلّة بنائه تضمّنه للام التعريف، وذلك إنّ كل يوم متقدّم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة، ثم لمّا أُريد أمس يوم التكلّم، دخله لام التعريف العهدي»[٧]، فالمانع من إعراب (أمس) عنده، هو تضّمنها لام التعريف العهدية وبها صار معرفة، واحتجّ المبرّد لذلك بأنّه مبهم ووقع في أول أحواله معرفة، فقال: «أمّا (أمسِ) و(قبلُ) ونحوهما فمعارف، ولو جعلتهنْ نكرات لرجعن الى الإعراب، كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام»[١]. وهو مذهب ابن السرّاج أيضاً ، إذ قال: «ما بُني وليس بغاية من ذلك (أمس)، مبنية على الكسر، وكُسِرت؛ لإلتقاء الساكنين، وإنما بُني، لأنّه يُقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرته، فمتى نكّرته أعربته»[٢] ويستوقفنا ماذكره ابن السرّاج من أن الأصل في (أمس) التعريف، وهو معاكس لما ذكره الرضي فالأصل عنده التنكير ثم عرض دخول اللام العهدية فأصبح معرفة، وعلى الرغم من المخالفة، فالعبرة هنا ليست في ايهما أصل التعريف أو التنكير، بل في إن (أمس) معرفة ولهذا إستحقّ البناء، ولو جُعل نكرة لرجع الى الإعراب، وقد سار هذا النهج جلّ النحاة[٣].

---

[٦] ينظر: الاصول في النحو: ٢/ ١٤٧، شرح المفصل: ٤/ ١٠٦، وللعرب فيه خلاف (فأهل الحجاز يبنونه على الكسر) فيقولون فعلت ذاك أمس (ومضى أمسِ بما فيه) و(أمّا بنو تميم فيعربونه) فيقولون (مضى أمسُ بما فيه) بالرفع : ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٦-١٠٧.

[٧] شرح الرضي: ٣/ ٣٠٩.

[١] المقتضب: ١٨٠/٢.

[٢] الاصول في النحو: ٢/ ١٤٧.

[٣] ينظر: شرح المقدمة النحوية: ١٢٠، المقتصد: ١/ ١٤١، اسرار العربية: ٣٢، شرح المفصل: ٤/ ١٠٦، شرح الأشموني: ٤٥/١.

المبحث الثاني
المبني والمعرب من الأفعال

أولاً: المبني من الأفعال

الفعل الماضي

١. عِلّة بناء الفعل الماضي على الفتح:-

الأصل في الأفعال البناء، وكل فعل جاء مبنّياً فهو على أصله[١]. فالماضي مبني في جميع أوزانه، الثلاثي والرباعي والمزيد، والأصل في البناء السكون، وخالف الماضي الأصل بأن بُني على الفتح[٢]. وعِلّة بنائه على الفتح بيّنها الرضي بقوله: ((وأمّا بناؤه على الحركة؛ لمشابهة الاسم، بوقوعه موقعه، نحو: (برجل ضرب)، أي: (ضارِب)، فالمضارع لمّا شابهه المشابهة التامّة، استحقّ الإعراب، وهو، لمشابهته مشابهة ناقصة، استحقّ البناء على الحركة، وأيضاً لوقوعه موقع المضارع... وخُصّ بالفتح؛ لثقل الفعل لفظاً، لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة، ومعنىً، بدلالته على المصدر والزمان، ويطلب المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً))[٣].

وهنا يعلل الرضي لأمرين متوالين، هما بناء الفعل الماضي ثم بناؤه على الفتح، وأصل هذا كلّه ما قاله سيبويه، الذي يرى بناءَه على الوجه الآتي:

١. بُني لإتصافه ببعض المشابهة لاسم الفاعل، وحُرِّك آخره كوصفه، فتقول: هذا رجل ضرب، وهذا رجلٌ ضارب.
٢. تصف به النكرة، فتقول: هذا رجلٌ ضربَ.
٣. يحمل حمل المضارع في قولنا: إنْ فَعَلَ فَعَلْتُ فيكون في معنى إن يَفْعَل أفعل.
٤. تقع موقع الاسماء في الوصف، كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن.[١]

وقد أوضح السيرافي كلام سيبويه بقوله: ((فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أُعرب، وآخرها فعل الأمر، الذي لم يضارع الاسم البتّة، فبقي على سكونه، توسّط الماضي، فنقص عن المضارع، وزاد

---

[١] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٧، شرح الرضي: ٩/٤.
[٢] ينظر: المقتصد: ١/ ١٣٦، شرح التصريح: ٥٠/١.
[٣] شرح الرضي: ٩/٤.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١٦/١.

على فعل الأمر، بما فيه من المضارعة ، فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، و ُبني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحةً لما أنها أخفّ الحركات))[٢]. والملاحظ على كلام السيرافي أنّه زاد على عِلّة سيبويه، عِلّة أخرى ، وهي تعليل ِاختيار الفتح من الحركات وهو مطابق لما قاله الرضي. وقد سار على عِلّة سيبويه جمهور النحاة[٣] .ِلاّ الفرآء الذي إحتجّ لذلك بأنّ الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف توجب فتح ماقبلها، فوجب أن يكون الواحد محمولاً عليه[٤]. وهو مردود من القدماء من حيث أنّ الواحد هو الأصل، والتثنية فرعٌ عليه، ولا ُيحمل الأصلُ على الفرع[٥]، ومردود من المحدثين، لأن القول بأنّ ألف الإثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة، لأن هذا يعني توالي صائتين في المقطع الصوتي[١]. مرجحين عِلّة سيبويه، لأنها مبنية على أساس فهمٍ واعٍ لطبيعة الفعل من حيث هيأتهِ ودلالته[٢].

٢. عِلّة ِلحاق الفعل الماضي تاء التأنيث:-

تلحق الفعل الماضي تاء التأنيث الساكنة دلالةً على تأنيث الفاعل[٣] . وقد بّين الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((اعلم أنّ ه ِلما جاز ِلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أنّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند؛ للاِتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإسناد، وبين الفاعل))[٤] . ومن الواضح أن الرضي يعلل ِلحاقها بالفعل على الرغم من أنّها تدل على تأنيث الفاعل. فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله، مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر[٥].

أمّا سيبويه فيعلل ذلك بقوله: ((إنّهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير... وانما جاؤوا بالتاء للتأنيث، لأنها ليست علامة ِلضمار كـ الواو والألف، ولما هي كهاء التأنيث في (طلحة)، وليست بإسم))[٦]. فهو يعلل أمرين: الأول: مجيء التاء، والآخر: خصّهم التاء دون غيرها وهذا مالم يتعرّض له الرضي. وما

---

[٢] كتاب سيبويه: ١٦/١، هامش رقم (١) للسيرافي، وينظر: شرح المفصل: ٤/٧.
[٣] ينظر: المقتضب: ٢/ ٢-٣، ٤/ ٨١-٨٢، الاصول في النحو: ١٥٠/٢، علل النحو: ١٢٥-١٢٦، المقتصد: ١٣٦/١، النكت: ١٢/١، أسرار العربية: ٣١٥، اللباب: ١٥/٢-١٦، شرح المفصل: ٤/٧، المغني في النحو: ١٤٤/١-١٤٥، الإيضاح في شرح المفصل: ٤/٢، شرح الجمل: ٣٣٣/٢، الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٣١-٢٣٢، شرح الأشموني: ٤٣/١، شرح التصريح: ٥٠/١، الأشباه والنظائر: ٢٣/٢، حاشية الصّبان: ٩٥/١.
[٤] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٥/١، شرح اللّمع للواسطي: ١٧٦.
[٥] ينظر: شرح اللّمع للواسطي: ١٧٦.
[١] ينظر: الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٣٤-٣٥.
[٢] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٤-١٣٥.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٣/٧، شرح الرضي: ٤/ ٥١٧، شرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٥.
[٤] شرح الرضي: ٤/ ٥١٧.
[٥] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٥١٧.
[٦] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧-٣٨.

أوردهُ الرضي عليه جلّ النحاة . قال الأشموني: ((وكان حقّها أن لا تلحقه، لأن معناها في الفاعل، إلاّ أنّ الفاعل لمّا كان كجزء من الفعل، جاز أن يدلّ ما اتّصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتّصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة))[٧].

ثانياً : المعرب من الأفعال

١. الفعل المضارع

١. عِلّة فتح حرف المضارعة مع الثلاثي وضمّه مع الرباعي وامتناع الكسر:-

حرف المضارعة مضموم في الرباعي، مفتوحٌ في ما عداه[١]. وعِلّة ذلك عند الرضي بيّنها بقوله: ((وأصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي؛ لأن الفتح، لخفّته، هو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى، أو لأنّ الرباعي أقلّ، فاحتمل الاثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها))[٢]. فالعِلّة عنده من باب ضمّ الأصل الى الأصل؛ لأن الفتحة أصل في الحركات؛ لخفّتها، فاستحقها الثلاثي؛ لأنه أصل الأفعال، أمّا ضمُّ حرف المضارعة وما الحق به فهو من باب حمل الثقيل على القليل لأن الرباعي أقلّ والضم أثقل ((فاعطوا الأكثر الأخفّ، والأقلّ الأثقل؛ ليعادلوا بينهما))[٣]، وعلى هذه العِلّة جلّ النحاة[٤]. وذكر ابن الورّاق وجهاً ثالثاً ((وهو أن الضم أقوى من الفتح، وكان الرباعي قد حُذف منه حرف، فوجب أن يُعطى الرباعي الحركة القوية، ليكون فيه مع الفصل عوضاً من المحذوف))[٥]. والذي يستوقفنا هنا، الخماسي والسداسي، وهما أقل من الثلاثي أيضاً، ومن الرباعي كذلك، فَلِمَ لم تسرِ القاعدة وتطّرد فيكون الأثقل للأقل، شأنه شأن الرباعي. والذي نراه أنهم اعطوا الفتح وهو الأخف لما هو ثقيل هو الخماسي والسداسي ، لتسري قاعدتهم لإعطاء الأخف للأثقل، ولذا نظرنا الى بنية الخماسي أو السداسي، لوجدناها أكثر، وأطول من الثلاثي ومن الرباعي.

---

[٧] شرح الأشموني: ١٦٢/٢.
[١] ينظر: علل النحو: ١٥١، أسرار العربية: ٤٠٤.
[٢] شرح الرضي: ١٤/٤.
[٣] اسرار العربية: ٤٠٤، وينظر : المغني في النحو: ١/ ١٦٨-١٦٩.
[٤] ينظر: علل النحو: ١٥١، أسرار العربية: ٤٠٤، المغني في النحو: ١/ ١٦٨-١٦٩، همع الهوامع: ٢/ ١٦٤، الاشباه والنظائر: ١/ ٢٧٩.
[٥] علل النحو: ١٥١، وينظر: الاشباه والنظائر : ١/ ٢٧٩.

فالخماسي والسداسي مفتوح حرف المضارعة نظراً لطول بنيته، أمّا الثلاثي فاعطي الفتح لكثرته ولخفّتها، والكثير يناسبه الخفيف.

٢. عِلّة رفع الفعل المضارع:-

يرى الرضي عِلّة إعراب الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، فقال: ((وإنما إرتفع بوقوعه موقع الاسم؛ لأنّه يكون، إذن، كالاسم، فأُعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع))[١]. وهذا يعني أنّ هذه الأفعال لمّا ضارعت الاسماء، ووقعت موقعها ((وذاك أنّك تقول: زيدٌيكتبُ، فيكون الموضع صالحاً للاسم، إذ لو قلت: زيدٌ كاتبٌ، كان أسَدَّكلامٍ))[٢] ، فإستحقت إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع.

وإذا ذهبنا نتتبع هذه العِلّة عند النحاة غيره وجدناها على ما يأتي:-

١. وقوعه في مواضع الاسماء هو الذي ألزمها الرفع، وهو السبب في دخول الرفع فيها، وهي عِلّة سيبويه[٣] وأصبحت مذهباً للبصريين[٤] .إلاّ الأخفش والزجاج[٥]. فقد إعتمدها المبرّد، وابو بكر بن السرّاج، والرضي[٦]. ونقلها ايضاً ابو علي الفارسي، وابن الورّاق، وابن جنّي، وابن برهان العكبري، وابن بابشاذ، والجرجاني، وابو البقاء العكبري.[٧]

٢. يرى الكوفيون ان الفعل المضارع يرتفع؛ لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، وتابعهم في ذلك الأخفش من البصريين[١]، وعلى هذا سار ابن الحاجب، وابن مالك، وابن هشام، والأزهري[٢].

ومذهبهم مردود من قِبَل أنّه يؤدي الى أن يكون النصب والجزم متقّدماً على الرفع، ولاخلاف بين النحويين على أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأَنْ يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، وهذا دليل على فساد قولهم[٣].

---

[١] شرح الرضي: ٤/ ٢٤.
[٢] المقتصد: ١/ ١٢١.
[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٩-١٠.
[٤] ينظر: : علل النحو: ١٥٣، الإنصاف: ٥٤٩/٢، اسرار العربية: ٢٨-٢٩.
[٥] ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧، أوضح المسالك-ابن هشام: ١٤/٤.
[٦] ينظر: المقتضب:٥/٢، الأصول في النحو: ٢/ ١٥١-١٥٢، شرح الرضي: ٤/ ٢٤.
[٧] ينظر: المقتصد:٢/ ١٤٥، علل النحو: ١٥٣، اللمع: ٢١٥، شرح اللّمع: ٢٩/١، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، المقتصد: ١٢١/١، اللباب: ٢٥/٢.
[١] ينظر: معاني القرآن-الأخفش-: ٥٣/١، الانصاف: ٥٥٠/٢ واسرار العربية: ٢٨-٢٩، اللّباب: ٢٥/٢، شرح التصريح: ٢، ٣٥٦.
[٢] ينظر: شرح الوافية: ٣٤٣، التسهيل: ٢٢٨، شرح قطر الندى: ٥٧، أوضح المسالك – ابن هشام: ٢/ ٢٨١، شرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.
[٣] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٥٣، أسرار العربية: ٢٨-٢٩، شرح الجمل: ١٣١/١.

٣. إنّ العِلّة الرافعة للفعل هي الحروف الزوائد في أوّله، وهو مذهب الكسائي[٤].

وهو مردود أيضاً؛ لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه؛ لأن عوامل النصب لايجوز أن تدخل على عوامل الرفع؛ لأنّه لو دخل عليه، لكان يجب أن تبقى في حكمها فيؤدي ذلك الى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال وهذا ممتنع، فلمّا كان الفعل يُنصب ويُجزم وهذهِ الحروف في أوّله، ثبت بها ليست عِلّة رفعه[٥].

٤. يرتفع المضارع بالإهمال. أي الاهمال من العوامل؛ من ذلك قوله تعالى: ((يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ))[الانبياء:من الآية:٦٠]، فارتفع (ابراهيم) بالاهمال من العوامل، لأنّه لم يتقدّمه شيء فبقي مهملاً ، والمهمل إذا ضُمّ الى غيره ارتفع، نحو: واحد اثنان[١].

وهو مذهب الأعلم الشنتمري[٢]. وهو قريب من مذهب الفرآء[٣].

أما الباحثون المحدثون، فمنهم من ذهب مذهب سيبويه[٤]. ومنهم مَنْ رفضه، كما رفض مذهب الفرآء والكوفيين، فيرى الدكتور مهدي المخزومي، أن المضارع إرتفع من أجل تمييز زمنه وتخصيصه ،فبناؤه مجرداً يستعمل في الحال والاستقبال، ولا يختصّ بأحدهما، فإذا أُريد الدلالة على الماضي المنفي إتصلت به، أدوات خاصّة كـ(لم ولمّا) وسُكّن آخره، أمّا إستعماله ماضياً في الإثبات، فلم يبقَ له أثر وقد زال من الأستعمال بعد شياع بناء (فَعَلَ)، وإذا أُريد به الدلالة على الاستقبال سبقته (أن ولن أو إن، أو السين أو سوف)، أمّا بناء (يَفْعَلُ) مجرداً فهو بين الحال والاستقبال لاينصّ على أحدهما[٥]. وهذا الكلام يقترب من عِلّة الكوفيين، وهو مردود ايضاً، بأنّ الفعل المضارع قد يأتي مختصّاً بزمن معين، وهو مجرد مرفوع، وذلك بفعل القرينة كقولنا: زيدُيقرأ الآن، وهو يسافر غداً، فقد جاء الفعل المضارع مجّرداً وهو يختص بزمن بعينه. وقد يأتي مجرّداً، وهو يختص بالمضي كقولنا: كان يقرأ، وكان يكتب، فجاء الفعل المضارع مثبتاً مجرّداً دالّاً على المضي.[٦]

ونحن نرى أن ماجاء به الرضي وأصله عِلّة سيبويه هو أقرب الى الطابع اللغوي، من حيث أن عامل الرفع هو عامل معنوي، وهو وقوع هذه الأفعال موقع

---

[٤] ينظر: علل النحو: ١٥٣، الانصاف: ٢/ ٥٥٣-٥٥٤، شرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.
[٥] ينظر: علل النحو: ١٥٣، الانصاف: ٢/ ٥٥٣-٥٥٤، أسرار العربية: ٢٨-٢٩.
[١] ينظر: همع الهوامع: ١٦٥/١.
[٢] ينظر: شفاء العليل في ايضاح التسهيل- السُهيلي: ٢/ ٩١٧، همع الهوامع: ١٦٤/١.
[٣] ينظر: همع الهوامع: ١٦٤/١.
[٤] ينظر: نحو المعاني: ٥٢، ابن قيمّ الجوزية الاديب النحوي. د. علي عبود الساهي: ١٤٥-١٤٦.
[٥] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٣-١٣٤.
[٦] ينظر: دراسات في اللغة والنحو د.عدنان محمد سلمان: ٢٢٣، ٢٢٧.

المسند ((والمسند حقّه الرفع))[١]، حتى أن هذا الموقع قد أكسبها الإعراب من قبل بتلفاق النحاة.

٣. عِلّة حذف حرف العِلّة من آخره عند الجزم:-

يُحذف حرف العِلّة من آخر الفعل المضارع المعتل عند الجزم[٢]. وأورد الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((ولما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأن الجازم عندهم، يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للإستثقال قبل دخول الجازم، فلمّا دخل، لم يجد في آخر الكلمة، الاّ حرف العِلّة المشابه للحركة فحذفه))[٣].

وعِلّة الرضي مأخوذة من عِلّة سيبويه، إذ قال: ((واعلم أنّ الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذِفَ في الجزم؛ لئلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع. وذلك قولك: لم يَرْمِ ولم يغزُ و ولم يْخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخِر، تقول: هو يَرْمي ، ويغزو، ويخشى))[٤].

وعند تتبع هذه العِلّة عند النحاة وجدناهم يعتمدون على عِلّة سيبويه، إلاّ أن ابن الوراّق علل حذف الحرف إستكمالاً لهذه العِلّة، فقال: ((وجاز حذف الحرف؛ لضعفه، إذ كان ساكناً، فجرى، مجرى الحركة في جواز الحذف عليه))[٥] ، كما إعتمد عِلّة سيبويه أيضاً الجرجاني[٦]. وأضاف الأنباري عِلّةً أخرى، هي لسكونها؛ لأنها بالسكون تضعف، فتصير في حكم الحركة، فكما أن الحركة تُحذف، فكذلك هذه الحروف[١].

أمّا عند المحدثين فيرى الدكتور الجواري، انّ الحذف هنا، هو قطع لإمتداد الحركة[٢]. وهذا مايسمى عند الصوتيين ((تقصير صوت المد))[٣] وليس لهذا التقصير مايسوّغه من الناحية الصوتية، ولعلّ الحذف حصل هنا كان قياساً ، على تقصير صوت المد في الأفعال المضارعة الجوف نحو: (لم يبعْ) في (لم يبيع)، و(لمْ يَقُلْ) في (ولم يقول)[٤]. وحقيقة الجزم في العربية هو القطع[٥]. وجزمت الشيء

---

[١] نحو المعاني: ٥٢.
[٢] ينظر: علل النحو: ١٣٢، شرح الرضي: ٤/ ٢١-٢٢.
[٣] شرح الرضي: ٤/ ٢١-٢٢.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٣/١.
[٥] علل النحو: ١٣٢.
[٦] ينظر: المقتصد: ١٨١/١.
[١] ينظر: أسرار العربية: ٣٢٢-٣٢٣.
[٢] ينظر: نحو المعاني: ٥٣.
[٣] في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب المطلبي: ٢٩١.
[٤] ينظر: في الاصوات اللغوية: ٢٩٤.
[٥] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٩٣.

أجزمه جزماً أي قطعته، وجزمت ما بيني وبينه قطعته، وهو في الإعراب كالسكون في البناء[٦]. فالجزم في جميع الحالات حذف الحركة الإعرابية (العِلّة القصيرة) في آخر الفعل المضارع الصحيح، أما إذا كان منتهياً بحرف مد (عِلّة طويلة)[٧]، وهي مؤلفة عندهم من صَوْتَي مد قصيرين (علتين قصيرتين) ، فإنّ الأخيرة منهما فقط تحذف حسب قاعدة الجزم وتبقي العِلّة القصيرة الأُخرى[٨]. ولا شكّ أن الحركة (صوت المد القصير عندهم) الباقية على الفعل المعتل بعد الحذف نحو: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يرَ ، ماهي إلاّ دليل على ذلك المحذوف، وليست حركة إعراب.

٢. الأفعال الخمسة

عِلّة إعراب الأفعال الخمسة بالنون:-

تعرب الأفعال الخمسة بالنون[١]. وعِلّة ذلك أوردها الرضي بقوله: ((وإنما أُعرب هذا بالنون؛ لأنّه لمّا استغل محل الإعراب، وهو اللام ، بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف؛ وبالكسرة لتناسب الياء، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يمكن فيه عِلّة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلّية، فجُعل النون بدل الرفع، لمشابهته في الغنّة للواو))[٢].

فهو يعلل لأمرين : إعرابه بالنون، ومجيء النون بدل الرفع، وإذا تلمّسنا هذه العلة عند سيبويه وجدناها في قوله: ((واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنّك لم تَردْ أن تثنّي، يَفْعَلُ هذا البناء فتضمَّ إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامةً للفاعلين، ولم تكن منّونة، ولا يلزمها الحركة؛ لأنّه يُبْرِكُها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون؛ لتكون له في التثنية علامةً للرفع كما كان في الواحد، إذ مُنِعَ حرف الإعراب))[٣]. وهذا الأمر أوضحه الزجاجي إيضاحاً جلياً بقوله: ((فإن قيل: ما الذي أوجب تصيير الاعراب في هذه الأفعال حرفاً وهو النون؟ قيل له ما قال سيبويه: وهو أنّه قال: الإعراب يدخل على

---

[٦] ينظر: لسان العرب: ١/ ٤٥٦، مادة (جزم).
[٧] حرف المد يسّمى عِلّة طويلة، وهو مشعر بأن أصوات المد الطويلة مؤلفة من صوتي مد قصيرين، ينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٩٤.
[٨] ينظر: دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبدة: ٣٨-٣٩.
[١] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٣، علل النحو: ١٦١، شرح قطر الندى: ٥٥.
[٢] شرح الرضي: ٤/ ١٧-١٨.
[٣] كتاب سيبويه: ١٩/١.

آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسّمى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النون. فلو جُعِلَت النون حرف الإعراب؛ لوجب ضمّها في حال الرفع، وفتحها في حال النصب، وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم. ولو أُسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء؛ لإلتقاء الساكنين، وكان يذهب ضمير الإثنين والجمع والمؤنث في حال تأخيير الأفعال بعد الأسماء، ويسقط علم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يُثنّي ويجمع الفعل مقدماً، فكان يصير الفعل كأنّه للواحد ويبطل المعنى، فلمّا امتنع ذلك جُعِلت النون نفسها علم الرفع))[1].

وإذا ذهبنا نتتبع هذه العِلّة عند النحاة الآخرين وجدناها على ما يأتي:

١. لإمتناع جعل الضمائر (الألف والواو والياء) المتصلة حروف إعراب، ولشبه النون بحرف المد، وهذا مذهب ابن الورّاق، والأنباري[2].
٢. نابت النون عن الحركة في هذه الأفعال؛ لقيامها بنفسها، وهذه عِلّة ابن فلاح اليمني[3].
٣. مخافة إجتماع واوين، فجعلوا النون علامةً للرفع لشبهها بالواو، وهو مذهب الأزهري[4]. وهذه العِلّة تقترب من عِلّة الرضي.

والحقّ أن كل ما جاء به النحاة هم فيه عيال على عِلّة سيبويه، وإنما الإختلاف حاصل في فهم عِلّة سيبويه.

---

[1] الايضاح في علل النحو: ٧٣.
[2] ينتظر: علل النحو: ١٦١، اسرار العربية: ٣٢٤-٣٢٥.
[3] ينظر: المغني في النحو: ١٥٨/١.
[4] ينظر: شرح التصريح: ٨٦/١.

المبحث الأول
علل النواسخ

اولاً: الأفعال الناسخة

١. كان وأخواتها

١. عِلّة تسميتها بالأفعال الناقصة:-

سميت هذه الأفعال بالأفعال الناقصة[١]. وعِلّة تسميتها بذلك بّينها الرضي بقوله: « ولما سُمّيت ناقصة، لأنّها لاتتم بالمرفوع كلاماً، بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامّة، فإنّها تتمّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب»[٢]. وما أورده الرضي أحد رأيين للنحاة في نقصها:

الأول: إنّها خالية من الحدث، وهو رأي ابن بابشاذ[٣] . واتجهه الأنباري، وابن يعيش، والأشموني[٤]. وقد فهم الدكتور حسام النعيمي من كلام سيبويه، إنها لاتدل على الحدث عنده[٥]؛ لأنه قال: «وادخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»[٦]. وهذا يعني نقصانها الحدث[٧].

والأخر:- لأنّها لاتكتفي بمرفوعها، لأنّها لاتتم معنى إلاّ بهِ وبالمنصوب، وهذا ما اعتلّ به الرضي كما تقدّم، وهو ما ذهب إليه الفرآء من قبل[٨]. وذكره الزمخشري أيضاً[١]. واعتمده السيوطي[٢] . ولعلهم اعتمدوا في ذلك على كلام سيبويه، إذ قال: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. فمن ثمّ ذكر على حدّته ولم يذكر مع الأول، ولايجوز لك الإقتصار على الفاعل كما لم يجز في (ظننت) الإقتصار على المفعول الأول ، لأن حالك في

---

[١] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ١٧٨، المطالع السعيدة: ٢٨٧/١.
[٢] شرح الرضي: ٤/ ١٧٨.
[٣] ينظر: شرح المقدمة المحتسبة : ٢/ ٣٤٩-٣٥٠.
[٤] ينظر: أسرار العربية: ١٣٣-١٣٤، شرح المفصل: ٧/ ٨٩-٩٠، شرح الأشموني: ٢٣٥/١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٨٩، النواسخ في كتاب سيبويه د.حسام النعيمي: ٢١٩-٢٢٠.
[٦] كتاب سيبويه: ٤٥/١.
[٧] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٢٠.
[٨] ينظر: معاني القرآن – الفرآء -: ١/ ٩٨، ١١٦.
[١] ينظر: شرح المفصل: ١٥٦/٢.
[٢] ينظر: المطالع السعيدة: ٢٨٧/١.

الإ حتياج الى الآخر ههنا كحالك في الإحتياج إليه ثَمَّةَ»[٣]. أي أن الفائدة في الخبر لا في المبتدأ[٤].

أمّا ما قالوه عن خلّوها من الحدث، فليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو: كان زيدُ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فكأنّك قلت: حصل شيء ، ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، مع فائدة أخرى، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقّيد، ولو قلنا: قام زيد، لم تحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وأمّا سائر الأفعال الناقصة فدلالتها على حدث معّين لايدل عليها الخبر في غاية الظهور؛ فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه[٥].

وإذا تتبعنا هذهِ العِلّة عند النحاة المحدثين، وجدنا أن منهم من قال بعِلّة الرضي، فيرى الدكتور عبد الحميد السيد طلب مثلاً، أنّها سمّيت بذلك لأنها لا تستغني بمرفوعها لإ فادة المعنى، فلا معنى لقولك: كان زيدٌ أو صار زيدٌ دون المنصوب؛ لأن مدخولها هو الجملة الاسمية[١]، واكتفى الدكتور فاضل السامرائي بذكر وجهي الخلاف بين النحويين في هذه العِلّة دون ترجيح[٢].

وإذا ذهبنا الى معرفة حقيقة النقص والتمام لهذه الأفعال عند أهل المذهَبين، طالَعنا ما ذكره الأزهري وغيره، من أن جمهور الكوفيين إلاّ الفرآء، على أن هذه الأفعال لاتعمل في المرفوع بعدها، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[٣]، ويرون أن المنصوب بها حال لا خبر[٤]. وعند الفرآء هو شبيه بالحال[٥]. وسرى هذا القول الى المحدثين وأصبح من المسلّمات[٦] .إلاّ أن الدكتور فاضل السامرائي أثبت بالدليل القاطع أنّه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في النقص والتمام لهذهِ الأفعال، بل إنّ الكوفيين يذهبون الى أبعد من ذلك فيدخلون (ظنّ وأخواتها) في الأفعال الناقصة[٧]، فضلاً عن أنهم زادوا أفعالاً أخرى مثل (مرَّ)[٨].

---

[٣] كتاب سيبويه: ٤٥/١.
[٤] ينظر: الاصول في النحو: ٢١٦/١، شرح المفصل: ٧/ ٦٤.
[٥] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ١٧٨-١٧٩.
[١] ينظر: تهذيب النحو: ١٦٩/١.
[٢] ينظر: معاني النحو: ٢٢٣/١.
[٣] ينظر: شرح التصريح: ١٨٤/١، همع الهوامع: ١١١/١، شرح الأشموني: ٢٢٦/١.
[٤] ينظر: الانصاف: ٤٤١/٢، شرح التصريح: ١٨٤/١.
[٥] ينظر: شرح التصريح: ١٨٤/١.
[٦] ينظر: حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال : (بحث)د. فاضل السامرائي، مجلة المجمع العلمي ج٢ مجلد ٤١ سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م : ١٨٥.
[٧] ينظر: نفسه: ١٩٦.

والسامرائي يسأل عن كيفية نسبة هذا المصطلح الى البصريين دون الكوفيين، مع الدليل على وروده بكثرة عند علماء الكوفيين[٩]. علاوةً على أنّ هذا المصطلح لم يرد عند سيبويه[١٠]، ولا عند المبرّد أيضاً[١١].

والراجح عندنا ما اعتلّ به الرضي وله أصل عند الفرآء، فهي لاتتم مع اسمها معنى دون المنصوب فهي مفتقرة له، خلافاً للفعل التام فتقول: جاء زيدٌ ولايصح: كان زيدٌ دون المنصوب، لأنّه محط الفائدة.

٢. عِلّة دخول النفي يفيد دوام الثبوت:-

من الأفعال الناقصة ما يتقمّها النفي، وهي: زال، وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانفكّ[١]. ومعناها الايجاب وإن كان في أولها حرف النفي[٢] . وقد بيّن الرضي عِلّة ذلك في قوله: « وإنما أفاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات، وإذا قيّدتَ نفي الشيء بزمان، وجب أن يعمَّ ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الاثبات، فإنّك إذا قيّدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان، إذا قلت، مثلاً: (ضَرَب زيد) كفى في صدق هذا القول، وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي. وأما قولك: (ماضَرَبَ) فإنّه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي؛ وذلك لأنّهم أرادوا أن يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض،... فصار نحو (ضرَبَ) ، و (ما ضَرَبَ)، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلّية اللتين تناقض احدهما الاخرى، فتبين بهذا إن النهي يفيد التكرار على ما ذهب إليه أكثر الاصوليين، فحصل من هذاكُلّه أنّ نفي النفي يكون أيضاً دائماً، ونفي النفي يلزم منه الاثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود»[٣].

ويبدو أن الرضي استعان بمفاهيم المناطقة والفلاسفة هنا، بل راح يوظف آراءَ هم لتأييد ما ذهب اليه، وإذا رجعنا الى المعنى اللغوي لهذه الأفعال، وجدنا أن معناها النفي وعدم الثبات[١]، فمعنى (بَرِحَ) (زالَ)، وقولنا: بَرِحَ مكانه، زال عنه، وصار في البراح[٢]، وفتيء بمعناها تقول ما فتِئْتُ أذكره: لُغتان، بالكسر

---

[٨] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٧٦، حقيقة رأي الكوفيين: ١٨٨.
[٩] ينظر: معاني القرآن – الفرآء-: ١٣/١، ١٨٦/١ ، ٤٥٧/١، مجالس ثعلب: ٤٢/١، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. ابن الأنباري: ٣١٥، ٥٥١.
[١٠] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥.
[١١] ينظر: حقيقة رأي الكوفيين: ١٩٦.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٠٦، أوضح المسالك: ٤٦.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٠٦، شرح الرضي: ٤/ ١٨٢.
[٣] شرح الرضي: ٤/ ١٨١-١٨٢.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٠٦، معاني النحو: ١/ ٢٥٩.
[٢] ينظر: لسان العرب: ١/ ١٨٦، مادة (برح).

والنصب، أي: ما برحت وما زِلْتُ[٣] . ومعنى انفكّ زال أيضاً فقالوا: سقط فلان فانفكت قدمه أو اصبعه إذا إنفرجت وزالت، وما انفك فلان قائماً، أي: مازال قائماً، وما انفككت اذكرك، أي: مازلت اذكرك[٤]. ويقال ما زال يفعل كذا وكذا، ولا يزال يفعل كذا وكذا، كقولنا: ما انفكّ، وما برح، وما زلت أفعل ذاك[٥] . فهي إذن أفعال منفية تفيد الثبات والاستمرار ومعناها مثبتة هو الترك والزوال، ونفيها نفي الترك والزوال، فيؤدي معناها الاستمرار والثبات[٦]. « والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابياً وإثباتاً»[٧]، وعلى ذلك جُلّ النحاة[٨]. بيد أنهم يَرون أن ذلك موقوف على السماع، فليس جائزاً أن يُقال: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، كما لايُقال ما زُلت أميراً، ولا ماأزول أميراً[٩].

٣. عِلّة فعلية (ليس):-

استدل الرضي على فعلية (ليس) الجامدة بقوله:« لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لاتتصل بغير صريح الفعل إلاّ نادراً»[١٠] أي أنّه حصل الدليل على فعلية (ليس)؛ باتصال الضمائر بها، ولايكون ذلك إلاّ في الأفعال على حدّ اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع في نحو قولك: لستُ ولستَ، ولستُما، ولستُم، ولستِ، ولستُن[١]. وما ذكره الرضي هو دليل عموم النحاة[٢]. لكننا نجد ابن يعيش يزيد على ذلك دليلين:

الأول: فتح آخر (ليس) كما في أواخر الفعل الماضي.

والثاني: لحاق تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً[٣].

وخلاصة القول أن (ليس) وإن اختلفت عن الفعل المتصرف، إلاّ أنها جرت مجراه، من حيث اللفظ، فهي في لفظ الماضي، وموضوعه لنفي الحال، إذا كان في الكلام دليل على الاستقبال[٤]، زيادةً على اتصال الضمائر بها كما هي في الفعل المتصرف.

---

[٣] ينظر: نفسه : ٢/ ١٠٤٣-١٤٤، مادة (فتيء).
[٤] ينظر: نفسه: ٢/ ١١٢٠-١١٢١، مادة (فكّ).
[٥] ينظر: نفسه: ٧٢/٢ ، مادة (زَيَل).
[٦] ينظر: معاني النحو: ٢٦٠/١.
[٧] المقتصد: ١/ ٣٩٩.
[٨] ينظر: علل النحو: ١٩٦-١٩٧، شرح المفصل: ٧/ ١٠٦ ، حاشية الصّبان: ١/ ٣٦٢.
[٩] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ١٨٢.
[١٠] شرح الرضي: ٤/ ١٩٨.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١١.
[٢] ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٧، الاصول في النحو: ١/ ٩٣، علل النحو: ١٩٥، كتاب الحلل في اصلاح الخلل: ١٦٢، شرح المفصل: ١١١/٧، شرح الجمل: ١/ ٣٧٩.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١١-١١٢.
[٤] ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ١٦٢.

٤. عِلّة جواز تنكير الاسم وتعريف الخبر:-

الأصل أن يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة[٥]، ولكنهم جوّزوا في ضعيف الكلام والشعر أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة[٦]. واعتلّ الرضي لذلك بقوله: «وإنّما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللّبس في بابي (كان)، و(إنّ)؛ لإختلاف إعراب الجزأين»[٧] . فالعلة عنده لأمن اللبس المتحصل من إختلاف إعراب الركنين. وسيبويه يرى ذلك من ضعيف الكلام، وما جاء من امثلة ذلك، إنما جاز لأنهم حملوه على أن الاسم النكرة اسم جنس وتعريفه كتنكيره في المعنى، إذ قال: «وقد يجوز في الشعر وفي ضَعْفٍ من الكلام. حَمَلَهُم على ذلك أنّه فِعْلٌ بمنزلةِ ضَرَبَ، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيداً وجعلته خبراً أنّه صاحب الصفّة على ضعْفٍ من الكلام»[١].. وعلى هذا المبرّد وابن الورّاق[٢].

والملاحظ عند تنكير اسمها وتعريف خبرها، تقدّم الخبر على الاسم كقول: حسان بن ثابت:

كأنّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[٣]

فـ(عسلٌ) اسم كان متأخر، و(مزاجَها) خبرها متقدم، ولعل ذلك مرتبط بالمعنى، فإمّا أن يكون جرياً على قاعدة النحاة من إمتناع الابتداء بنكرة لعدم الفائدة، وإمّا من قبيل تقديم الأهم لديهم ، وكلاهما وارد في العربية.

٢. أفعال المقاربة

١. عِلّة إلتزامهم في خبر (عسى) المضارعة مسبوقاً بـ(أن):-

إلتزم العرب في خبر (عسى) أن يكون فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ(أنْ) الناصبة[٤] فلا يستعملون المصدر[٥].والعِلّة في ذلك عند الرضي قوله:«وأمّا إلتزامهم في خبر (عسى) كونه مضارعاً مقترناً بـ(أنْ)،ومنعهم من أن يكون مصدراً،

---

[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٧-٤٨، المقتضب: ٤/ ٨٨، شرح الرضي: ٤/ ٢٠٦.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٨، المقتضب: ٤/ ٩١.
[٧] شرح الرضي: ٤/ ٢٠٦.
[١] كتاب سيبويه: ٤٨/١، واستشهد لذلك بالمنظوم من الشعر كقول الشاعر:
فإنّك لاتُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أمْ حِمارُ، وهو لِخداش بن زُهير في كتاب سيبويه: ٤٨/١، والخزانة : ٣/ ٢٣٠، وقول الشاعر: كأنّ سَبيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكون مِزاجَ ها عسلٌ ومَاءُ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه: ٧١، وفي الهمع بلا نسبة: ١١٩/١، وروايته عند السيرافي (كأنّ سُلافةً) في كتاب سيبويه: ٤٩/١، وروايته عند المازني: يكونُ مزاجُها عسلاً وماءُ. يريد وفيه ماء، ينظر: المقتضب:٩٢/٤.
[٢] ينظر: المقتضب: ٤/ ٩١، علل النحو: ١٩٩.
[٣] ينظر: ديوان حسان بن ثابت: ٧١.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١٦، شرح الرضي: ٤/ ٢٢٣.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ١٥٨، المقتضب: ٣/ ٦٩، المقرب: ١٠٩.

نحو:(عسى ز يُدالقيام)،وكذا منعوا من: (عسى قيام زيد)؛ فلأن المضارع المقترن بـ(أنْ) للاِستقبال خاصّة، والطمع والاِشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بـ(عسى) من المصدر»[1].

وعند استقراء هذه العِلّة عند النحاة وجدناها على ثلاثة أنواع:-

الأول// عِلّة استغناء، وأول مَن مثّلها- وهو خير تمثيل- سيبويه ، فقال: «واعلم أنّهم يستعملوا عسى فعلُك، إستغنوا بـ(أنْ تفعل) عن ذلك، كما استغنى أكثرُ العربِ بـ(عسى) عن أنْ يقولوا: عسيا وعَسَوْا، وبـ(لَوْ أنّه ذاهب) عن (لَوْ ذَهابُه). ومع هذا أنّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكادَ، فتُرِك هذا لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء»[2].

والثاني// عِلّة مناسبة، وخير مَن مثّلها المبرد بقوله: «ولا تقل عسيتُ القيام، ولما ذلك؛ لأن القيام مصدر، لا دليل فيه يَخُصُّ وقتاً من وقت، و(أن أقوم) ، مصدر لقيام لم يقع، فمن ثمَّ لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل قال عزّ وجل: «فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ»[3]، وقال: «فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ»[4]»[5] هذا ما اجتمع عليه علماء العربية، عبد القاهر الجرجاني، وابن بابشاذ، والأنباري وابن يعيش، والرضي، وابن عصفور، والصبان[6].

والثالث// عِلّة تعويض، وقد وجدناها عند ابن يعيش، إذ قال: « فإنْ قيل فلم لزم أن يكون الخبر (أنْ والفعل) قيل: أمّا لزوم الفعل فلأنّه لمّا منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي عوض المضارع في الخبر»[1].

والحقّ أن هذه الأنواع الثلاثة من العلل مؤدّاها واحد، فإنهم استغنوا عن المصدر بـ(أنْ) والفعل للمناسبة الحاصلة بينه وبين (عسى) من حيث الاِختصاص بالمستقبل، ولماّ كانت (عسى) على لفظ الماضي جامدة لاتزول عوّض المضارع في الخبر، كما قال ابن يعيش.

---

[1] شرح الرضي: ٤/ ٢٢٣.
[2] كتاب سيبويه: ٣/ ١٥٨.
[3] المائدة: من الآية: ٥٢.
[4] التوبة: من الآية: ١٨.
[5] المقتضب: ٣/ ٦٩.
[6] ينظر: المقتصد: ١/ ٣٥٦، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣٥٢، أسرار العربية: ١٢٧، شرح المفصل: ٧/ ١١٨، شرح الرضي: ٤/ ٢٢٣، المقرّب: ١٠٩ ، حاشية الصبّان: ١/ ٤٠٠.
[1] شرح المفصل: ٧/ ١١٨.

٣. أفعال القلوب

١. عِلّة قِلّة حذف أحد مفعولي أفعال القلوب:-

لايجوز عند النحاة الإقتصار على أحد المفعولين دون الآخر في أفعال القلوب[٢] . وبّين الرضي عِلّة ذلك بقوله: «وأمّا حذف أحدهما دون الآخر، فلا شكَّ في قِلّته، مع كونهما في الأصل مبتدأً وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل، وسبب القِلّة ههنا أن المفعولين معاً كإسم واحد، لِـ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره ، فلو حَذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كُلّه، فقد ورَدَ مع القرينة»[٣].

وعند تتبع هذه العِلّة لدى العلماء وجدنا أصلها عند سيبويه، فهو أوّل من أوردها فقال: « ولما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك لِما أردت أن تُبّين ما لِمستقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكّاً، وذكرت الأول لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما لِمستقرّ له عندكَ من هو. فلّما ذكرتَ (ظننتُ) ونحَوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً، أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشّك أو تقيم عليه في اليقين»[١]. وعلى هذا جلّ النحاة بعده ولِ اختلفت تعبيراتهم لكن المضمون واحد[٢].

٢. عِلّة جواز الإلغاء والإعمال فيها وهما متساويان، لِذا توسّطت :

يجوز في هذه الأفعال الإلغاء والإعمال لِذا توسّطت بين المفعولين[٣] . وقد بّين الرضي عِلّة ذلك بقوله: « ولِذا توسّط الفعل بين المبتدأ والخبر، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك لأن العامل القوي، أي: فعل القلب، تقدّم على أحدهما وتأخّر عن الآخر»[٤].

وهذا يعني أنّه لما كان الفعل متقدّماً على أحد المفعولين متأخراً عن الآخر، جاز فيه الاعمال والإلغاء؛ لأنّه لايتم أحد الجزأين لِإ بصاحبه: فكانت متقدمة من وجه، ومتأخرة من وجه آخر فحسُنَ الإلغاء والاعمال[٥]. وكلّما تباعد الفعل عن الصدر ضَعُفَ عمله فإذا قلت: زيداً حسبتُ قائماً، كان أقوى من قولك: زيداً قائماً

---

[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩/١، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣٥٧، أسرار العربية: ١٦٠.
[٣] شرح الرضي: ٤/ ١٥٥.
[١] كتاب سيبويه: ٤٠/١.
[٢] المقتضب: ٣/ ٩٥، الاصول في النحو: ٢١٦/١، النكت: ٧٠/١، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٢٥٧، المقتصد: ١/ ٤٩٩، اسرار العربية: ١٦٠، شرح المفصل: ٧/ ٦٤، شرح الجمل: ٣١٢/١، الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٧٦-٢٧٧، شرح التصريح: ١/ ٣٧٨.
[٣] ينظر: المقتصد: ١/ ٤٩٦-٤٩٧، شرح ابن عقيل: ١/ ٤٣٥، شرح الأشموني: ٢/ ٧٩.
[٤] شرح الرضي: ٤/ ١٥٧.
[٥] ينظر: أسرار العربية: ١٦٢.

حسبتُ وزيداً قائماً حسبت أقوى من قولك: زيداً قائماً اليوم حسبت، كلّما طال الكلام ضَعَف الإعمال مع التأخر[٦].

وإذا تتبعنا هذه العِلّة عند غيره من النحاة و جدناها على ما يأتي:

١. لِما تساويا؛ لأجل أن فعل القلب تقدّم على أحد المفعولين وتأخر عن الآخر، وأول من مثّل لها الجرجاني إذ قال: «... والمرتبة الثانية التوسّط، ويحسنُ فيها الالغاء والإعمال تقول: زيدٌظننت منطلِقٌ، وزيداً ظننتُمنطلقاً ؛ ولِما تساويا لأجل أنّ أحد المفعولين تقدّم والفعل واقع بينهما فهو متأخّر من وجه ومتقدّم من آخر»[١].
وتابعه في ذلك، الأنباري، وابن يعيش، والرضي، وابن عصفور، والجامي[٢].

٢. لِما الإعمال والإلغاء خاضع الى المعنى، وهذا مذهب سيبويه، فقال: « فإذا إبتدأ كلامه على ما في نيّته من الشك أعمل الفعل قدّم او أخّر»[٣]. ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين «لأنّه لِما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين»[٤]. فمعنى الإلغاء غير معنى الإ عمال، والمتكلم مقيّد بالمعنى، فليس له أن يُعْمِل أو يُلْغِي من دون نظر الى القصد والمعنى[٥]. ويرى الدكتور فاضل السامرائي، أنّ لاشيء أحسن من شيء، ولِما الإلغاء والإعمال بحسب المعنى، فإنْ بنيت الكلام على الشك أعملتها، وإنْ بنيته على اليقين ألغيتها، وكان الظنّ معترضاً، على الرغم من إستحسانه لعِلّه الأنباري[٦]، ويرى أيضاً انّك تقول: محمداً ظننت قائماً ،إذا كان المخاطب يعتقد أنّك تظن خالداً قائماً لا محمداً، فقدمت محمداً؛ لإ زالة الوهم في ذهنه، وتقول: محمدٌظننتُقائمٌ،إذا بنيت كلامك على اليقين، ثم اعترضك الظن وانت تتكلم، فهناك فرق بين العبارتين[٧]. وما قاله الدكتور السامرائي عين ما قاله سيبويه، وهو ما يترجّح عندنا، لأنّه قائم على المعنى واللغّة،إذ أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، فإن أراد المتكلم إعمالها أو إلغاءَها نظر الى المعنى، أما تقديم المفعول هنا، فيكون من باب الإهتمام، وهذا مطّرد على العربية. وهو ما رجّحه بعض المحدثين[١].

ثانياً: الحروف الناسخة

---

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٢٠، شرح المفصلّ: ٧/ ٨٤.
[١] المقتصد: ١/ ٤٩٦-٤٩٧.
[٢] ينظر: اسرار العربية: ١٦١-١٦٢، وشرح المفصّل: ٧/ ٨٥، شرح الرضي: ٤/ ١٥٧، شرح الجمل: ١/ ٣١٥-٣١٦، الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٧٩.
[٣] كتاب سيبويه: ١/ ١٢٠.
[٤] كتاب سيبويه: ١/١٢٠.
[٥] ينظر: معاني النحو: ٢/ ٤٥١.
[٦] ينظر: ابو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٢.
[٧] ينظر: الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب-بحث- د. فاضل السامرائي: ٢٥٥-٢٥٦.
[١] ينظر: معاني النحو: ٢/ ٤٥١.

١. إنَّ وأخواتها

١. عِلّة شبهها بالفعل:-

ذكر النحاة أن هذه الحروف تشبه الفعل في أمور، وسميت بالحروف المشبهة بالفعل[٢]، وقد ذكر الرضي عِلّة ذلك بقوله: «لما سُمّيت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل، بخلاف (ما) ؛ لأنها تشبه (ليس) الذي هو فعل ناقص، وهذه تشبه الفعل التام المتصرّف المتعدي، وأيضاً، (ما) الحجازية تشبه (ليس) معنىً لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنىً، ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، وأمّا فتحة أواخرها، فإنْ لم تُقل لما لمشابهتها الأفعال، بل قلنا : إنّها لإستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في (ليت)، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال، وإنْ قُلنا إنّها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنّ ها تكون إن، بسبب المشابهة المتقدّمة»[٣]. ومن هذا النص نستنتج:-

١. أنّه سماها الحروف المشبهة بالفعل، لأنها شابهت الفعل المتعدي المتصرّف من حيث اللفظ والمعنى.
٢. سبب التشبيه بالفعل يرجع الى بنائها على الفتح، واتصال الضمائر بها، واتصال نون الوقاية، هذا من جهة اللفظ، أما من جهة المعنى، فمشابهتها لمطلق الفعل من قبل إنّ في (إنَّ) و(أنّ) معنى (حققت) و(أكّدت) وفي (كأن) معنى (شبّهت)، وفي (لكنّ) معنى (استدركت)، وفي (ليت) و(لعلّ) معنى: (تمنّيت) و(ترجيت)[١].

ولو رجعنا الى اصطلاح (الحروف المشبهة بالفعل)، لرأيناه اصطلاحاً متأخراً، لأن سيبويه لم يُسمّها بهذا الاسم، إنما قال عنها «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده»[٢] . وربّما إستمدّالنحاة هذا الإ صطلاح من قول سيبويه: «وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لاتصرف تصرّف الأفعال كما أن (عشرين) لاتصرف تصرّف الاسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الاسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع»[٣]. وأمّا أول مَن سمّاها بهذا الاسم فهو الزجاجي في حديثه على أنواع العلل[٤]. والنحاة بعد سيبويه على هذا[٥].

---

[٢] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٧٨، شرح المفصل: ١٠٢/١، أوضح المسالك: ٥٩.
[٣] شرح الرضي: ٤/ ٣٤٦.
[١] ينظر: اسرار العربية: ١٤٨-١٤٩، شرح الرضي: ٤/ ٣٤٧-٣٤٨.
[٢] كتاب سيبويه: ٢/ ١٣١، هذا هو زعم الخليل ذكره سيبويه، وهو مذهب البصريين: وهو أنّ (إنّ) واخواتها هي العاملة في الخبر، كما عملت (إنّ) في الاسم، وذهب الكوفيون الى أن هذه الحروف إنما تعمل في الاسم النصب، والخبر مرفوع بما يرتفع به قبل دخولها (إنّ)، ينظر : الاصول في النحو : ١/ ٢٧٨-٢٧٩، الانصاف: ١/ ١٧٦، شرح المفصل: ١٠٢/١.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ١٣١.
[٤] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.

وبعد استقراء هذهِ العِلّة عند النحاة وجدناها على ما يأتي:

١. إن أفضل من جمع وجوه المشابهة بين هذه الحروف والأفعال الأنباري، بقوله «ووجه الشبه بينهما خمسة أوجه: الوجه الأول: أنّها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. والوجه الثاني: أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف، والوجه الثالث: أنّها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء، والوجه الرابع: أنّ ها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو (إنّني وكأنّني ولكنّني). والوجه الخامس: أنّ فيها معاني الأفعال...»[١].

٢. أضاف الزجاجي وجهين آخرَ ين ، هما: إنّ ها تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب[٢].

٣. وابطل ابن عصفور بعض الوجوه، فإتصالها بالضمائر باطل عنده؛ لأنّ ضمائر النصب اتصلت بها بعد العمل، وكذلك نون الوقاية، إنما أُلحقت من اجل ياء المتكلم، وياء المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل، وأمّا كونها على ثلاثة حروف، وإنّ أواخرها مفتوحة، وإن معانيها معاني الأفعال، فليس ذلك بموجب لعملها عنده، لأن (ثُمَّ) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ(إنَّ) ومعناها العطف، وهي مع ذلك لاتعمل، وأمّا طلبها للاِ سمين فإنْ كان يُراد بذلك على الإختصاص فهو وحده موجب العمل[٣]. وذهب الى أنها عملت لمشابهتها الفعل في الإختصاص؛ لأنّها تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها كما أنّ الأفعال تختص بالأسماء، وكل حرف مختص بما يدخل عليه فإنّه يعمل فيه[٤].

أمّ ا عند المحدثين فنجدها على أمرين: الأول ما ذهب إليه الاستاذ إبراهيم مصطفى، من أنّ القدماء أخطأوا في هذا الباب، فهو يرى أن اسم (إنّ) منصوب على التوهّ م بسبب من أن اسم (إنّ) إذا كان ضميراً جيء به ضمير نصب، فغلب على وهمهم أن الموضع للنصب فلما جاء الاسم الظاهر نُصِب أيضاً[١]. والثاني ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي من أحقّ ية رفع اسم (إنّ)، وحجّته أنّ (إنّ) واسمها

---

[٥] ينظر: المقتضب: ٤/١٠٨-١٠٩، الاصول في النحو: ١/٢٧٨، الايضاح في علل النحو: ٦٤، الجُمل: ٦٥، علل النحو: ١٨٨، شرح المفصل: ١/١٠١، شرح المقدمة النحوية: ١٦١، اسرار العربية: ١٤٩-١٥٠، الانصاف: ١/١٧٨، اللباب: ١/٢٠٧، شرح المفصل: ١/١٠٢، شرح الجمل: ١/٤٢٢، الفوائد الضيائية: ٢/ ٣٣٦، شرح الأشموني: ١/ ٤٧٣.

[١] اسرار العربية: ١٤٨-١٤٩، وينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٨-١٠٩، الاصول في النحو: ١/ ٢٧٨، الجمل: ٦٥، علل النحو: ١٨٨.

[٢] ينظر: الجمل للزجاجي: ٦٥.

[٣] ينظر: شرح الجمل: ١/ ٤٢٢-٤٢٣.

[٤] ينظر: نفسه: ١/ ٤٢٢.

[١] ينظر: إحياء النحو: ٦٤، ٦٧، ٧٠، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٢٥٤.

بمنزلة الكلمة الواحدة في الإستعمال فالاسم إذا فُصِل عن (إنّ) جاز إتفاعه وقد ورد مفصولاً فيما رواه الخليل: إنّ بك مأخوذٌ زيدٌ[٢].

وما ذهب إليه هؤلاء لايخلو من التمحّل والافتعال، فإنّ ما ذهب إليه الاستاذ إبراهيم مصطفى، هو أحد الوجوه التي شابهت بها (إنّ) الفعل، وقد نصّ عليه القدماء. وكذلك إذا كان الاسم مرفوعاً بعد (إنّ) فإنّه يعني أحد أمرين الأول: أن (إنّ) لم تعمل فيه شيئاً وهذا مخالف للإستقراء، فهي حروف إختصّت بالأسماء، والإختصاص يهيء الحرف للعمل، وإنّها داخلة على المبتدأ والخبر فإقتضتهما فعملت فيها كما عملت (كان)[٣]، وعكس عملها للفرق بينهما[٤]. والثاني: إنّها عملت، وهذا باطل ايضاً؛ لأن العامل لايعمل في اسمين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر[٥]. وبذلك بطُل أن يرتفع الاسم بعد هذه الحروف. وعليه فإنّ الراجح ماذهب إليه النحاة القدماء؛ لأنّه نتيجة إستقراء كلام العرب، وأمّا الرفع فهو لغة قليلة لا يُقاس عليها.

٢. عِلّة تقديم منصوبها على مرفوعها:-

لمّا ضارعت هذه الحروف الأفعال عملت [١] ، إلاّ أن النحاة أوجبوا أن يكون المرفوع مُؤخّراً والمنصوب مُقدّماً[٢]. والعِلّة في ذلك أوردها الرضي بقوله: ((فلمّا شابهت الأفعال المتعدية معنىً، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلب الأفعال لفظاً، كانت مشابهتها للافعال أقوى من مشابهة (ما) الحجازية، فجُعل عملها أقوى، بأن قُدِّم منصوبها على مرفوعها، وذلك لأن الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسُه عمل غير طبيعي، فهو تصرّف في العمل))[٣]. فجُعل عملها فيما بعدها مخالفاً لعمل الفعل، ليدل بذلك على أنّها حروف[٤] . وإذا تتبعنا هذه العِلّة عند النحاة لم نجد لها ذِكراً عند الخليل وسيبويه[٥]، ولا عند المبرد[٦]، واكتفوا بالإشارة الى شبه هذه الحروف بالفعل

---

[٢] ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٨٦-٨٧.
[٣] وهو مذهب الخليل وسيبويه: ينظر: كتاب سيبويه: ١٣١/٢.
[٤] ينظر: شرح الجمل: ٤٢٢/١.
[٥] ينظر: نفسه: ١/ ٤٢٣.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١٣١/٢، شرح المفصل: ١٠٢/١.
[٢] ينظر: علل النحو: ١٨٨، اسرار العربية: ١٤٩-١٥٠.
[٣] شرح الرضي: ٤/ ٣٤٦.
[٤] ينظر: علل النحو: ١٨٩.
[٥] ينظر: الجمل في النحو- للخليل- ٧٣، الكتاب: ١٣١/٢.
[٦] ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٨-١٠٩.

الذي يتعدى الى مفعول به مقدّم على الفاعل[٧]. أمّا عند غيرهم من النحاة فالعِلّة على ما يأتي:

١. يرى الجرجاني أن التشبيه الجّيد ان يقول: أنّه بمنزلة قولك: ضرَبَ زيداً غلامُهُ؛ لأجل أن تقديم المفعول به هنا واجب؛ لأن تأخيره يؤدي الى الإضمار قبل الذكر[٨].

٢. يرى ابن الورّاق أن العِلّة في ذلك هي للدلالة على أنّها حروف خالفت أصلها لمشابهتها للأفعال[٩]. وهذا ماعوّل عليه الرضي كما سبق[١٠].

٣. وللجرجاني تعليل آخر، إذ قال: ((وكان تقديم المنصوب أَوْلَى لئلا يكون أبعَدَ من مشابهة الفعل، اذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه ، فإذا أُخّرَ المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رُتَبته))[١]. أي أنّهم قدّموا المنصوب على المرفوع للفرق بين هذه الحروف والأفعال، واعتمد هذه العلة الأنباري، وابن يعيش[٢].

٤. يرى الانباري أن هذهِ الحروف حُمِلَتْ على الفعل في العمل ، كحمل الفرع على الاصل، فألزموا الفرع الفرع، لأن تقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ أيضاً[٣]. وهذا ما اعتمده ابن هشام[٤].

ولم يقبل الرضي بهاتين العلتين؛ لأن هاتين العلتين ثابتتان في (ما) الحجازية ولم يقدّم منصوبها على مرفوعها، فالعِلّة عنده هي الأولى[٥]. والراجح عندي ماجاء به الرضي وله أصل في عِلّة ابن الورّاق لأن الحرف لا أصل له في العمل فلما عمل لمشابهته الفعل، عكسوا هذا العمل أي قدّموا المنصوب على المرفوع للدلالة على خروج هذه الحروف عن الأصل.

٣. عِلّة عدم تصدّر (أن) المفتوحة الهمزة الكلام:-

لاتتصدر (أن) المفتوحة الهمزة الكلام، فلا تقول: أنّك منطلِقٌ بلغني[٦]. وقد علل الرضي ذلك بقوله: ((وأمّا (أنّ) المفتوحة فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد؛ لكونها مصدرية، وجب وقوعها مواقع المفرادات، كالفاعل، والمفعول، وخبر المبتدأ،

---

[٧] ينظر: الجمل في النحو: ٧٣، كتاب سيبويه: ٢/ ١٣١، المقتضب: ٤/ ١٠٨-١٠٩، النكت: ١/ ٣٤٩.
[٨] ينظر: المقتصد: ١/٢١٠.
[٩] ينظر: علل النحو: ١٨٩.
[١٠] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٤٦.
[١] المقتصد: ١/ ٤٤٤.
[٢] ينظر: أسرار العربية: ١٤٩-١٥٠، شرح المفصل: ١٠٢/١.
[٣] ينظر: أسرار العربية: ١٤٩-١٥٠.
[٤] ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٢/ ٢٨-٢٩.
[٥] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٤٧.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٤/٣، شرح الرضي: ٣/ ٣٤٦ ، حاشية الصبّان: ١/ ٤٢٠.

والمضاف إليه، ولا تتصدّر، وإنْ كانت في مقام المبتدأ الذي حقّه الصدر[1]. وقال أيضاً: «وأمّا (أنّ) المفتوحة؛ فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر، والمصدر لاطلب فيه»[2].

وهذا يعني أنها وقعت مواقع المفردات، كالفاعل، والمفعول، وخبر المبتدأ والمضاف إليه؛ لكونها من جزأيها في تأويل المصدر، والمصادر تعمل فيها (إنّ) وهذا قبيح[3]. أمّا العِلّة عند سيبويه فقد جمعها بأمرين في قوله: « ولما كرهوا ابتداء (أن) لئلاّ يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إن)، ولئلاّ يشبهوها بـ(أن) الخفيفة لأن (أن) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها (إنَّ) و (أنَّ)»[4].

فلا يبتدأ بـ(أن) المفتوحة الهمزة الثقيلة؛ لأن الابتداء يشبهها بالأسماء، والاسماء تعمل فيها (إنّ) ويقبح أن تلي (إنّ) (أنّ)، وكذلك الابتداء بها يشبهها بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة التي هي والفعل بمنزلة المصدر ، والمصادر تعمل فيها (إنّ) وهذا قبيح، فلذلك قَبُحَ الابتداء بـ(أنّ)، وذلك يؤدي الى قبح أن تَلِي (إنّ) (أنّ) أو (أنّ) (إنّ)، لأنّهما جميعاً للتأكيد ويجريان مجرىً واحداً، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام و(إنّ)[5].

والحق أن عِلّة سيبويه قد اعتمدها أغلب النحاة بعده، وما قالوه إنما هو مشتق من كلام سيبويه، فاستقبح ابن السرّاج ذلك لأن (أن) المفتوحة الهمزة بمنزلة (أنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر[6]، واستنكر الجرجاني ذلك؛ لإجتماع حرفي التوكيد[7] ، وهذا ما قال به ابن يعيش، والصبّان[8].

٤. عِلّة كسر همزة (إنّ) إذا وقعت حالاً

مما اشترطه النحاة لكسر همزة (إنّ) أن تقع حالاً[1]. وبيان عِلّة ذلك قول الرضي: «وتكسر أيضاً ، إذا كانت حالاً، نحو «لقيتُك وإنّك لراكب»، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ الجملة تقع حالاً، ولا دليل على

---

[1] شرح الرضي: ٤/ ٣٥٢.
[2] نفسه : ٤/ ٣٥٢.
[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ١٢٤، المقتضب، ٢/ ٣٤٣.
[4] كتاب سيبويه: ٣/ ١٢٤.
[5] ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٣، وقول السيرافي هامش رقم (٣) في الكتاب : ٣/ ١٢٤.
[6] ينظر: الاصول في النحو: ٣٢٣/١.
[7] ينظر: المقتصد: ١/ ٤٧١-٤٧٢.
[8] ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٦٠، حاشية الصبّان: ١/ ٤٢٠.
[1] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦، شرح التصريح: ١/ ٣٠١، أوضح المسالك: ٦٠.
[2] الفرقان: ٢٠.

كونها في تأويل المفرد»[٣]. فالعلة عنده هي عدم وجود دليل على أنّها في تأويل المفرد، فيقتضي أن تكون في تأويل الجملة، والجملة تقع حالاً، أمّا عند غيره، فالأزهري يرى أن الاصل في الحال التنكير فلو فتحت همزتها، لأصبحت مصدراً مؤولاً وهو في تأويل المعرفة، فقال: «... أو تقع حالاً مقرونة بالواو، فالأول نحو: «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ»[٤] ومعموليها في موضع نصب على الحال، والثاني نحو: جاء زيد إنّه فاضِلٌ ، ولم تفتح (إنَّ) فيها، وإن كان الأصل في الحال الإفراد، لأن (أَنّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة، وشرط الحال التنكير»[٥]. أي أنه لايجوز فتح همزة (إنّ) هاهنا لأنها مع ما بعدها بتأويل مصدر معرفة، وحقيقة الحال أن تكون نكرة[٦].

أمّا المصدر الواقع حالاً فهو الصريح، لا المؤوّل[٧]. والحق أن ذلك راجع الى المعنى، فكل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل (جملة) تكون (إنّ) مكسورة فيه، وكل موضع يختص بأحدهما (مفرد) تكون مفتوحة[٨].

ولم نجد تعليلاً لذلك عند سيبويه والمبرد، ولا عند ابن السرّاج، وربما تفرّد الرضي بهذه العِلّة وتابعه في ذلك الأزهري والصّبان[١]. ومن الملاحظ في الأمثلة التي ساقها الرضي أنّه توفر شرطاً آخر من شروط كسر همزة (إنّ)، وهو دخول لام الابتداء على خبرها. وهذه اللام لا تدخل إلاّ في خبر المكسورة لأنها اختها في المعنى[٢].

٥. عِلّة كسر همزة (إنَّ) إذا كانت في موضع خبر اسم عين.:-

من المواضع التي تكسر فيها (إنّ) أيضاً إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين[٣]. وبيان عِلّة ذلك عند الرضي قوله: «وتكسر أيضاً ،إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو: (زيدٌ إنّه قائمٌ)، و (كان عمرو إنّه قائم)،إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد»[٤].

---

[٣] شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.
[٤] الأنفال : ٥.
[٥] شرح التصريح: ٣٠١/١.
[٦] ينظر: حاشية الصّبان: ١/ ٤٢٥.
[٧] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.
[٨] ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٦٠-٦١.
[١] ينظر: شرح التصريح: ٣٠١/١ ، حاشية الصّبان: ١/ ٤٢٥.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٦٣.
[٣] ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦ ، حاشية الصّبان: ١/ ٤٢٤، أوضح المسالك: ٦٠.
[٤] شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.

وهذه العِلّة مشابهة للعلة السابقة، إذ لا دليل على أنها في تأويل المفرد، قبل أن تكون في تأويل الجملة، وهو ما ذهب إليه الأزهري قائلاً: «... أو تقع خبراً عن اسم ذات غير منسوخ، نحو: زيد لَه فاضل؛ لأ ن المصدر لايخبر به عن اسماء الذوات؛ إلاّ بتأويل وذلك ممتنع مع (أنّ) »[٥].

كما اعتمدها الصبّان أيضاً[٦]. ونالت هذه العِلّة اهتمام بعض الباحثين المحدثين، فقد شرحها الدكتور عبد الحميد السيد طلب بقوله : « وإذا وقعت مع معموليها خبراً عن اسم ذات، وذلك مثل : زيدٌ إنّه قائمٌ، ولو فتحنا همزتها؛ لأُوّ لت مع معموليها بمصدر، وهو مفرد ، ولايصح الإخبار به عن الذات، فلا تقول: زيدٌ قيامُهُ»[١]. ولعل هذه العِلّة من التعليلات التي انفرد بها الرضي.

٢. لا النافية للجنس

١. عِلّة عمل (لا) النافية للجنس:-

من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر (لا) النافية للجنس[٢]. وحكمها أن لا تعمل غير أنّها عملت في النكرات خاصة لعِلّةٍ عارضة[٣]. وهذه العِلّة بيّنها الرضي بقوله: «اعلم أنّ (لا) التبرئة، إنما تعمل لمشابهتها بـ(إنَّ) ووجه المشابهة أَنَّ (إنَّ) للمبالغة في الإ ثبات، إذ معناها التحقيق لاغير، و(لا) التبرئة للمبالغة في النفي؛ لأَنّها لنفي الجنس، فلمّا توغلتا في الطرفين، أعني النفي والإثبات، تشابهتا»[٤]. وهذا من قبيل الحمل على النقيض، كما في بناء (كم) لأنّها نقيضة (رُبَّ)[٥]. وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[٦].

وتُلمح هذه العِلّة في كلام سيبويه، فقد ذكر أن (لا) العاملة عمل (إنّ) لا تعمل الاّ في نكرة كما إنّ (رُبَّ) و (كم) لايعملان إلاّ في نكرة[٧] . كما اعتمدها المبرد[٨]. وإنتهجها ابن الورّاق، والجرجاني، والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، والسيوطي[٩] . وقد اعتمدها المحدثون أيضاً ، فقال الدكتور عباس محمد السامرائي:

---

[٥] شرح التصريح : ١/ ٣٠٢.
[٦] ينظر: حاشية الصبّان: ١/ ٢١٨.
[١] تهذيب النحو: ٢١٨/١.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤، شرح المفصل: ١٠٥/١-١٠٦.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٢.
[٤] شرح الرضي: ١٩٠/٢، وينظر: ١٨٨/٢.
[٥] ينظر: ارتقاء السيادة: ٧٠، ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: ١٩٨.
[٦] ينظر: أسرار العربية: ٢٤٦.
[٧] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤، علل النحو: ٢٦٦.
[٨] ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٥٧.
[٩] ينظر: علل النحو: ٢٦٦، المقتصد: ٧٩٩/٢، أسرار العربية: ٢٤٦، شرح المفصل: ١٠٥/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦٩، همع الهوامع: ١٤٤/١.

«علل النحاة عملها بعمل (إنّ) بأنّ (لا) أصلٌ في النفي، و(إنّ) أصلٌ في الإثبات، أو لأن (لا) تفيد توكيد النفي و(إنّ) تفيد توكيد الإثبات فحمل النقيض على النقيض»[1]. والى ذلك ذهب الدكتور عبد الحميد السيد طلب ايضاً[2].

٢. عِلّة بناء الاسم بعدها على ما ينصب به:-

يُبنى اسم (لا) النافية للجنس- وهي التي تفيد ِلستغراق الجنس- على ما ينصب به[3]، والعِلّ ة في ذلك بّينها الرضي بقوله: «والحقُ أن تقول، ِلّه مبنيٌ لتضمّنه لـ(من) الِستغراقية، وذلك لأن قولك: (لا رجلَ) نصٌ في نفي الجنس، بمنزلة: (لا مِن رجلٍ)، ... ولما بُنيت على ما تُنصب به، لكون البناء على حركة ِلستحقتها النكرة في الأصل قبل البناء»[4]. وهذا يعني أن اسم (لا) النافية للجنس، إنما بُني لتضّمنه معنى حرف الجر، لأن قولنا: لا رجلَ في الدار، مبني على جوابِ سؤالٍ: هل من رجلٍ في الدار؟ وكان من الواجب أنْ يُقال: لا من رجلٍ في الدار، ليطابق الجواب السؤال، ِلاّ أنّه لمّا جرى ذكر (من) في السؤال استغني عنه في الجواب، فُحذف فقيل: لا رجلَ في الدار، فتضّمن (من) فبُني لذلك[5]. وبُني على الفتح لأنها حركة ِلستحقتها النكرة قبل البناء، لأنّ لها حالة تمكّن قبل البناء[6]. وما ذهب إليه الرضي هو منهج أكثر النحاة قبله وبعده، فقال بذلك، ابن الورّاق، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، والجامي، والأشموني[1].

أما سيبويه فيرى العِلّة هي «لآنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ، وذلك لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجري مجراه، لأنّ ها لاتعمل ِلاّ في نكرة، ولا ما عملت فيه في موضع ِلبتداء، فلمّا خولف بها عن حال ِلخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ»[2]. وعِلّة سيبويه هذه ِلعتمدها الأخفش ، والمبرّ د، وابن عقيل[3].

---

[1] الأحرف النافية العاملة عمل ليس د.عباس محمد السامرائي: ٢٧.
[2] ينظر: تهذيب النحو: ٢٤٢/١.
[3] اختلف النحاة في اسم (لا) النافية للجنس، فقال الكوفيون هو معرب، واختلف البصريون فيما بينهم، فذهب الزجاج، والسيرافي مذهب الكوفيين، وقال المبرد والأخفش وغيرهما هو مبني، ويرى الرضي ِلما وقع الخلاف بينهم، لإجمال قول سيبويه، فِلختلفوا في تأوي له، ينظر: شرح الرضي: ١٨٥/٢، ِلاّ أن اكثر النحاة على بنائه كابن الورّاق، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل، والأشموني، ينظر: الانصاف: ٣٣٦/١، ٣٧٠، شرح المفصل: ١٠٥/١، ٢/ ١٠٣، شرح الرضي: ٢/ ١٨٥، الأحرف العاملة عمل ليس: ٢٧.
[4] شرح الرضي: ٢/ ١٨٦.
[5] ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٠٥-١٠٦.
[6] ينظر: أسرار العربية: ٢٤٦.
[1] ينظر: علل النحو: ٢٦٦، أسرار العربية: ٢٤٦، اللباب: خليل بنيان: ١٧٩-١٨٠، شرح المفصل: ١٠٥/١-١٠٦، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧١/٢، الفوائد الضيائية: ١/ ٤٣٨، شرح الأشموني: ١/ ٦٢١.
[2] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤.
[3] ينظر: معاني القرآن – الأخفش- : ٢٣/١، المقتضب: ٣٥٧/٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٦.

وعدّالرضي قول سيبويه ضعيفاً ، وحجته في ذلك ما اعتلّ به[٤]. والحق أن ما اعتلّ به الرضي وغيره، إنما هو تعليل لتنكير اسم (لا)، لا لبنائهِ، وسيبويه يعلل للبناء، فلا حجة للرضي فيه[٥].

على الرغم من أن بعضهم حاول فهم ذلك من خلال تضمّن الاسم معنى الاستغراق المفهوم من حرف الجر (من) المتضمّن في اسم (لا) المنفي[٦].

٣. عِلّة امتناع دخول (لا) على المعرفة:-

لاتعمل (لا) النافية للجنس إلاّ في نكرة[٧] . وإن كان الاسم بعدها معرفة أو منفصلاً منها أُهملت[٨] وصرّح الرضي بعِلّة ذلك في قوله: «إنما لم تعمل في المعرفة؛ لأن وجه المشابهة، وهو لكونها لنفي الجنس، لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليست المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بـ إنتفائها»[١]. وهذا يعني أنها لم تعمل في المعرفة، لأنها لنفي الجنس وهذا لايكون إلاّ في النكرة، لذلك اختصّت بها لشمولها[٢].

أما سيبويه فلم يصرح بعلّة ذلك، لكنّه ذكر أنها لاتدخل إلاّ على النكرات، فقال: «فلا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنّها جواب – فيما زعم الخليل- رحمه الله- في قولك : هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما انّه لايقع في هذه المسألة إلاّ نكرة»[٣].

والحق أن ما قاله الرضي مستمد من عِلّة المبرد، إذ قال: «ألا ترى أنّ المعرفة لاتقع ها هنا، لأنّها لاتدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها موضع الجميع: فلو قلت: هل من زيد؟ كان خَطَأً. فلمّا كان (لا) كذلك– كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنَّ) وأخواتها عليهما، فأُعملت عَمَلَ (إنَّ).»[٤] والنحاة بعده على هذه العِلّة[٥].

وصفوة القول أن دخول المعرفة ها هنا يؤدي الى إهمال (لا) التي لنفي الجنس، لإمتناع المشابهة بينها وبين نقيضتها (إنّ) الموجبة لعملها، لذا لزمت النكرة، ولا تنفصل عنها.

---

[٤] ينظر: شرح الرضي: ١٨٦/١.
[٥] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٠٨-٢١٠.
[٦] ينظر: نحو المعاني: ٥٧.
[٧] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، شرح المفصل: ١٠٥/١.
[٨] ينظر: أوضح المسالك: ٦٩.
[١] شرح الرضي: ١٩٠/٢.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ١٠٥/١.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٥.
[٤] المقتضب: ٤/ ٣٥٧.
[٥] ينظر: النكت: ١/ ٤٢١، شرح المفصل: ١٠٣/٢.

المبحث الثاني
علل الحروف

أولاً: الحروف

١. عِلّة دخول نون الوقاية على الفعل:-

تزاد النون لزوماً بين الفعل وياء المتكلم ، نحو: أكرمني، وضربني[١]. وعِلّة ذلك ذكرها الرضي في قوله: «اعلم أنّ نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر؛ لأنّ ما قبل ياء المتكلم يجب كسره»[٢]. وهذا يعني أنّ هذه الياء حقُّها كسر ما قبلها إذا كان مما يحرّك، ولمّا امتنعت الأفعال من الجر والكسر، جيء بنون زائدة تقي هذه الأفعال من الكسر تفصل بين الفعل وياء المتكلم. وأصل ما اعتلّ به الرضي هو عِلّة سيبويه، إذ قال: «وسألته- رحمه الله- عن الضار بِي، فقال هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني؛ كراهية أنْ يدخلوا الكسرة في هذهِ الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أنْ يدخله كما منع الجر»[٣]. وقد نالت عِلّة سيبويه اهتمام النحاة، فقد اعتمدها جلّ النحاة من بعده، فاعتلّ بها المبرد، وابن السرّاج، وابن يعيش، والأشموني، والأزهري[٤]. لكنّ ابن مالك تبنّى عِلّة الفرق في ذلك ، من حيث أنها زيدت عنده لتقي الفعل اللّبس في نحو: (أكْرِمْنِي) في الأمر[٥].

ولاشكّ أنّ ما قاله ابن مالك جانب مما تحتمله عِلّة سيبويه فحذف النون من (ضَرَبَني) تحولها الى اسم وهو العسل الأبيض الغليظ، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أمثلة كثيرة لذلك[١] . لكن مما يؤخذ على ذلك اغفال السياق في إيضاح المعاني. فاللغة لاتُؤخذ كلمات ، بل أساليب للإفهام.

٢. عِلّة امتناع دخول نون الوقاية على (عليَّ وإليَّ ولديَّ):-

امتنعت زيادة النون فيما آخره ألف من الحروف والأسماء غير المتمكّنة إذا ما أُضيفت الى ياء المتكلم، نحو: عليَّ وإليَّ ولديَّ، وإن كانت أواخرها ساكنة[٢]. والرضي يذكر عِلّة ذلك بقوله: « وإنما لم يأتوا بها في (عليَّ)، و(إليَّ)، و(لديَّ)، وإن

---

[١] ينظر: المقتضب: ١/ ٢٦٣، شرح المفصل: ٣/ ٨٩، شرح التصريح: ١١٥/١.
[٢] شرح الرضي: ٣/ ٥٣.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩.
[٤] ينظر: المقتضب: ١/ ٢٦٣، الاصول في النحو: ٢/ ١٢٥، شرح المفصل: ٣/ ٨٩، شرح الأشموني: ١/ ١١٧، شرح التصريح: ١/ ١١٥.
[٥] ينظر : شرح الأشموني: ١١٧/١.
[١] ينظر: معاني النحو: ١/ ٧٤-٧٥.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٥، أوضح المسالك: ٢٥.

كان آخرها ألفاً أيضاً، ساكناً سكوناً لازماً ؛ لأمنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف عِلّة»[٣]. وهذا يعني أنّهم جاؤوا بنون الوقاية في بعض الحروف المبنّية على السكون؛ حفظاً لسكونها، لأن ياء المتكلم تكسر ما قبلها، إلاّ أنّهم استغنوا عن هذه النون في نحو: عليَّ وإليَّ ولديَّ، على الرغم من سكون أواخرها؛ لأمن اللّبس، لعدم تأثر أواخرها بياء المتكلم، من قَبِل «أن الألف والياء لاتكسران لياء النفس، ولا تزولان عن السكون معها، أمّا الألف فلتعذّر تحريكها، وأمّا الياء؛ لإدغام يحصنها من التحريك»[٤]. وعِلّة الاستغناء هذه نقلها سيبو يه عن الخليل من قبل، إذ قال: «وسألناه- رحمه الله- عن إلى ولَدى وعَلى، فقلنا: هذه الحروف ساكنة، ولا نرى النون دخلت عليها، فقال: مِن قَبِل أنَّ الألف في (لدى)، والياء في (على) اللّذين قبلهما حرف مفتوح لاتحرك في كلامهم واحدةً منهما لياء الإضافة، ويكون التحريك لازماً لياء الإضافة، فلمّا علموا أنّ هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيل بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون، إذ علموا أنّ الياء في ذا الموضع، والألف ليستا من الحروف التي تحرّك لياء الإضافة»[١]. ولم نجد تعليلاً لهذه المسألة عند المبرّد، وابن السرّاج وغيرهما، الاّ إنّ ابن يعيش استهج عِلّة سيبويه في ذلك[٢].

٣. عِلّة جواز حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها:-

حكم الضمير مع إنَّ وأخواتها كحكمة مع الفعل في إلحاق نون الوقاية، غير أنّ هذه النون قد تُحذف جوازاً، وأكثر ذلك في: إنّ وكأنّ ولكنّ[٣]. وعِلّة ذلك عند الرضي من ثلاثة أوجه، بيّنها بقوله:«وأمّا جواز حذفها؛ فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأضافة؛ ولإجتماع الأمثال في (إنّ) و (أنَّ) و(كأنَّ)و (لكنّ)، إذ إلحقت مع كثرة استعمالها»[٤]. فالعِلّة الأولى، هي أنّ الفعلية لم تتأصّل فيها، والثانية، كراهة توالي الأمثال، والثالثة: لكثرة الاستعمال، وسيبويه ذكر قبله علّتين في ذلك نقلهما عن الخليل، وهما الاستثقال ، وكثرة الاستعمال، اذ قال: « فإنْ قلت : ما بال العرب قد قالت: إنّي وكأنّي ولعلي ولكّ ني؟ فإنّه زعم أن هذه الحرو ف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم، وأنّ هم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف

---

[٣] شرح الرضي: ٣/ ٥٦.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٥.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٢.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٥.
[٣] ينظر: النكت: ٢/ ٤٧٨، شرح المفصل: ٣/ ١٢٣.
[٤] شرح الرضي: ٣/ ٥٦.

الحروف، حذفوا التي تلي الياء»[٥]. ولا شّك أن الحكم بكثرة الإستعمال قائمُ على الملاحظة لا على الإستقراء الدقيق.

وما ذهب إليه سيبويه نال ِلستحسان كثير من النحاة بعده، فقد ِلعتمدها المبرد، وذكرها ابن السرّاج كما ِلعتمدها ابو البقاء العكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والأشموني، والأزهري[١].

امّا الرضي فزاد على عِلّتي سيبويه عِلّةً ثالثة أصلها الفرّاء الذي ِلحتجّ لسقوط النون مع هذهِ الحروف، بأنّها بعدت عن الفعل ِلذ ليست على لفظة، فضعف لزوم النون لها بخلاف (ليتَ) لزمتها النون لقوة شبهها بالفعل؛ لكونها على وزن الفعل في نحو: قامَ وباعَ[٢].

وهنا نودّأن نناقش ما رآه ابن يعيش على عِلّة الفرّاء، فهو يرى أنّه أحسن، ِلاّ أنه يلزمه أنْ يقِلَّ حذفها مع (أنّ) المفتوحة، لأنها على وزان الأفعال المضاعفة نحو: ردَّ وشدَّ ومدَّ[٣]. وفات ابن يعيش أنّ الفرّاء يفرّق بين (أنّ) ، و(ردَّ) في أصالة الفعلية في (ردَّ) وعدمها في (أنَّ) فالفرق بينهما كبير لذلك لم تلزم (أنَّ) كما تلزم (ردّ) ، فلو كان الأمر كما ذكر للزمت نون الوقاية (أنّ)؛ لأنّها كـ(ردّ)[٤]. هذا وقد زاد بعض الباحثين المحدثين على ذلك ، أنّ الحذف أو الاثبات ِلما يعود الى المعنى فالذكر هو زيادة في التأكيد، أو لغرض مراعاة نظام الإطالة، وقد يقتضي الإيجاز فتُحذف[٥]. وهذا القول –عندنا- اقرب الى الحقيقة اللغوية، فكما جاز حذفها للإختصار، وَرَدَ ِلثباتها ِلضاً للتوكيد كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: من الآية: ١٤]، «وكل ترجيح من دون نظر الى المعنى ترجيح باطل لايقوم على أساس»[١].

٤. عِلّة لحاق نون الوقاية (منْ وعنْ وقدْ وقطْ ولدنْ):-

حكم الحروف والأسماء غير المتمكّنة ساكنة الأواخر نحو: مِنْ وعنْ وقطْ وقدْ، أنْ يأتوا فيها بنون الوقاية ِلذا أضافوها الى ياء المتكلم[٢]. وعِلّة ذلك أوردها

---

[٥] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩.
[١] ينظر: المقتضب: ١/ ٢٤٩-٢٥٠، الاصول في النحو: ٢/ ١٢٥، اللباب: ١٨/١، شرح المفصل: ٣/ ١٢٣، الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧٧-٤٧٨، شرح الجمل: ٤٣٥/١، شرح الأشموني: ١١٠/١، شرح التصريح: ١١٩/١.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٩١، شرح الجمل: ١/ ٤٣٥-٤٣٦.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٩١/٣.
[٤] ينظر: شرح الجمل لأبن عصفور: ٤٣٦/١.
[٥] ينظر: معاني النحو: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.
[١] معاني النحو : ٥٥٢/٢.
[٢] ينظر: المقتضب: ٢٦٣/١، شرح المفصل: ٣/ ١٢٤.

الرضي في قوله: « ولما ألحق النون في هذه الكلم، لما قلنا في (لدن)، أي للمحافظة على السكون اللازم، ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين[٣]». ويتضح من عِلّة الرضي أنّه لمّا كان حقُّ ياء المتكلم أن تكسر ما قبلها، ولم يريدوا أنْ يحرّكوا أواخر هذه الحروف والاسماء غير المتمكّنة المبنية على السكون، «فتلتبس بما هو مبني على حركة، أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو: يد، وهن»[٤]، جاؤوا بهذه النون الزائدة للمحافظة على سكونها اللاّزم. وتسمى هذه العِلّة عِلّة خوف اللّبس أو كراهة اللّبس[٥]، وتوخّاها العرب في كلامهم بدافع الحرص على الإبانة والوضوح وتحاشي ماخلط بين المعاني[٦].

ولابُدمن أنّ الرضي قد اطّلع على عِلّة سيبويه من قبل، فقد أوردها سيبويه عن استاذه الخليل قائلاً: «وسألته- رحمه الله- عن قولهم: عَنِّي وقَ نْي وقَطْنِي ومِنِّي ولَ نُّ ي، فقلت: مابالهم جعلوا علامة الضمار المجرور ها هنا كعلامة الضمار المنصوب؟ فقال: إنّه ليس من حرف تلحقه ياءُ الإ ضافة إلاّ كان متحرّكاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحرّكوا الطاء التي في (قطْ) ولا النون التي في (مِنْ) فلم يكن لهم بُدمن أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرّ ك إذ لم يريدوا أنْ يحرّكوا الطاء ولا النونات؛ لأنّها لاتُذكَرُ أبداً إلاّ وقبلها حرف متحرك مكسور، وكانت النون أولى؛ لأنّ من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم، فجاؤوا بالنون؛ لأنّ ها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإ ضمار، وإنما حملهم على أن لايحرّكوا الطاء والنونات كراهية أن تُشبه الأسماء نحو: يَ دوَهنٍ»[١]، وتلوح لنا عِلّة سيبويه من كلام المبرّد، إذ قال: «تقول: مِنِّي وعنِّي، لأن (من) و(عن) لاتحرك نونهما؛ لأنها حروف مبنية. وكذلك قطْني، قَنْي وما كان مثل ذلك»[٢] كما اعتمد عِلّة سيبويه ابن السراّ ج، وابن يعيش، والأشموني[٣]. فاصبحت شائعة لدى النحاة.

٥. عِلّة الأولى حذف نون الوقاية مع (لعل):-

---

[٣] شرح الرضي: ٣/ ٥٨.
[٤] شرح المفصل: ٣/ ١٢٤.
[٥] ينظر: علل النحو: ٦٦.
[٦] ينظر: نفسه: ٦٦.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٠-٣٧١.
[٢] المقتضب: ١/ ٢٦٣.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ١٢٥/٢، شرح المفصل: ١٢٤/٣، شرح الأشموني: ١٢٢/١.

إنّ حذف هذه النون مع (لعل) اكثر من إثباتها قال الله تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦][٤]. وعِلّة ذلك عند الرضي أوردها في قوله: «قوله (وعكسها لعل)، أي حذفها معها أولى؛ لإجتماع اللامات فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منها في المخرج، وليس بين الأولى والأخيرتين إلاّ حرف واحد، أعني العين؛ ولأنّ من لفاتها (لَعَنَّ) »[٥].

فالعِلّة عنده قائمة على اساسٍ صوتي، وبثلاثة أمور، الأول: إجتماع اللامات، وهي ثلاثة لايفصل الأول عن الأخيرين إلاّ العين، والثاني: تقارب مُخرَجي اللام والنون، والثالث: إبدال اللام نوناً في لغة عند العرب. وهذا التعليل الصوتي قائم على الذوق، والذوق العربي يرفض الاصوات المتقاربة في المُخرج، فضلاً عن إنّهما من أكثر الأصوات الصامتة وضوحاً في السمع فأشبها أصوات اللّين، فضلاً عن توسطهما بين الشّة والرّخاوة أيضاً[١]. وسمّاها الخليل (الحروف الذُلق) لأنها تخرج من ذَلق اللسان[٢]. وهذا التقارب الكبير جعلهما من قبيل توالي الأمثال المكروه عند العرب. وإذا ما تتبعنا هذه العِلّة عند النحاة وجدناها على ما يأتي:

١. عِلّة حذف؛ لتقارب المخارج وكثرة الاستعمال، وهي عِلّة سيبويه[٣]، واعتمدها المبرّد، وابن السرّاج، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش، وابن عصفور[٤].
٢. بعدها عن الفعل؛ لأنّها ليست على لفظه، وهذا تعليل الفرّاء[٥]
٣. شبهها بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كقولك : تُب لعلّك تُفْلِح، وهي عِلّة الأزهري[٦].
٤. لأن العرب استعملت منها (لعَنّ) وهي لغة عندهم، وهي عِلّة الأشموني[٧].

والراجح عندي عِلّة الرضي ولها أصلٌ في عِلّة سيبويه، فهي قائمة على الذوق والاستعمال، ولاشكّ أن العرب يعنونه كثيراً في كلامهم ولغتهم، فأبعدوها عماّ تنافر من الأصوات وتقارب من المخارج.

---

[٤] ينظر: شرح التصريح: ١١٨/١.
[٥] شرح الرضي: ٣/ ٥٩.
[١] ينظر: الأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس: ٢٢، ٢٥، ٥٣، كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية: د. رمضان عبد التوّاب، مجلة المجمع العلمي العراقي، م١٨: ١٢٩.
[٢] ينظر: مقدمة معجم العين، للخليل: ٥١.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩.
[٤] ينظر: المقتضب: ٢٥٠/١، الاصول في النحو: ٢/ ١٢٥، اللباب: ٢١٩/١، شرح المفصل: ٩٠/٣، شرح الجمل: ١/ ٤٣٥.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٩١/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٦/١.
[٦] ينظر: شرح التصريح: ١٩/١.
[٧] ينظر: شرح الأشموني: ١٠٨/١.

ثانياً: حروف الجر

١. عِلّة اِختصاص اللام بالفتح مع المضمر وكسرها مع الظاهر:-

الأصل في اللاّم الجارّة أنْ تكون مفتوحة مع المظهر كما هي مع المضمر[١]. لكنها كُسرت مع الظاهر مع: المالِ زيدٍ والملكِ للهِ[٢]. وبّين الرضي عِلّة ذلك بقوله: «ولما بقيت لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقاً بسائر اللامات كلام الابتداء ، ولام جواب (لو) وغير ذلك، ولّما خُصّت لام المضمر بذلك؛ لأنها لا تلتبس إلا بغيرها من اللامات، إذ المضمر المجرور غير المرفوع، ولو فُتحت في غير المضمر؛ لإلتبست بلام الإبتداء، والفرق بالإعراب لايتم، إذ ربّما يكون الظاهر مبنياً، أو موقوفاً عليه»[٣]. ونلحظ من ذلك ما يأتي:

١. إنّ الأصل في هذه اللام الفتح، كما فتحت لام الابتداء، ولام جواب (لو).
٢ . لم تكسر هذه اللام؛ لعدم إلتباسها مع غيرها، بالتخصيص في الضمائر، فللرفع ضمائره الخاصة به، وكذلك الجر.
٣. كسرت مع الظاهر لأمن اللبس بلام الابتداء.
٤ .إنّ الإعراب لايفصل بينهما؛ لأنّه قد يزول بالوقف أو البناء.

ومصدر هذه العِلّة سيبويه، إذ قال: «وذلك أنّ اللام لو فتحوها في الإضافة، لإلتبست بلام الابتداء، إذا قال: إنّ هذا لَعليٌّ، ولَ هذا أفضل منك، فأرادوا أن يميّزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها؛ لأن هذا الإضمار لايكون للرفع ويكون للجر»[٤]. وعلى هذا سار النحاة بعد سيبويه[٥].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٦، المقتضب: ١/ ٢٥٤، شرح المفصل: ٨/ ٢٦.
[٢] ينظر: الجُمل في النحو: ٢٦٦-٢٦٧، كتاب سيبويه: ٢/٣٧٦-٣٧٧.
[٣] شرح الرضي: ٤/ ٢٩١.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٦-٣٧٧.
[٥] ينظر: المقتضب: ١/ ٢٥٤-٢٥٥، قول السيرافي هامش رقم (١) في كتاب سيبويه : ٢/٣٧٧، سر صناعة الإعراب: ٣٢٦-٣٢٨، كتاب اللامات للهروي: ٣١-٣٢، النكت: ١/٢٣، شرح المفصل: ٨/ ٢٦.

المبحث الثالث
موضوعات أُخر

أولاً: التوابع

١. النعت

١. عِلّة امتناع وصف الضمير والوصف به:-

لايوصف المضمر ولايُوصف به عند النحاة[١]. وبيان عِلّة ذلك قول الرضي : «اعلم أن المضمر لايوصف ولايوصف به، أمّا أنّه لايوصف؛ فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأمّا الوصف المفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيه، لأنّه امتنع فيه ماهو الأصل في وصف المعارف. وأمّا أنّه لايوصف به، فلما يجيء من أنّ الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصّ أو مساوياً، ولا أخصّ من المضمر، ولا مساويَ له، حتى يقع صفة له»[٢]. والرضي هنا يعلل لأمرين: الأول: عدم وصف الضمير، والآخر: عدم الوصف به، فالضمير لايوصف لأنّه أعرف المعارف[٣]. فعدمت الفائدة من وصفه، لوضوحه في الأصل، وهذا من قبيل الاستغناء بالشيء عن الشيء[٤]. فلم يصلح أن يكون موصوفاً؛ لأن المضمر غني عن ذلك؛ لوضوح معناه ومعرفة المخاطب بالمقصود به، فاستغني لذلك عن الوصف[٥]. أما ما منعه أن يكون صفة فلكونه أخصّ من الموصوف. وحقُّ النعت أن يكون تعريفه أنقص من المنعوت، ولايجوز أن تنعت الاسم بالأخصّ[١].

والحقّ أن ما اعتلّ به الرضي، أصله عِلّة سيبويه، إذ قال: «واعلم أن المضمر لايكون موصوفاً، من قبل أنّك إنما تضمر حين ترى أنّ المحدَّث قد عرف من تعني... وليس صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو: الطويل، أو قرابة نحو: أَخيك وصاحبك، وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة»[٢]. فالمضمر لايكون موصوفاً؛ لأن فائدة النعت تخصيص المنعوت، وإخراجه من الإشتراك بصفة ينفرد بها[٣]. والمضمر غنيّ عن ذلك لخروجه عن الإشتراك[٤]. كذلك لايصلح الضمير أن يكون نعتاً وعِلّتهِ عند

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١١/٢، المقتضب: ٤/ ٢٨٤، شرح الرضي: ٢/ ٣٣٣.
(٢) شرح الرضي: ٣٣٣/٢.
(٣) وهو مذهب سيبويه. وذهب الكوفيون، وتابعهم السيرافي الى أن العلم أعرف المعارف، وذهب ابن السرّاج الى أن المبهم أعرفها، ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٨٧.
(٤) ينظر: علل النحو: ٦٨، الأشباه والنظائر: ١/ ٦١.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٥٦.
(١) ينظر: علل النحو: ٢٤٦.
(٢) كتاب سيبويه: ١١/٢.
(٣) ينظر: النكت: ٢٨٨/١-٢٨٩.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٥٦/٣.

سيبويه كعِلّة العلم فهو ليس بحلية كالطويل، ولا قرابة نحو: أخيك وصاحبك، ولا مبهم نحو: هذا وذلك[٥].

وعند استقراء هذه العِلّة عند النحاة الأخرين وجدنا أنّ كلّ ما قيل فيها مصدره عِلّة سيبويه، فمثلاً قال المبرد: «والمضمر لايُوصَفُ به؛ لأنّه ليس بتحلية، ولا نَسب، ولا وُصف؛ لأنّه لا يضمر حتى يُعرف، ولأن الظاهر لايكون نعتاً له، كما لا يُنعت به»[٦]. وعلى هذا جلّ النحاة[٧].

٢. عِلّة عدم الوصف بالعلم:-

لايصح الوصف بالعلم، ولكنه يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف الى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة[٨]. قال ابن الورّاق «اعلم أن الأصل لاتوصف المعارف؛ لأنّها وُضِعَتْ في أول أحوالها تدل على شخص بعينه، ولا تُشاركه فيه غيره»[١]. والعِلّة في ذلك عند الرضي هي «لأنّه لم يوضع إلاّ للذات المعيّنة، لا لمعنىً في ذات»[٢]. أي أن العلم الخاص لايعطي معنىً معيّناً في الاسم، ولما وقع على شخص يعرف به دون غيره. وبعد تتبع هذه العِلّة عند النحاة وجدنا ما يأتي:-

١. ان أصل هذه العِلّة قول سيبويه «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لايكون صفة لأنّه ليس بحلية، ولاقرابة، ولامبهم...»[٣].
٢. سار على هذهِ العِلّة اكثر النحاة[٤].
٣. زاد ابن يعيش وابن عصفور اليها عِلّة أُخرى، وهي عدم الاشتقاق، أي أن العلم لاينعت به؛ لأنّه ليس بمشتق[٥]. ولا شكّ أنّ عِلّة سيبويه هي الأقرب الى واقع اللغة المستقّرة، لأنّه لابدمن فائدة في النعت زيادةً على المنعوت تخرجه من حال الى أخرى، وهي غير موجودة في العلم.

٢. العطف

١. عِلّة لزوم إعادة الخافض إذا عطف على المضمر المجرور

لايجوز عند سيبويه عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور، إلاّ بإعادة الخافض[٦]. وعِلّة ذلك عند الرضي هي « لأن اتصال الضمير المجرور بجارّه، أشدُّ

---

[٥] ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ١٥.
[٦] المقتضب: ٤/ ٢٨٤.
[٧] ينظر: الجمل للزجاجي: ٢٩، علل النحو: ٢٤٦، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٤١٥-٤١٦، شرح المفصل: ٥٦/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢١٦-٢١٧، همع الهوامع: ٥/ ١٧٥.
[٨] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٦، شرح المفصل: ٣/ ٥٧.
[١] علل النحو: ٢٤٥.
[٢] شرح الرضي: ٢/ ٣٣٦.
[٣] كتاب سيبويه: ١٢/٢.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٨٤، شرح المفصل: ٥٧/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٧/١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٥٧/٣، شرح الجمل: ٢١٧/١.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨١، شرح الجمل: ٢/ ٢٤٣، شرح التصريح: ٢/ ١٨٢، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٩.

من اتصال الفاعل المتصل»[٧] . ويُفهم من ذلك أن المضمر المجرور داخل فيما قبله؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، لذا لزمه ذلك، أي عدم العطف عليه الاّ بإعادة الخافض. وهذا ما نصّ عليه سيبويه من قبل، فقال: «كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لايتكلّم بها إلاّ معتمدة على ما قبلها، وإنّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم»[١]. فجاز : قمت انت وزيد، ولم يجز مررت بك أنت وزيد؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التنوين[٢].

وعلّة سيبويه اعتمدها جمهرة من النحاة بعده[٣]. وهو مذهب البصريين[٤]. فقد التهجها البصريون لتعزيز مذهبهم فلم يختلفوا فيها مع سيبويه حتى قال الأعلم: «وهذا لا خلاف فيه بين النحويين»[٥] أمّا الكوفيون فجوّزوا ذلك وتابعهم يونس، وقطرب، والأخفش، وابن مالك[٦]. وحجتهم في ذلك ما جاء في التنزيل، وكلام العرب، قال الله تعالى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»[النساء: من الآية: ١] بالخفض وهي قراءة حمزة بن الزيات[٧]. وحجتهم من كلام العرب، قول الشاعر:

فاليَوْمَ قَرّبْتَ تهْجُونا وتشتِمُنا فاذْ هبْ فَما بِكَ والأيْلِمِ مِنْ عَجَبِ[٨]

قالأيام: خفض بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير: بك وبالأيلِم[١].

فأمّا القراءة فلا سبيل الى ردّها؛ لأنّه قد روا ها الامام ثِقة، إلاّ أنّها تحتمل وجهين آخرين غير العطف، الأول: أن تكون الواو قَسَم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظّمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، وعلى هذا يكون قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا»[النساء: من الآية:١] جواب القسم. والآخر: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنّه قال: (وبالأرحام) ثم حذف الباء لتقدّم ذكرها، كما حُذفت

---

[٧] شرح الرضي: ٢/ ٣٥٧.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨١.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٢.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٧٧/٣، شرح الرضي: ٢/ ٣٥٧، شرح الجمل: ١/ ٢٤٣، شرح التصريح: ٢/ ١٨٣.
[٤] ينظر: الانصاف: ٢/ ٤٦٣-٤٦٦، وهو مذهب الجمهور في شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٩، ومذهب الأكثرين في شرح ابن الناظم: ٤٨٧.
[٥] النكت: ٢/ ٤٨٣.
[٦] ينظر : الانصاف: ٢/ ٤٦٣، ٤٦٦، شرح التصريح: ١٨٢/٢-١٨٣.
[٧] ينظر: الانصاف: ٤٦٣/٢، ٤٦٥، شرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢، وهي قراءة ابن عباس، والحسن البصري وغيرهما كحمزة في التصريح: ١٨٢/٢-١٨٣.
[٨] هذا البيت من شواهد سيبويه لم يعرف قائله، ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٨، شرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢.
[١] ينظر: الانصاف: ٢/ ٤٦٣.

في نحو قولك: بِمَنْ تمرُّ أَمرُّ، ولم تقلْ أمرُّ بـه، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر[٢]، «والحذف لتجنب التكرار أمر مألوف في اللغات»[٣]. وأمّا عطف (الأيام) على المضمر المتصل بالباء في البيت الشعري، فيرى ابن يعيش إنّه قبيح لما يجوز في ضرورة الشعر، لا في الإختيار والسعة[٤]. ويرى السيوطي أنّ هذا البيت من شواهد سيبويه، وحَمَله على الضرورة، ولم يرد روايته على الرغم من مجهولية القائل، فجاز العطف عنده ها هنا لما ذكر[٥].

والذي نراه أن ورود العطف على الضمير المجرور دون اعادة الخافض في الشعر ضرورة، لايعني لاطراده في العربية، فالقواعد النحوية لاتستقرّ على ما شاع وكثُر، زيادةً على ذلك، فإنّه قد يجوز للشاعر ما لايجوز لغيره، أمّا الآية الكريمة فلا مجال لردّها لأنها «قراءة متواترة عن رسول الله-صلى الله عليه وسلّم- قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قرآء الصحابة ...»[٦]، وعليه يترجّح عندنا رأي الكوفيين وهو الصواب؛ وذلك لمجيء القرأن به. وكما ذكر الدكتور الانصاري، أنّ على البصريين أن يعدّلوا قواعدهم بحيث تتمشى مع لغة القرآن الذي يُعد في قمّة المصادر التي يعتمد عليها عند الترجيح[١].

٣. التأكيد

عِلّة امتناع تأكيد الاسم النكرة

إذا كان التوكيد بالمعنى لم يجز أن تُوكّد النكرة[٢]. فلا تقول : أكلتُ رغيفاً كلّه أو قرأتُ كتاباً أجمع[٣]. والعِلّة في ذلك بيّنها الرضي بقوله: « واذا كان الاسم نكرة، لم يُؤكّد، اذ التأكيد، لرفع احتمال عن أصل نسبة الفعل الى المتبوع، أو عموم نسبته لأفراد المتبوع، ورفع الإحتمال عن ذات المنكر، وأنّه أي شيء هو، أولى به من رفع الإحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته»[٤].

وعند البحث في هذه العِلّة عند النحاة وجدناها على أمرين:-

---

[٢] ينظر: الخصائص: ٢٨٥/١-٢٨٦، الانصاف: ٢/ ٤٨، شرح المفصل: ٣/ ٧٨، السيوطي النحوي د. عدنان محمد سلمان: ٢٤٩-٢٥٠.
[٣] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة. د. نعمة رحيم العزاوي: ١٢٢.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٧٨/٣.
[٥] ينظر: السيوطي النحوي: ٢٤٩.
[٦] ينظر: البحر المحيط، ابو حيّان الاندلسي: ٣/ ١٥٧.
[١] ينظر: نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها. د. احمد مكي الأنصاري: ٧٥.
[٢] ينظر: علل النحو: ٢٠٠، شرح الرضي: ٢/ ٣٩١، خلافاً للكوفيين الذين جوّزوا ذلك، ينظر: أسرار العربية: ٢٨٩-٢٩٠، الانصاف: ٤٥١/٢، شرح ابن عقيل: ٢١١/٢.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٤.
[٤] شرح الرضي: ٢/ ٣٩١.

الأول// إنّ جُلّ النحاة يعتل بما اعتلّ به الرضي، وربما كان ابن الورّاق أولّ من ذكر ذلك، إذ قال : ((لم يجز أن تؤكّد النكرة، لأنّه ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلم يحتج الى إثباتها إذا كانت لا تثبت بالتوكيد فلهذا أُسقط التوكيد عنها))[٥].

الثاني// زاد ابن يعيش على العِلّة الأولى عِلّة أُخرى، وهي أن الألفاظ التي يؤكّد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها؛ لأن التوكيد كالصفة[٦].

وما ذكرناه كان حُجّة البصريين في منعهم تأكيد النكرة[١]. أمّا الكوفيون، فذهبوا الى جواز ذلك إذا كانت النكرة محدودة، واختار ه ابن مالك[٢] . واستدلوا على جوازه بقول الشاعر:-

لكنَّه شاقه أنْ قِيلَ ذا رَجَبُ ياليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلّه رَجَبُ

فأكّد (حول) وهو نكرة بقوله (كُلّه) فدلّ على جوازه[٣]. فضلاً عن احتجاجهم بالقياس، إذ اليوم مؤقت يجوز أن يُقعَدْ في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت: قعدتُ يوماً كُلَّه، وقمتُ ليلةً كُلّها صحّ معنى التوكيد[٤]. ولا حجةَ لهم في هذه الأبيات؛ لقلّتها وشذوذها في القياس[٥] مع أن الرواية عند البصريين ((ياليتَ عِدَّةَ حولي كُلّه رجب))[٦] ، بالاضافة الى الياء، وإذا أُضيف كان معرفة[٧].

ثانياً: المشتقات

١. إسم الفاعل

١. عِلّة اشتراط الحال والاستقبال في عمله

اشترط النحاة لجريان اسم الفاعل مجرى الفعل في العمل الحال والاستقبال[٨]. وبّين الرضي عِلّة ذلك بقوله: ((إنما اشترط فيه الحال والإستقبال للعمل في المفعول؛ لأن الفاعل، كما ذكرنا في باب الإضافة، أنّه لايحتاج في الرفع الى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين، لتتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنىً))[١]. وهذا يعني أنّه إنما عمل اسم الفاعل، لجريانه على الفعل فهو مضارعٌ له لفظاً ومعنى،فأمّا اللفظ

---

[٥] علل النحو: ٢٥٠.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٤.
[١] ينظر: الانصاف: ٢/ ٤٥١ وما بعدها، أسرار العربية: ٢٨٩-٢٩٠.
[٢] ينظر: أسرار العربية: ٢٨٩-٢٩٠، شرح المفصل: ٢/ ٤٤، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١١.
[٣] ينظر: أسرار العربية: ٢٩٠، شرح المفصل: ٤٤/٣، والبيت لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي في الانصاف: ٤٥١/٢-٤٥٢.
[٤] ينظر: الانصاف : ٢/ ٤٥١-٤٥٢.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٤٥/٣.
[٦] هناك تحريف في هذه الرواية فقد ذُكرت (حول)دون الإضافة الى الياء، مع أن الكلام بعدها يوحي بذلك، ينظر: اسرار العربية: ٢٩١، شرح المفصل: ٤٤/٣-٤٥ هامش رقم (١).
[٧] ينظر: أسرار العربية: ٢٩١، شرح المفصل: ٤٥/٣.
[٨] ينظر: المقتصد: ٥١٥/١، شرح المفصل: ٦/ ٦٨، شرح الرضي: ٣/ ٤٨٥.
[١] شرح الرضي: ٣/ ٤٨٥.

فجريانه عليه في حركاته وسكناته، وعدد حروفه[٢]. وأمّا المعنى فدلالته على الحال والاستقبال[٣]. فإذا أُريد في اسم الفاعل الحال أو الاستقبال، صار مثَلَهُ مثل الفعل، في العمل؛ لأنّه في معناه[٤].

وقد تحدّث سيبويه على اسم الفاعل وعمله، وهو يرى أنّ العِلّة في ذلك هي؛ لأنّه أُجري مجرى الفعل المضارع في المعنى، وهو الحال والاستقبال، فهو لايعمل إلاّ إذا دلَّ على أحد الزمانيين، قال سيبويه: ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى، ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً. وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً، ... فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً))[٥]. أي : إنما عمل اسم الفاعل لجريانه على الفعل، المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على الآخر[٦]. وعلى هذه العِلّة أغلب النحاة، فقد اعتمدها المبرّد، وابن السرّاج، وابن الورّاق، والجرجاني، وابن يعيش[٧].

وعند تتبع أوجه المشابهة بين اسم الفاعل، والفعل، عند النحاة وجدناها على الآتي:

١. المشابهة في الزمن، أي الدلالة على الحال والاستقبال، وأول من ذكرها سيبويه[١]، وتابعه جمهرة من النحاة[٢].
٢. المشابهة في معنى الفعل عامّة، لا الفعل المضارع فقط وإنما يعمل إذا كان بمعنى المضي أيضاً، وهو مذهب الكسائي[٣].
٣. المشابهة للفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، ولعل أول من مثّلها المبرد[٤]. وتابعه عدد من النحاة[٥].
٤. وزاد ابن السراج على ذلك أن ((اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله، ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسماً قبله نكرة، كما

---

[٢] ينظر: المقتضب: ٢/ ١١٩، المقتصد: ٥٠٥/١، شرح الجمل: ٥٥٠/١، شرح ابن عقيل: ١٠٦/٢.
[٣] ينظر: المقتصد: ٥١٥/١، شرح المفصل: ٦٨/٦.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ١٤٩، شرح المفصل: ٦/ ٦٨.
[٥] كتاب سيبويه: ١٦٤/١.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ١٧١/١، شرح المفصل: ٦٨/٦، المشابهة في النحو العربي: ٤١-٤٢.
[٧] ينظر: المقتضب: ١٤٩/٤، الاصول في النحو: ٥٥/١، الايضاح في علل النحو: ١٣٥، علل النحو: ٣٩٤، المقتصد: ٥١٥/١، شرح المفصل: ٧٠/٦.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٤/١.
[٢] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٣٥، علل النحو: ٣٩٤-٣٩٥، شرح المفصل: ٧٠/٦، شرح الرضي: ٣/ ٤٨٥.
[٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١.
[٤] ينظر: المقتضب: ١١٩/٢.
[٥] ينظر: المقتصد: ٥٠٥/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١، شرح ابن عقيل: ١٠٦/٢.

تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم، ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام ويجمع بالواو والنون، كالفعل...»[٦]

والراجح عندنا هو ما ذكره سيبويه، إذ إن العبرة بالدلالة على الزمن، لا بالحركات والسكنات. لأنهم قد أجَروا بعض صيغ المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وان لم يكن جارياً عليه في اللفظ فقالوا: زيدٌ ضرّاب عبيده، وقتّال أعداءَه[٧]. وجمهور النحاة على عدم إعمال اسم الفاعل الدال على المضي، على الرغم من المشابهة في الحركات والسكنات.

٢. عِلّة عمل ذي اللام عمل فعله مطلقاً

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان مقترناً بـ(أل) مطلقاً[١]. وبيان عِلّة ذلك عند الرضي قوله: « وإنما عَمِل ذو اللام مطلقاً؛ لكونه في الحقيقة فعلاً»[٢]. فصار بمنزلة الفعل من حيث المعنى، وإن كان اسماً لفظاً ، إذ وقع صِلةً للألف واللام التي بمعنى (الذي)، كما الفعل، ولهذا عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً[٣]. وهذا ما قاله سيبويه من قبل «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، ومَا يَعمل فيه وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هذا الضاربُ الرّجَل، وهو وجه الكلام»[٤]. وعلى هذا جُلّ النحاة[٥].

٢. الصفة المشبهة

عِلّة إعمال الصفة المشبهة

الأصل في الصفة المشبهة بالفاعل أن لاتعمل النصب؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل لازم[٦] .إلاّ أنّه ثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ[٧]. وعِلّة ذلك بيّنها الرضي بقوله: « وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً؛ لأنّها شابهت اسم الفاعل؛ لأن الصفة

---

[٦] الاصول في النحو: ١٤٤/١.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٦.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١٨١/١-١٨٢، شرح المفصل: ٦/ ٧٧، شرح التصريح: ١١/٢، هذا هو المشهور من قول النحويين، ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٠/٢.
[٢] شرح الرضي: ٣/ ٣٨٩.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه : ١٨١/١-١٨٢، شرح المفصل: ٧٧/٦، شرح ابن عقيل: ١١٠/٢.
[٤] كتاب سيبويه: ١٨١/١-١٨٢.
[٥] ينظر: علل النحو: ٣٩٥، المقتصد: ٥٢٧/١، شرح المفصل: ٧٧/٦، شرح ابن عقيل: ١١٠/٢، شرح التصريح: ١١/٢، شرح اللمحة البدرية: ٦٣/٢.
[٦] ينظر: شرح الرضي: ٥٠١/٣، شرح التصريح: ٤٥/٢.
[٧] ينظر: شرح الجمل: ٥٦٦/١، شرح ابن عقيل: ١٤٢/٢.

ما قام به الحدث المشتق هو منه»[١]. وهذا يعني أن الأصل في هذه الصفة ألاّ تعمل، لأنّها لما تشابه الفعل المضارع لا لفظاً في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات، وعدد الحروف[٢]، ولا معنىً في دلالتها على الحال والاستقبال، فلمّا كانت هذه الصفة مشبّهه باسم الفاعل عملت عمله، لمشابهته للفعل وهذا ماقرّره سيبويه من قبل، إذ قال: «ولم تقْوَ أنْ تعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شُبهّت بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه»[٣]. فالصفة المشبهة ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين وليست مثلها، وإنما لها شبه بها وذلك من قبل أنّها تذكّر وتؤنّث وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون[٤].

فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء، أو أكثرها، شبهوه بالأسماء الفاعلين فأعملوه[٥] ، والعمل بالمشابهة ها هنا إعتمده جمهرة من النحاة بعد سيبويه[٦].

---

[١] شرح الرضي: ٥٠١/٣.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٨١.
[٣] كتاب سيبويه: ١٩٤/١.
[٤] ينظر: شرح المقدمة المحتسبة: ٣٩١/٢، شرح المفصل: ٦/ ٨١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٨١.
[٦] ينظر: شرح المقدمة المحتسبة: ٣٩١/٢، المقتصد: ١/ ٥٣٣، شرح المفصل: ٦/ ٨١-٨٢، شرح ابن عقيل: ١٤٢/٢، شرح التصريح: ٤٥/٢.

المصادر والمراجع

أ. المطبوعات

- القرآن الكريم
- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه. د.طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع-مطبعة أسعد- بغداد ١٩٧٤م.
- ابن قيّم الجوزية الأديب النحوي . د.علي عبود الساهي، الطبعة الأولى، جامعة بغداد- كلية الشريعة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية. د.فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره-الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، دار الرسالة للطباعة- بغداد.
- أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة. نعمة رحيم العزاوي- رسالة ماجستير- مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م. جامعة بغداد.
- ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو. رشيد عبد الرحمن العبيدي – مطبعة سلمان الأعظمي- بغداد – ١٩٦٩م.
- الأحرف النافية العاملة عمل ليس. عباس محمد السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ساعدت جامعة بغداد على طبعه.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
- إرتشاف الضرَ ب من لسان العرب. أبو حّيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق : د.مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨٩م.
- إرتقاء السيادة في علم اصول النحو. الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تقديم وتحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى- العراق، الرمادي، ١٤١١هـ-١٩٩٠م-دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء. شهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق: د.طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢م.
- أسرار العربية. عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ) عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٠م
- الأصوات اللغوية. د.ابراهيم أنيس، الطبعة الأولى، مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٧١م.

- الاصول في النحو. أبو بكر بن السرّاج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٧٩م.
- أعيان الشيعة. السيد محسن الأمين. مطبعة الإتفاق، الطبعة الأولى، دمشق-١٩٤٦م.
- الإ قتراح في علم اصول النحو. جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية. بيروت، ١٩٩٨م.
- الأمالي الشجرية. أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٩هـ.
- الأمالي النحوية. أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ) تحقيق: عدنان صالح مصطفى، الطبعة الأولى، دار الثقافة ، الدوحة، قطر، ١٩٨٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. الشيخ الامام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبو سعيد، الأنباري النحوي. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ومعه بغية السالك الى توضيح المسالك، عبد المتعال الصعيدي- دار العلوم الحديثة-بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك. ابو محمد عبد الله بن هشام الانصاري (٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك. محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الفكر، ١٩٧٤م.
- الايضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) دار النفائس، بيروت ١٩٧٩م.
- البحر المحيط. أبو حيان النحوي ، الناشر ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة- الرياض- السعودية ، د.ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن. أبو البركات بن الأنباري- تحقيق: د.طه عبد الحميد طه- الناشر دار الكاتب العربي للطباعة بالقاهرة.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. يوسف بن سليمان الشنتمري (٤٧٦هـ) تحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان، وزارة الثقافة والاعلام –بغداد-الطبعة الأولى-١٩٩٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-الجمهورية العربية المتحدة- ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

- التطور النحوي للغة العربية. براجستر آسر، جمعه وعلق على حواشيه: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) تقديم: د. أحمد مطلوب. دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- د.ت.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه. د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ١٩٩٩م.
- تهذيب النحو. د. عبد الحميد السيد طلب. الطبعة الثانية . ١٩٨٩م، الصدر لخدمات الطباعة.
- التوابع في كتاب سيبويه. د. عدنان محمد سلمان، مطابع التعليم العالي في الموصل ١٩٩١م.
- جامع البيان. الطبري-دار المعارف، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ.
- الجُمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) تحقيق: د.فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م.
- الجُمل. أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: ابن أبي شنب، الطبعة الثالثة- مطبعة كلنكسيك-باريس، ١٩٥٧م.
- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، بيروت لبنان، خالد العطار.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل. ابو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سَعُودي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمورية العراقية- سلسلة كتب التراث (٩٤)-١٩٨٠م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون-الناشر مكتبة الخانجي- بالقاهرة الطبعة الثانية ١٩٨١-١٩٨٩م.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان ابن جنّي (٤٩٢هـ)- تحقيق : محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد- ١٩٩٠م.
- دراسات في علم أصوات العربية . داود عبدة، مؤسسة الصباح.
- دراسات في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي- دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠م.
- دراسات في اللغة والنحو. د.عدنان محمد سلمان، مطبعة جامعة بغداد-١٩٩١م.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة. عباس محمد السامرائي – كلية الشريعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ساعدت جامعة بغداد على طبعه.
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، جامعة لندن، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.

- ديوان شعر ذي الرّمّة . (غيلان بن عقبة العدوى) (١١٧هـ) ، صححه ونقّحه: كاريل هنري، طبع في مطبعة كلية كمبريج (١٣٣٧هـ-١٩١٩م).
- ديوان الفرزدق . همام بن غالب (١١٠هـ)- جمعه وعلّق عليه وطبعه: عبد الله الصاوي-المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.
- الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) . تحقيق: د.شوقي ضيف دار الفكر العربي، لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٩٤٧م.
- روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات. ميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري. تحقيق: أسد اللهِ اسماعيليان ، مطبعة المهرأستور- طهران- ١٣٩٢هـ.
- سر صناعة الإعراب. أبو عثمان ابن جنّي-تحقيق: د.حسن هنداوي-دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- سُنن ابن ماجة، الحافظ ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ) حققه وعلّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية – بيروت د.ت.
- الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي، مطبعة مقهوي – الكويت – ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (٧٦٩هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين بن عبد الحميد.
- شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون للتراث. مطبعة زيد بن ثابت-دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٣-١٩٧٤.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، دار الاتحاد العربي للطباعة . د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك. بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك (ابن الناظم) (٦٨٦هـ) منشورات ناصر خسرو، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي. عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، مكتبة الخانجي- الرياض، الطبعة الأولى-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤م.
- شرح التصريح على التوضيح. الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- شرح ديوان الحماسة. المرزوقي أبو علي احمد بن محمد بن الحسين (٤٢١هـ) تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٩٦٨-١٩٧٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري- وزارة الأوقاف- مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. ابو بكر الأنباري محمد بن القاسم – تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة . ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبَل الصدى. ابن هشام الأنصاري، وبهامشه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ). تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي- تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، محمد هاشم- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري المصري-تحقيق: د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م. المكتبة الوطنية بغداد، ١٣٧٣هـ-١٩٧٧م.
- شرح اللّمع . أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (٤٥٦هـ) تحقيق: د.فائز فارس، مطبعة الكويت- تايمز التجارية، الكويت-١٩٨٤م.
- شرح المفصّل. موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) ، عالم الكتب – بيروت.
- شرح المقدمة المحتسبة. طاهر بن احمد بن بابشاذ المتوفى (٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية – الكويت.
- شرح المقدمة النحوية. إبن بابشاذ-تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف ١٩٧٨م- الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية – دار الزهراء للطباعة والنشر.

- شرح الوافية نظم الكافية. ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٩٨٠م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (٨٥١هـ) تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاني، دار الندوة، بيروت-١٩٨٦م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو. عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد-١٣٦٩هـ-١٩٧٦م.
- العقد الفريد. ابن عبد ربّه الأندلسي (٣٢٨هـ)- نشر المكتبة التجارية الكبرى- مصر- ١٩٣٥م.
- علل التثنية. ابن جنّي-تحقيق: د. صبحي التميمي، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- علل النحو. ابن الورّاق ابو الحسن محمد بن عبد الله (٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة. الاسفراييني- تحقيق: عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب. نور الدين عبد الرحمن الجامي (٨٩٨هـ)، تحقيق: اسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية. د.غالب فاضل المطلبي الجمهورية العراقية – منشورات وزارة الثقافة والاعلام-سلسلة دراسات (٣٦٤).
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٦٤م.
- كتاب سيبويه. ابو بشر بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مكتبة الخانجي-القاهرة، عالم الكتب – بيروت.
- كتاب اللامات. ابو الحسن بن محمد الهروي (٤١٥هـ) تحقيق: يحيى علوان البلداوي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح- الكويت-١٩٨٠م.
- كتاب اللامات. أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا ١٩٨٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) ، (١٠٦٧هـ) طبع بالأوفسيت، مكتبة المثنى بغداد، د.ت.
- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى ، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

- لسان العرب. ابن منظور محمد بن ابي الكرم (٧١١هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق)، د. ت.
- اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمّام حسّان- الهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م، الطبعة الثانية.
- اللّمع في العربية. ابن جنّي، تحقيق: حامد مؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- ١٩٨٢م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. د.غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون- الجمهورية العراقية-سلسلة دراسات (١٥٥)، ١٩٧٨م.
- مجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر – ١٩٤٨-١٩٤٩، ط٤.
- مجمع الأمثال. أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر- الطبعة الثانية – ١٩٥٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجّار، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة (١٣٨٦هـ).
- المدارس النحوية . د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . د. مهدي المخزومي ، مطبعة دار المعرفة بغداد، ١٩٥٥م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل (رض) (٢٤١هـ). المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب- دراسة وتحقيق: حاتم الضامن، منشورات وزارة الاعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة. جلال الدين السيوطي- تحقيق: نبهان ياسين حسين – ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ١٩٧٧م. دار الرسالة للطباعة– بغداد.
- معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفرآء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور ١٩٥٥م.
- معاني القرآن. أبو سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ) تحقيق: د.فائز فارس، الطبعة الثانية، المطبعة العصرية-الكويت ١٩٨١م.
- معاني النحو. د.فاضل السامرائي، التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٨٦-١٩٨٧م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين بن هشام الانصاري (٧٦١هـ) تحقيق: د.مازن المبارك-دار الفكر-بيروت-الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة. طاش كبرى زادة، أحمد مصطفى (٩٦٨هـ)- تحقيق: د. كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت.
- المقتصد في شرح الايضاح. عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
- المقرّب. ابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- لجنة إحياء التراث الاسلامي.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة. د. نعمة رحيم العزّاوي، كلية ابن رشد – جامعة بغداد- منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي- (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. د.علي زوين، الطبعة الأولى- بغداد – ١٩٨٦م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك. أبو حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. د. احمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- النحو العربي مذاهبه وتيسيره. د. محمد جيجان الدليمي، د. محمد صالح التكريتي، د. عايد كريم علوان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد- دار الحكمة للطباعة والنشر (د.ت).
- النحو العربي نقد وبناء. د.ابراهيم السامرائي- دار الصادق.
- نحو القرآء الكوفيين. خديجة أحمد مفتي. رسالة ماجستير. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥. دار الندوة الجديدة – بيروت- لبنان.
- نحو المعاني. د.احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها. تأليف: د.أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الاسلامية، الطبعة الأولى-١٤٠٥هـ.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- نهج البلاغة. الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٤٠هـ) شرح محمد عبدة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- النواسخ في كتاب سيبويه. د.حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة ١٩٧٧م.
- هدية العارفين. اسماعيل باشا البغدادي، طبع وكالة المعارف الجليلة، منشورات مكتبة المثنى-بغداد – استنبول (١٩٥٥م).
- همع الهوامع شرح الجوامع. جلال الدين السيوطي، عُني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

ب. الرسائل الجامعية

- أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) (اطروحة)، باسل محمد محي الدين ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي في شرحه على الكافية. محمد جاسم معروف الهيتي (رسالة ماجستير). مقدمة الى كلية اللغة العربية. جامعة الأزهر-١٩٧٧م.
- الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه. شامل راضي عفارة، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢-١٩٨٣م.
- الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه. زهير عبد المحسن سلطان، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥م.
- التأويل النحوي عند رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) (رسالة ماجستير) ، باسل محمد محي الدين، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية. ١٩٩٨م.
- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. محمد فاضل السامرائي (اطروحة). كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.
- الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية دراسة نحوية (رسالة ماجستير)، غسان عامر الشجيري – كلية التربية – جامعة الأنبار- ١٩٩٧م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه. أسعد خلف عبد جابر العوادي (رسالة ماجستير) ، كلية التربية، جامعة بابل (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- المسائل الخلافية النحوية في شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) (رسالة ماجستير)، نافع علوان بهلول الجبوري، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت – ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- المشابهة في النحو العربي. نعمان عنبر الابراهيمي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٢م.
- النحو الكوفي من خلال شعر ماقبل الاسلام. سالم يعقوب يوسف عيسى السلمي، (اطروحة)، كلية التربية، جامعة البصرة – ٢٠٠٢م.
- شرح اللمع لابن جنّي، ابو نصر الواسطي. حسن عبد الكريم الشرع، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة القاهرة (د.ت).
- شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري، خطاب عمر بكر (اطروحة)، كلية الآداب، جامعة بغداد. ١٩٩٠م.
- فلسفة المنصوبات في النحو العربي. عايد كريم علوان، (اطروحة)، كلية العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.
- منهج الرضي في شرح الكافية، جوهر محمد أمين عبد الله (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين-١٩٩١م.
- مهدي المخزومي وآراؤه النحوية. رياض يونس السواد. (رسالة ماجستير). كلية القائد ، جامعة الكوفة، ١٩٩٥م.
- موازنة بين شرح الرضي الاسترابادي، وشرح ابن جماعة (٧٣٣هـ)، أمة السلام علي حميد الشامي، (اطروحة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨م.

ج. البحوث المنشورة

- الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب. د.فاضل صالح السامرائي، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني- المجلد الأربعون- بغداد – ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- حقيقة رأي الكوفيين في النقض والتمام في الأفعال. د.فاضل صالح السامرائي. مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني- المجلد الحادي والأربعون – بغداد- (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- علل المنع من الصرف عند النحاة. د.فاضل صالح السامرائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد السادس والثلاثون، ١٩٨٩م.
- كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية. د.رمضان عبد التوّاب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن عشر (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
- نظرة في النحو، اصوله ونظامه. د.أسامة طه عبد الرزاق الرفاعي، مجلة آداب المستنصرية، القسم الأول، في العددين (٢٠-٢١) سنة (١٤١٢هـ-١٩٩١م)، القسم الثاني في العددين (٢٢-٢٣)سنة (١٤٣١هـ-١٩٩٢م)، القسم الثالث، في العدد (٢٨) سنة ١٩٩٦م.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الشيقة مع الرضي في شرحه على الكافية، لِنستطعنا أن نقتطف ثمارها الآتية:

١. يُعدّشرح الرضي على الكافية من الكتب المهمة في النحو العربي؛ لأنّه يمثّل مرحلة النضوج الفكري ممثلاً بشخصية الرضي، من خلال طريقة معالجته للموضوعات النحوية وتحليلاته، وتعليلاته، فبرز الرضي بعقليته الفذة، المستوعبة لأغلب مسائل النحو.

٢. يميل الرضي في شرحه الى ذكر الآراء الكثيرة في المسألة الواحدة، وكان دقيقاً في نسبة هذه الآراء الى أصحابها، مختاراً لنفسه ما يناسبه منها.

٣. عنايته الفائقة بالعِلّة والتعليل النحوي، فلا تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أن يعللها، فضلاً عن أنه قد يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة.

٤. كانت العِلّة عند الرضي تتداخل في كثير من الموضوعات التي عالجها، فلم يكن هناك فاصل بين العلل التعليمية او القياسية أو الجدلية أو المنطقية.

٥. كان الرضي يلجأ الى التعليل، لتوثيق القواعد النحوية لغرض الإبانة، والتفسير، مما له اهمية في لِظهار حكمة العرب في لغتهم.

٦. قد يعلل الرضي أيضاً لما لم يقع من كلام العرب كما علل لما وقع من كلامهم، ترسيخاً للأحكام النحوية.

٧. كان الرضي متفانياً في تقريب الأحكام النحوية وعللها، فنراه شارحاً مناقشاً لما أشكل منها، تجنّباً للغموض وعدم الفهم.

٨. كان مهتماً بترسيخ القواعد النحوية، من خلال تعليلاته، باحتكامه الى اللغة المستقرة، فكثيراً ما نجده يعضّد ما ذهب إليه، بما لِستقّر من كلام العرب.

٩. لِحتّل الشاهد القرآني مركز الصدارة عند الرضي، فقد وظف الرضي الشاهد القرآني في تعليلاته من بين الشواهد النحوية التي لِحتجّ بها .

١٠ . كان الرضي من بين النحاة الذين لِحتجوا بالقراءات القرآنية، للاستدلال على تعليلاته النحوية.

١١. نهج الرضي نهج جمهور النحويين في أخذه بالشاهد الشعري، وربما عرض لاكثر من شاهد في المسألة الواحدة.

١٢. استشهد الرضي بمنثور كلام العرب، ولاسيما لِحتجاجه بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) كما حوى شرحه جملة من أمثال اشتهرت عند العرب.

١٣ . على الرغم من متابعة الرضي لسيبويه في كثير من تعليلاته، لِلاّ أنه لايلتزم هذه المتابعة، بل يترجّح لديه مايراه مناسباً لمنهجه من آراء النحاة (غير سيبويه)، وربما لِفرد ببعض التعليلات بناها على شواهد من القرآن الكريم كمصدرية (حاشا) وغيرها.

١٤ . فاقت منزلة السماع منزلة القياس عنده، في التعليل النحوي ،ِلاّ اننا نراه أحياناً يساوي بينهما، فيعضّد احدهما الآخر.
١٥. كان في شرحه مثال العالم الحاذق، فلم يقتصر على شرح كلام ابن الحاجب، بل تعدّى ذلك الى الاستدراك على المصنف ما فاته معللاً ذلك.
١٦. كان بارعاً في ِإيراد تعليلاته وكأنّه أرادها في بعض الأحيان أن تكون تعليمية فأوردها مدعومة بالأمثلة جرياً على عادة الأقدمين.
١٧. لا يتوانى في الِإستعانة بأي شيء من أجل تقريب الفكرة لدى المتعلمين، فقد يستعين ببعض أجزاء جسم الانسان في بعض تعليلاته.
١٨. ولعه الشديد بالمنطق والفلسفة، فنجده يضمّن بعض تعليلاته أقوال الأصوليين والفقهاء.
١٩. كان مولعاً بالعِلّة والتعليل النحوي، فنجده يورد كثيراً من التعليلات على لسان غيره من النحاة، وكأنّه لسان حالهم. كأختيار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب في نحو: فاذا له صوت صوت حسن.